غق
أسبوعية سياسية شاملة
الاثنين
11 أغسطس 2025
17 صفر 1447م
العدد 40

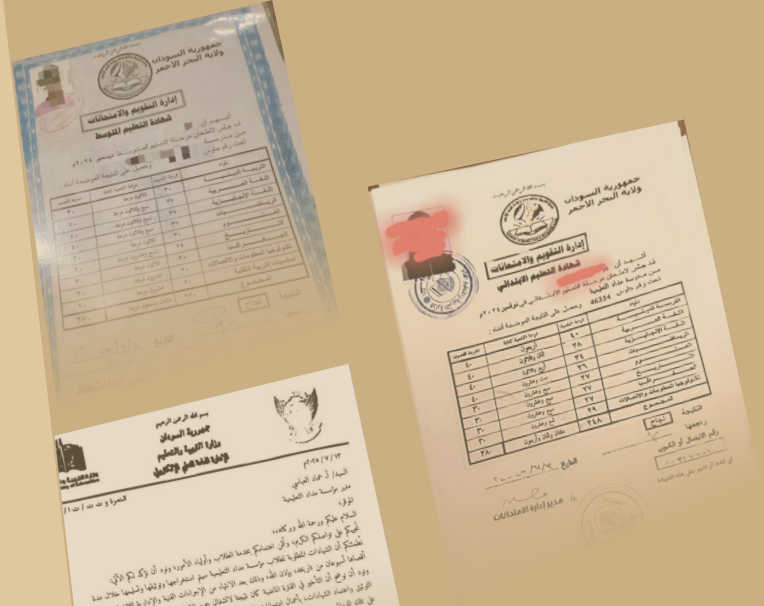

جديد

سُرّاق الغد

في خضم الحرب التي مزقت السودان، لم يسلم حتى مستقبل التلاميذ من جشع تجار الأزمات. بعد فضيحة مراكز الامتحانات الوهمية في مصر، تفجرت كارثة جديدة عبر مؤسسة تعليمية «أون لاين» سوّقت نفسها كمنقذ لأبناء الشتات، وقدمت نموذجًا تعليميًا بدا في ظاهره مثاليًا، فاندفع أولياء الأمور لتسجيل أبنائهم. لكن الصدمة كانت قاسية: المدرسة غير معتمدة رسميًا، وشهاداتها بلا أي اعتراف. هكذا يُسرق الغد من أيدي الأطفال، وتُغتال أحلامهم باسم التعليم، بينما الحرب تواصل صناعة الفرص الحرام لمن يتاجرون بالمستقبل.

الفـــاشـــر

الفاشر لم تعد مدينة محاصَرة فقط، وإنما أصبحت العنوان الأوضح للا أخلاقية هذه الحرب التي فُرضت على أهل السودان، حيث تُختزل حياة البشر إلى أرقام في بيانات متفرقة، وتتحول لقمة العيش وجرعة الماء والدواء إلى أدوات قمع وقتل بطيء. أكثر من عامين والفاشر تعيش في سجن مفتوح، تحاصرها قوات الدعم السريع من كل اتجاه، تُغلق دروبها إلى الغذاء، وتقطع شرايينها نحو الدواء، وتتركها نهباً للجوع والخوف والقصف المتقطع.

خلال أسبوع واحد فقط، ووفق أرقام وزارة الصحة، التهمت المجاعة أرواح 63 إنساناً، أغلبهم نساء وأطفال. لكن هذه الأرقام لا تُظهر إلا قمة جبل المأساة؛ فما خفي أعظم، إذ إن عشرات آخرين يموتون بصمت في البيوت، أو في أطراف المدينة، أو في مخيمات النزوح، لأن الوصول إلى المستشفى أصبح مغامرة لا يجرؤ عليها كثيرون، وسط طرق محفوفة بالعنف، ونقاط تفتيش لا تسمح بمرور حتى سيارات الإسعاف.

في مراكز الإيواء، المشهد أكثر قسوة. أكواخ مزدحمة بأجساد منهكة، لا طعام فيها سوى القليل الذي لا يسد الرمق، ولا دواء إلا ما تبقى في حقائب بعض المتطوعين. أطفال بعظام بارزة وعيون غائرة، وأمهات يراقبن أبناءهن وهم يذبلون يوماً بعد يوم، بلا قدرة على إنقاذهم. وحتى الماء، الذي هو أبسط ضرورات الحياة، صار سلعة نادرة، يقطر على المحتاجين قطرات لا تكفي للشرب، ناهيك عن الطهو أو النظافة.

الفاشر اليوم ليست مجرد مدينة محاصَرة، بل جرح مفتوح في جسد السودان، ومرآة لما يمكن أن تبلغه الحرب من انحدار أخلاقي حين تتحول إلى معاقبة المدنيين على صمودهم أو على مجرد وجودهم. العالم كله يرى ويسمع، لكنه يكتفي ببيانات القلق والتنديد، وكأن حياة النساء والأطفال في هذه المدينة ليست سوى فصل عابر في كتاب المآسي الإفريقية.

إن كسر الحصار عن الفاشر لم يعد شأناً سياسياً ولا مطلباً تفاوضياً، بل أصبح واجباً أخلاقياً لا يحتمل التأجيل. فكل ساعة صمت إضافية تعني طفلاً آخر يموت جوعاً، وأماً أخرى تُدفن قلبها قبل أن تدفن جسد ابنها، وأسرةً جديدة تُمحى من السجل الإنساني. والسؤال الذي يجب أن يلاحق الضمائر جميعها: كم جثة أخرى يحتاجها العالم ليتحرك؟ وكم من الوقت يمكن لمدينة أن تظلَ واقفة على حافة الفناء.

وجهات نظر

على حافة الانهيار الأمني
عثمان فضل الله
11-9

الرجل الخراب
طاهر المعتصم
15-16

ما غاب في صخب وسخف الحرب
حيدر المكاشفي
17-18

ما غاب في صخب وسخف الحرب
حيدر المكاشفي
17-18

من شيكاغو إلى الخرطوم.. لماذا يجب تجاوز فكر ميلتون فريدمان؟
عمر سيد أحمد
22-24

حرب السودان المنسية: الأطراف، المطالب، والحلول المقترحة
د. عصام عباس
25-28

في شجن الغربة: هل للخرطوم معنى؟
خالد فضل
33-34

رؤية فكرية واستراتيجية لتفعيل العمل المسرحي في السودان ما بعد الحرب
د. شمس الدين يونس نجم الدين
35-38

الفاشر خارج حسابات الإخوان.. عقيدة عابرة للحدود تسقط الوطن
حاتم أيوب أبو الحسن
42-43

الفيدرالية المالية في السودان: من نيفاشا إلى جوبا وتحديات الحاضر
محمد عمر شمينا
44-46

الغلاف

عدالة
العدالة المقلوبة في زمن الكرامة: حبل المشنقة ليوا.. والمجرمين يحمون
12-14

بيئة
السيول والأمطار الغزيرة تكتب فصلا جديدًا من مأساة السودانيين
19-21

تقرير
بورتسودان... مرآة التشظي الأخير
29-32

تقرير
الظل الطويل.. مناوي في رقصة التيه
39-41

تقرير
الرنك.. محطة اللجوء الأخيرة قبل المجهول
47-49

تقرير
«أنغاليفو»... حكاية وطنٍ يبيع كل شيء حتى صمته
52-54

صحة
مرضى الفشل الكلوي في عطبرة.. بين سندان الفقر ومطرقة انعدام الدواء
58-60

ظلال.. عن الناقد أبو طالب محمد السر السيد
64-66

غق جديد
أسبوعية سياسية شاملة

رئيس التحرير
عثمان فضل الله

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA، CENTERAL، KAMPALA، CENTERAL DIVISION، BUKESA، NSALO
POSTAL ADDRESS 177732
KAMPALA GPO

ثقافة

«البراويز» في الشارقة.. عودة الروح للمسرح السوداني
61-63

رياضة
67-68
مواجهة حاسمة صقور الجديان في اختبار مصيري أمام نيجيريا بـ«شان» 2024

حين سُرقت أحلام الأطفال بكاميرا وطابعة

«فضيحة فساد جديدة» تكشف فوضى التعليم في زمن الحرب

ملخص

مئات الطلاب اكتشفوا أن شهاداتهم الصادرة من مؤسسة مداد التعليمية عبر امتحانات أونلاين غير معترف بها من وزارة التربية، ما يهدد مستقبلهم الدراسي.

وزارة التربية نفت وجود إدارة للتعليم أو الامتحانات الإلكترونية، بينما أصرت مداد على أنها مؤسسة نظامية وبإشراف رسمي.

أولياء الأمور يعتزمون رفع دعاوى قضائية، ولجنة المعلمين وصفت مداد بأنها استغلت الفراغ القانوني ونصبت «فخًا» للطلاب.

بعض الشهادات موثقة من الخارجية وإدارات ولائية، لكنها تفتقر لختم الوزارة الاتحادية، ما أبقى الجدل والاتهامات بين الطرفين مفتوحًا.

بسم الله الرحمن الرحيم
جمهورية السودان
وزارة التربية والتعليم
الإدارة العامة للقياس والتقويم والامتحانات
وزارة التربية والتعليم The Ministry of Education

التاريخ ٢٧ / ١١ / ٢٠٢٤م — النمرة: و ت ت / ص ت / ١ / أ / ١

الاخ الكريم / مدير عام قطاع التعليم ولاية البحر الأحمر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع / امتحانات الشهادتين الابتدائية والمتوسطة

تقرر عقد امتحانات الشهادتين الابتدائية والمتوسطة (أونلاين) لمؤسسة مداد التعليمية الخاصة مع ولاية البحر الأحمر على أن تكون امتحانات باوراق مختلفة .

تسدد رسوم مبلغ 250.000 جنيه لا غير عن كل طالب.

يعين الاستاذ / علي حسن الباقر الشريف رئيساً للمركز.

ولكم خالص الشكر

عماد الدين عبد القادر
مدير إدارة الامتحانات

بسم الله الرحمن الرحيم
جمهورية السودان
وزارة التربية والتعليم
الإدارة العامة للتعليم الإلكتروني
وزارة التربية والتعليم The Ministry of Education

النمرة و ت ت / ت / ١ / م ١٥ — ١٣ / ٧ / ٢٠٢٥م

السيد/ أ. عماد العباسي
مدير مؤسسة مداد التعليمية
الموقر،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

نُحييكم على تواصلكم الكريم، ونُثمن اهتمامكم بخدمة الطلاب وأولياء الأمور، ونود أن نؤكد لكم الآتي:

نُطمئنكم أن الشهادات المطلوبة لطلاب مؤسسة مداد التعليمية سيتم استخراجها وتوثيقها وتسليمها خلال مدة أقصاها أسبوعان من تاريخه، بإذن الله، وذلك بعد الانتهاء من الإجراءات الفنية والإدارية اللازمة.

ونود أن نوضح أن التأخير في الفترة الماضية كان نتيجة لانشغال جميع الإدارات ذات الصلة، بما في ذلك مكاتب التوثيق واعتماد الشهادات، بأعمال امتحانات الشهادة السودانية التي انتهت مؤخرًا، وهو ما تسبب في ضغط كبير على تلك الدوائر.

كما تم خلال الأيام الماضية مراجعة مكاتب التوثيق المختصة لمراجعة صحة الأختام الرسمية وتحييرها وفق النظم المعتمدة، ونؤكد أن العمل جارٍ بكل جدية لاستكمال كافة المطلوبات وفق التوجيهات الإدارية.

نؤكد لكم حرصنا على إنهاء الإجراءات بما يحفظ حقوق الطلاب ويُعزز من ثقة المجتمع في المؤسسة، ونشكر لكم صبركم وتعاونكم، وسنوافيكم بتقرير تفصيلي حال الإنجاز.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،

مع خالص التحية،

أ/ د/ نجم الدين بكري خير
مدير الإدارة العامة للتعليم الإلكتروني

أفق جديد

ينتظر مئات الطلاب ممن جلسوا لامتحانات شهادة الأساس والمتوسطة عبر الإنترنت (أونلاين) مصيرًا مجهولًا، بعد أن اكتشفوا أن الشهادات التي منحتها لهم مؤسسة مداد التعليمية غير معترف بها، ولا تؤهلهم للانتقال إلى المرحلة التالية، ما دفعهم لطرق الأبواب واستقصاء حقيقة الأمر لدى وزارة التربية والتعليم الاتحادية، وتوجت رحلة البحث هذه بجملة مغالطات واتهامات بين الطرفين، ودخلت لجنة المعلمين كطرف ثالث متهمة مؤسسة مداد بـ«الطفيليين» الذين استغلوا الفراغ القانوني، ونصبوا فخًا للطلاب عبر امتحان أبسط ما يوصف بأنه بدعة .

والأكثر إثارة أن وزارة التربية والتعليم الاتحادية نفت في الأصل وجود إدارة امتحانات إلكترونية ضمن أقسامها، وأنها لم تجر أي امتحان من هذا النوع، بينما أصرت إدارة مداد على أنها مؤسسة تعليمية نظامية وقانونية، وأن هذه الامتحانات يتم الإشراف عليها عبر لجنة ومراقبين وكنترول من داخل الوزارة، وأنها فقط مركز للامتحان، وتعد وسيطًا يقوم بتسليم الشهادات للطلاب مجانًا من غير مقابل لتخفيف الأعباء على الأسر .

وفي ظل هذه الاتهامات المتبادلة يتأهب أولياء أمور التلاميذ لتدوين بلاغ جنائي ضد مؤسسة المداد التعليمية، كونها منحتهم شهادات مزيفة، واضطرت الطلاب لإعادة العام الدراسي في المرحلتين الأساس والمتوسطة .

ووصفت مداد الحديث عن الشهادات غير المعتمدة بأنه حملة إعلامية ضد المؤسسة، وتوعدت هي أيضًا للتصدي لها وفق الإجراءات القانونية، وعقدت مساء أمس اجتماعًا مع أولياء الأمور لمناقشة هذه القضية،

ولاية نهر النيل - الإدارة العامة للتعليم الخاص
مؤسسة مداد التعليمة
رياض أطفال - إبتدائي - متوسط - ثانوي
حضوري - أونلاين

الرقم: 754/25
التاريخ: 06/ 08/ 2025

تعميم

بشأن تبعية مؤسسة مداد التعليمية المسار (الاونلاين) ونظام الامتحانات والشهادات

إلى السادة/ المكتب الفني والإشراف التربوي - مدراء المدارس - وكلاء شؤون الطلاب - المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،،

إشارة إلى توجيهات مدير امتحانات السودان ومدير الإدارة العامة للتعليم الإلكتروني (الاتحادي)، وبناءً على التنسيق المسبق مع وزير التربية والتعليم السابق، نؤكد على ما يلي:

1. مؤسسة مداد التعليمية المسار الاونلاين معتمدة برقم: 274722 تتبع لإدارة العامة للتعليم الإلكتروني الاتحادية، ومقر الوزارة – ولاية الخرطوم/محلية كرري.
2. تقوم مؤسسة مداد التعليمية بالتنسيق مع الولايات الأخرى عبر الجهات الرسمية فقط في ما يتعلق بالتقاويم الدراسية، وذلك وفق النظام المعتمد من وزارة التربية والتعليم، مع التأكيد أن المؤسسة لا تتبع إداريًا لتلك الولايات.
3. تم تكليف الموظف الأستاذ شريف سيد أحمد من قبل وزارة التربية والتعليم الإدارة العامة للتعليم الإلكتروني الاتحادية كمنسق ومندوب رسمي يربط بين الوزارة والمؤسسة وهو المندوب الوحيد.
4. تم تنفيذ جميع الامتحانات بإشراف مباشر من الإدارة العامة للتعليم الإلكتروني عبر لجان الكنترول المكلفة من طرف الإدارة العامة للتعليم الإلكتروني وفق نظام العمل المعتمد لها.
5. تم سداد الرسوم المستحقة للوزارة، ثم قامت الوزارة برفع كشوفات النتائج كما تم تسليم وتجهيز عدد (81) شهادة معتمدة وموثقة من الجهات الرسمية.
6. تعثر استخراج بقية الشهادات من قبل المندوب المكلف من الإدارة العامة للتعليم الإلكتروني فقط، حيث أفاد بانشغال الوزارة بامتحانات المراحل السابقة. وقد طلبت المؤسسة توضيحاً رسمياً لأسباب التأخير، فجاء الرد بخطاب من مدير الإدارة العامة للتعليم الإلكتروني موضحاً فيه الأسباب، مع وعد بالإسراع في استخراج الشهادات.ولمساندة هذه الجهود، قامت المؤسسة بتشكيل لجنة متكاملة لمتابعة وتسريع عملية استخراج الشهادات، إضافة لجنة فرع كسلا لضمان حل المشكلة نهائياً للدفعة الحالية والدفعات القادمة.
7. استخراج الشهادات خدمة مجانية تقدمها المؤسسة تيسيراً على أولياء الأمور في ظل الظروف الراهنة، ولا تتحمل المؤسسة مسؤولية أي تأخير من الجهات الرسمية.
8. يمكن لأولياء الأمور استخراج الشهادات مباشرة من الإدارة العامة للتعليم الإلكتروني الإتحادية ومقرها ولاية الخرطوم -محلية كرري – الحارة (17) بالتنسيق مع الموظف المكلف من قبل الوزارة الأستاذ/ شريف سيد أحمد - +249919038455 .
9. أولياء الأمور الذين تم استخراج شهادات أبنائهم ولم يستلموها، عليهم مراجعة وكيل شؤون الطلاب بالمدرسة لاستلامها.

نؤكد أن جميع الإجراءات تمت وفق النظام المعتمد، وأن التأخير سببه ظروف الحرب التي فرضت تحديات على الوزارة والسودان عموما، وسنعمل على حل المشكلة في أسرع وقت ممكن بإذن الله.

مدير مؤسسة مداد التعليمية

أ. عماد المياسي

- نسخة الشؤون القانونية
- نسخة الإدارة المالية
- نسخة الإدارات المدرسية ووكلاء شؤون الطلاب.
- نسخة لجنة الشهادات
- نسخة شؤون الموظفين

medadschools.bh@gmail.com

وصف بأنه لم يضف أي جديد في الملف، وأن اللغط حول الاعتماد ما يزال مستمرًا، مرجحين أن الحسم سيكون بيد القضاة.

تجهيزات مغايرة بعيدة عن الواقع

تنحصر الترتيبات التي تسبق امتحانات الشهادة السودانية في جميع مراحلها أساس متوسط ثانوي،

جمهورية السودان
ولاية البحر الأحمر

إدارة التقويم والامتحانات

شهادة التعليم الابتدائي

أشهد أن [redacted]
قد جلس لامتحان مرحلة التعليم الابتدائي في نوفمبر ٢٠٢٤م
من مدرسة مداد التعليمية
تحت رقم جلوس 46334 وحصل على النتيجة الموضحة أدناه :

المواد	درجة التلميذ	درجة التلميذ كتابة	الدرجة القصوى
التربية الدينية	٤٠	أربعون	٤٠
اللغة العربية	٣٨	ثمان وثلاثون	٤٠
اللغة الإنجليزية	٣٤	أربع وثلاثون	٤٠
الرياضيات	٢٦	ست وعشرون	٤٠
العلوم	٢٧	سبع وعشرون	٣٠
التاريخ	٢٧	سبع وعشرون	٣٠
الجغرافيا	٢٧	سبع وعشرون	٣٠
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٢٩	تسع وعشرون	٣٠
المجموع	٢٤٨	مئتان وثمان وأربعون	٢٨٠

النتيجة نجاح
راجعها .....
التاريخ ٢٠٢٤/١٢/٢٠
رقم الايصال أو الكبون ٧٧٣٦٧٥٥
أي كشط أو تغيير يلغي هذه الشهادة
مدير إدارة الامتحانات

جمهورية السودان
ولاية البحر الأحمر

إدارة التقويم والامتحانات

شهادة التعليم المتوسط

أشهد أن [redacted]
قد جلس لامتحان مرحلة التعليم المتوسط ديسمبر ٢٠٢٤م
من مدرسة [redacted]
تحت رقم جلوس [redacted] وحصل على النتيجة الموضحة أدناه :

المواد	درجة التلميذ	درجة التلميذ كتابة	الدرجة القصوى
التربية الدينية	٣٠	ثلاثون درجة	٣٠
اللغة العربية	٣٧	سبع وثلاثون درجة	٤٠
اللغة الإنجليزية	٣٧	سبع وثلاثون درجة	٤٠
الرياضيات	٣٧	سبع وثلاثون درجة	٤٠
العلوم	٣٠	ثلاثون درجة	٣٠
التاريخ	٢٩	تسع وعشرون درجة	٣٠
الجغرافيا	٣٠	ثلاثون درجة	٣٠
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٢٠	عشرون درجة	٢٠
أساسيات التربية التقنية	٢٠	عشرون درجة	٢٠
المجموع	٢٧٠	مائتان وسبعون درجة	٢٨٠

النتيجة نجاح
راجعها .....
التاريخ ٢٠١٥/٠٦/٢٠١٤
رقم الإيصال أو الكبون [redacted]
الختم البارز
مدير إدارة امتحانات ولاية البحر الأحمر

في أربع خطوات: الحصول على رقم الجلوس، تحديد المركز الذي يضم قاعة الامتحان، بجانب الرسوم والدخول للامتحان في الزمن المضروب .

وفي الوقت الذي انهمك فيه الطلاب داخل وخارج السودان لتحقيق ذلك كانت هنالك تجهيزات مغايرة ومن نوع خاص انفردت بها مؤسسة المداد التعليمية، تتمثل في كامرتي مراقبة وطابعة لإجراء امتحان إلكتروني من غرفهم الخاصة بالمنازل، حيث يتم تسكين الامتحان وإرساله ثانية للمؤسسة.

وخضعت هذه المجموعة من الطلاب التابعة لمداد لامتحان شهادة المتوسطة والأساس في نفس توقيت امتحانات ولايتي نهر النيل والبحر الأحمر، مع اختلاف أسئلة الامتحان تقديرًا للخصوصية، حسب تبريرات مداد.

وتم إعلان نتائج هؤلاء الطلاب الذين جلسوا من الإمارات والسعودية وعمان وقطر ومصر، في مؤتمر صحفي أعقب المؤتمر الرسمي لوزارة التربية والتعليم.

وتدير المؤتمر إدارة خاصة داخل الوزارة تسمى إدارة الامتحانات الإلكترونية، حسب معلومات أولياء أمور التلاميذ التي استقوها من مؤسسة مداد التعليمية، التي أشرفت بدورها على تلك الامتحانات المنزلية لتلاميذها الذين درسوا (أونلاين) بنظامين مكثف وممتد.

أرقام جلوس خاصة تثير الشك

أبلغ «أفق جديد» والد إحدى التلميذات اللائي جلسن امتحان شهادة الأساس شهر ديسمبر 2024، تبع ولاية البحر، أن ابنته خاضت تجربة الامتحان الخاص، وأكملت الامتحان الذي تم داخل غرفة بالمنزل، مؤكدًا أن مؤسسة المداد ألزمتهم بشراء كاميرات مراقبة وطابعة، مضيفًا: «اجتهدنا لتحقيق الخطوة، ولم نكن نعلم أن الامتحان بهذه الطريقة غير مصدق به من الوزارة».

وأفاد بأن الطلاب الذين امتحنوا في نهر النيل استلموا إفادات فقط من دون أي شهادة من الوزارة، قائلًا إن عددًا كبيرًا من المدارس رفضت التعامل مع تلك الشهادة، ما اضطر التلاميذ لإعادة السنة الدراسية.

وقال والد الطالبة أن أرقام الجلوس تأخرت بسبب أن ولاية البحر الأحمر استدعت الكنترول الذي أقام امتحانات (الأونلاين) بولاية نهر النيل لتجسيد التجربة في بورتسودان، مضيفًا: «استلمنا أرقام جلوس مختلفة عن أرقام الطلاب، وعندما سألنا عن السبب أكدوا لنا إنها أرقام تخص إدارة التعليم الإلكتروني في الوزارة».

واستطرد بالقول: «تفاجأنا أن الامتحان مختلف عن امتحان شهادة طلاب الأساس بولاية البحر الأحمر، وأجابوا بأن الامتحان تمت طباعته في بورتسودان بغرض السرية وعدم التسرب».

وزاد والد التلميذة الذي فجر القضية وأصر على تصعيدها: «عندما طلعت الشهادة ذهب عدد من أولياء الأمور للوزارة بولاية البحر الأحمر لمعرفة نتائج أولادهم، وأبلغوهم بأنه لا توجد أرقام جلوس بهذا الشكل، وعندما عادوا للمدرسة مجددًا أخبروهم بأنهم تابعين لمكتب في أم درمان بمحلية كرري، عند موظف تم تكليفه بهذه المهمة من قبل وزارة التربية الاتحادية».

وحوى التعميم المكتوب الذي تحصلت «أفق جديد» على نسخة منه اسم الموظف ورقم تلفونه، ما سهل مهمة المجلة لطرح أسئلة على الرجل عبر الواتساب،

الرقم : 24/466
التاريخ :07/ 12/ 2024

بسم الله الرحمن الرحيم

تعميم

الموضوع/ بشأن امتحانات المراحل

السادة / أولياء أمور الطلاب الممتحنين (الصف الثالث متوسط)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته,,

و بعد,

في البدء تزجي مؤسسة مداد التعليمية الشكر والتقدير لوزارة التربية والتعليم الإتحادية التي تعمل في ظل ظروف يعلمها الجميع من أجل توفير التعليم لأبنائنا الذين نزحوا من الولايات المتأثرة بالحرب وتبذل جهود حثيثة في إجلاس الطلاب في داخل السودان متمثلة في الوزير المكلف وإدارة امتحانات السودان ووزراء التربية في جميع الولايات والأجهزة المعاونة معهم.

نفيدكم بالآتي:

1/ لم تلتزم مؤسسة مداد بإجلاس أي طالب من طلابها أونلاين ضمن التزامات المؤسسة تجاه جميع الطلاب.

2/ المعمول به لدى جميع المؤسسات التعليمية في الخليج أو الدول الأخرى يتقدم ولي الأمر بتسجيل اسمه في القنصليات والسفارات فيما يتعلق بالامتحانات ودفع الالتزامات المالية للقنصليات والسفارات وفق ما يتم تحديده من وزارة التربية والتعليم من حيث الزمان والمكان والمبالغ المالية.

3/ قامت مؤسسة مداد التعليمية بمبادرة لامتحان طلابها أونلاين لتيسير الأمر لطلابها وتخفيف الأعباء عن أولياء الأمور بالتنسيق مع كل الجهات ذات الصلة، وبحمدالله جلس الطلاب وتم استلام الشهادات وتحملت مؤسسة مداد التعليمية جميع الرسوم الإدارية المتعلقة بذلك من لجان كنترول وحوافز فريق العمل عدا الرسوم المقررة من الوزارة.

4/ حيث ان المعمول به على مر التاريخ الحديث أن رسوم الامتحان المرحلية تفرضها الوزارة ويتحملها ولي الأمر في المدارس الحكومية والخاصة ويلتزم ولي الأمر بدفعها.

وبناء على ذلك تقرر الاتي:

1/ ترفض مؤسسة مداد التعليمية رفضاً باتاً المساس بسمعتها أو التقليل من دورها والتصريح بذلك في أي منصة من منصات التواصل الاجتماعي مثل الواتساب وغيرها، ويتم اتخاذ الإجراءات القانونية ضد الشخص المسيء و ايضاً ضد (مشرف / مالك / مؤسس) للمنصة او القروب الذي سمح بذلك.

2/ لولي الأمر الحق في الاختيار بين إجلاس الطالب أونلاين أو حضوريا فالأمر ليس إلزامياً، فقط عند جلوس الطالب في السفارة يكتب ولي الأمر تعهد بخط اليد يوضح إخلاء طرف مداد مرفق نموذج للتعهد (أنا ولي أمر الطالب /.....

أخلي طرف مؤسسة مداد التعليمية عن جلوس ابني للامتحان ولا تتحمل أدنى مسؤولية عن إجلاسه عبر السفارة المعتمدة).

ولمؤسسة مداد التعليمية الحق في منع من تعرض لسمعتها من توفير فرصة الإجلاس أونلاين للامتحان فالاستثناءات لا تشملهم، مع الاحتفاظ لهم بحق الإجلاس في السفارة حسب تحديد الوزارة للزمان والمكان والرسوم المقررة.

3/ في حالة الإجلاس أونلاين للامتحان يلتزم ولي الأمر بكتابة طلب موقع باسمه (ورقيا) يتعهد بدفع الرسوم المقررة من قبل الوزارة ويتحمل الرسوم الأخرى التي تتعلق بلجان الكنترول وغيرها مع العلم أن مؤسسة مداد التعليمية لا تتعامل بأمر ربحي في ذلك.

يرفع التعهد خلال اليوم من تاريخ نشر التعميم وآخر يوم لاستلامه لاعتماد الامتحان أونلاين غداً الأحد 2024/12/08م الثانية عشر ظهرا(الساعة 12 ظهرا).

+97366723804 medadschools.bh@gmail.com

للتأكد من أنه مكلف فعليًا من قبل وزارة التربية لاستخراج شهادات أولئك الطلاب الحائرين، بيد أنه قرأ الرسائل وتحفظ على الرد.

وقال والد التلميذة إنه بدأ البحث لحسم أسئلة كثيرة، من بينها هل هنالك إدارة حقيقية للامتحانات الإلكترونية، وهل هذه الشهادة معترف بها؟ مؤكدًا أنه تواصل مع وكيل الوزارة وأبلغه بأنه ليس على علم بأي امتحانات عبر الإنترنت. وقال إن هذا القسم غير موجود في الأساس.

وأكد في يوم الأمس 10 أغسطس، التقت مجموعة بوكيل الوزارة في مكتبه، وناقشت معه الموضوع. وأنها ترتب للدفع بشكوي وتحويل الأمر لمسار قانوني. غير إنه عاد ليقول إن مدرسة مداد مجتهدة للغاية ومنضبطة في المواعيد، ورفعوا مستوى التلاميذ بصورة ملحوظة، مردفًا: «أنا أتحفظ على الشهادة، ونتمنى حل المشكلة في أقرب وقت».

وتُعد مؤسسة مداد حسب صفحتها على منصة «فيسبوك» مدرسة إلكترونية تشمل رياض أطفال ومدارس تعليمية متخصصة في تعليم المناهج السودانية، بالتنسيق مع عدد من الجهات ذات الصلة -لم تسمها -لتمكين الطلاب من جميع الجنسيات من إكمال تعليمهم بشكل نظامي وفق نظام التعليم بالسودان.

ويقول ولي امر طالبين بالسعودية امتحنا (أونلاين) في مؤسسة مداد أساس ومتوسط، إنه استلم شهادات إلكترونية فقط لأنه لم يدفع رسوم الامتحان، وهي عبارة عن 500 ريال سعودي نتيجة لشكه حيال طريقة الامتحان، قائلًا والدهشة تتملكه: «لم أسمع بهذه الطريقة من قبل. ولماذا يخضعون الطلاب لامتحان مختلف عن جميع الطلاب».

وأكد أن الطلاب الذين تسلموا شهاداتهم لم تتجاوز أعدادهم التسعة طلاب، وحتى الذين استلموها رفضت المدارس قبولهم، موضحين أن الشهادة غير معتمدة، وأبرزوا لهم نوعًا من الشهادات المعتمدة، وقالوا لهم يجب أن تتحصلوا على شهادات مماثلة.

وذكر أن أهالي الطلاب أنشأوا قروبًا على منصة «واتساب» لمناقشة الأمر. وقال اتضح عبره أن جميع الأسر دفعوا رسوم التوصيل عبر خدمات البريد السريع، مضيفًا: «قمنا باستشارة عدد من الموظفين داخل وزارة التربية وأبلغونا بأن امتحان الطلاب عبر الإنترنت أمر غير متبع في الوزارة».

وأفاد أن أكثر أولياء الأمور في حالة صدمة غير مصدقين أن الشهادات وهمية، ويتمسكون بالأمل في أن تحل هذه المشكلة عاجلًا، مشيرًا إلى أن ضغوطات الحرب لعبت بعقول الناس، وأن الاستخفاف بهم واستغلالهم بات أمرًا سهلًا وعاديًا.

بيانات متلاحقة.. اتهام ودفاع

وصفت لجنة المعلمين السودانيين في بيان أصدرته في 8 أغسطس 2024، مؤسسة مداد التعليمية بالطفيليين الذين استغلوا الفراغ القانوني واللائحي والإداري، واتهمت مداد بأنها خدعت أولياء الأمور وأبناءهم وتلاعبوا بمستقبل من يقع فريسة لهم.

وذكر البيان أن مداد عقدت امتحانات المراحل (سادس وثالث متوسط) إلكترونيًا، زاعمة أن هذه الامتحانات تعقد بواسطة إدارات التعليم في نهر النيل تارة، والبحر الأحمر تارة أخرى.

وأفاد البيان بعد أن عقدت هذه الامتحانات وطالب أولياء الأمور بالشهادات، بدأت في التسويف والادعاء بوجود مشاكل لدى الإدارات بالوزارة الاتحادية والوزارات الولائية، وسلمت بعض الشهادات، بغرض التمويه.

وقال البيان: «بعد التواصل مع الوزارة الاتحادية نود توضيح نقاط مهمة من بينها أن هذه المدرسة عبارة عن فخ كبير للنهب والاحتيال، وقع فيه آلاف التلاميذ والطلاب السودانيين في دول المهجر. لا توجد إدارة في هيكل وزارة التربية والتعليم بمسمى (الإدارة العامة للتعليم الإلكتروني)».

ووصف البيان الامتحانات الإلكترونية بأنها بدعة لم يتم نشر قرار باعتمادها كمرجعية، ومن المعلوم أن هذا الأمر إذا تم اعتماده فيجب أن تقوم الوزارة بإصدار قرار خاص به، مع وضع ضوابطه ومرجعياته.

واعتبر البيان الشهادات التي تم تسليمها لأولياء الأمور إما مزيفة أو تم استخراجها بطريقة ملتوية، وهذا يحتاج توضيح وبيان من وزارات التربية والتعليم في ولايتي نهر النيل والبحر الأحمر.

كما طالبت اللجنة عبر البيان وزارة التربية والتعليم الاتحادية بتوضيح موقفها للرأي العام، وسفارات السودان بالدول التي حدث فيها هذا الغش والتحايل

عليها، محرضًا أن تتخذ موقفًا واضحًا تجاه هذه المؤسسة وشبيهاتها ممن يستغل حاجة السودانيين في دول المهجر للتعليم، وحسم هذه الفوضى (إن لم يكن في الأمر شيئًا ما).

وحذر البيان من أن تمر هذه الحادثة دون عقاب رادع، مضيفًا: «أصبح الإفلات من العقاب مشجعًا على ارتكاب المزيد من الجرائم».

وبالمقابل رفضت مؤسسة مداد التعليمية الاتهامات التي أطلقتها لجنة المعلمين وقالت في بيان أصدرته 8 أغسطس 2025 إنها ترفض تلك الادعاءات المغلوطة، والشائعات التي تسيء وتمس سمعة المؤسسة وتنتقص من إنجازاتها.

ولوح البيان إلى أن الرد سيكون عبر القنوات القانونية للحفاظ على سمعة المؤسسة، «ورد اعتبارها، والاحتفاظ بحق الرد على تلك الشائعات والحملة الإعلامية التي استهدفت الصرح التعليمي الذي سجل تجربة رائدة في مجال التعليم الإلكتروني».

ودعا البيان وسائل الإعلام لزيارة موقع المنصة والاطلاع على تلك التجربة التي منحت الطلاب الحق في مواصلة التعليم.

وأكد البيان أنه لا يضيع حق الطلبة بتلك المؤسسة، كما أظهر امتنانه لأولياء الأمور الذين دعموا المؤسسة في مسيرتها.

وبحسب تسجيل صوتي لوكيل الوزارة التربية الاتحادية تحصلت عليه «أفق جديد» أقر وكيل وزارة التعليم والتربية الوطنية د. أحمد خليفة بأن الشهادات التي تلقاها التلاميذ عبر امتحانات الإنترنت الذي أقامتها مؤسسة مداد غير معتمدة.

وقال الوزير: «لا توجد لدينا إدارة للتعليم الإلكتروني بالوزارة، وإن المؤسسة غير معتمدة بالسودان ولا يوجد أي تنسيق بينها والوزارة».

وأضاف الوزير بحسم: «من جانبنا سنبدأ في إجراءات ضد هولاء الأشخاص»، محرضًا أهالي الطلاب المتضررين بالتقدم بشكوى رسمية في مكتبه ضد هذه المؤسسة.

لكن مؤسسة مداد التعليمية رمت بقفاز التحدي أمام الوزارة، وتصر على أنها معتمدة رسميًا، وأنها تحتفظ بأوراق رسمية ومخاطبات مع الوزارة نفسها، مضيفة في حديث لـ«أفق جديد» بأنها خاطبت الوزارة في مسألة تأخر الشهادات، وأن الوزارة بررت الأمر بانشغالها بظروف الامتحانات.

وأضافت إدارة مداد التي عقدت اجتماعًا مطولًا الأحد الماضي أن الامتحانات الإلكترونية لديها قسم داخل الوزارة، وأن تشكيل اللجنة والكنترول والمراقبين يتم بداخلها، مؤكدة أنها مركز فقط لأداء تلك الامتحانات، وأن إيصال الشهادات لأسر الطلاب خدمة مجانية تقوم بها لتخفيف الأعباء عنهم، مشيرة إلى أن ما يثار ضدها حملة إعلامية ستتصدى لها قانونيًا.

وبحسب إقرار سابق وزعته مؤسسة مداد على أسر التلاميذ الممتحنين (أونلاين) تحصلت «أفق جديد» على نسخة منه تقول الفقرة الثالثة بالإقرار (إن مؤسسة مداد التعليمية قامت بمبادرة لامتحان طلابها (أونلاين)، وتيسير الأمر لطلابها وتخفيف الأعباء عن أولياء الأمور بالتنسيق مع كل الجهات ذات الصلة. وتضيف الفقرة «بحمد الله امتحن الطلاب وتم استلام الشهادات، وتحملت مؤسسة مداد جميع الرسوم الإدارية المتعلقة بذلك من لجان كنترول وحوافز فريق العمل، عدا الرسوم المقررة من الوزارة يلتزم ولي الأمر بدفعها».

وجاء الإقرار لإخلاء طرف المؤسسة من أي طالب يلجأ للامتحان حضوريًا عبر أي سفارة في دول الخارج.

منسقة الإعلام بمؤسسة مداد تقى طارق سيد، في معرض رده على سؤال «أفق جديد»: «هل أنتم ضحية لشبكة إجرامية داخل الوزارة»، اكتفى بالقول: «إننا مؤسسة نظامية، وأن كثيرا من الطلاب استلموا شهادات موثقة من الوزارة».

وأكد أنهم تلقوا ردًا من الوزارة بشان تأخير شهادات الطلاب، وأنها أكدت انشغالها بظروف الامتحانات، ورفضت منسق الإعلام تقى تمليك «أفق جديد» نسخة من رد الوزارة، مؤكدة أنه سينشر عبر المنصة التي تديرها مداد».

الجدير بالذكر أن الشهادات التي تحصل عليها بعض الطلاب موثقة من وزارة الخارجية، ومختومة من قبل إدارة التقويم والامتحانات، بعضها من ولاية البحر الأحمر، وأخرى من نهر النيل، وهي خالية من ختم وزارة التربية الاتحادية، كما أن ترويسة الامتحان عبر الإنترنت جاءت على النحو التالي: جمهورية السودان ولاية البحر الأحمر وزارة التربية والتوجيه - إدارة التقويم والامتحانات، وتارة تكون ولاية نهر النيل حسب موقع الامتحان.

الرقم المدرسي : ..... الاسم: ..... رقم الجلوس: .....
المدرسة : ..... اسم المركز: .....
المادة: رياضيات
المادة: ********** الرقم السري: .....
بسم الله الرحمن الرحيم
٤٠
جمهورية السودان – ولاية البحر الأحمر
وزارة التربية والتوجيه – إدارة التقويم والامتحانات
امتحان الشهادة الابتدائية للعام ٢٠٢٤م
المادة : الرياضيات الزمن: ساعتين

رقم السؤال	الدرجات	صحة	راجعه
١			
٢			
٣			
٤			
المجموع			

إرشادات مهمة :
١. املأ البيانات الموضحة بأعلى الورقة أولاً.
٢. لن تصرف لك غير ورقة واحدة فقط.
٣. اقرأ السؤال جيداً قبل بدء الإجابة.
٤. أجب عن جميع الأسئلة على نفس الورقة في المكان المخصص لها.
٥. المربعات والدوائر لأصل التصحيح.
٦. عدد الصفحات (٥) ، عدد الأسئلة (١)

السؤال الأول : ضع علامة (✓) أمام العبارة الصحيحة وعلامة (✗) أمام العبار الخطأ:

١/ النسبة المئوية يكون فيها المقام ١٠٠ ( )
٢/ كل عدد سالب له نظير جمعي فى الاعداد الموجبه ( )
٣/ الحد $\frac{٧}{٦}$ س يشابه الحد $\frac{٧}{٦}$ ص . ( )
٤/ النسبة المئوية هي النسبة التي مقامها ١٠٠ . ( )
٥/ مربع طول ضلعه ٥ سم فإن مساحته ٢٥ سم^{٢} . ( )
٦/ إذا كان م ∩ ع = ∅ فإن م ∪ ع = ع . ( )
٧/ قطرا متوازي الأضلاع ينصف كل منهما الآخر. ( )
٨/ م ∪ ∅ = م ∪ م . ( )

اقلب الصفحة

(١)

على حافة الانهيار الأمني

عثمان فضل الله

ملخص

الحرب بين الجيش والدعم السريع دفعت السودان نحو فراغ أمني خطير، بحسب تقرير أممي حديث، ما فتح الباب أمام تنظيمات متطرفة مثل داعش والقاعدة للبحث عن موطئ قدم، إلى جانب تمدد شبكات التهريب والتجنيد عبر الحدود.

التقرير يرصد تنامي «اقتصاد الحرب» المعتمد على تهريب الذهب والسلاح والبشر، وهو نشاط يعزز نفوذ أمراء الحرب ويطيل أمد النزاع، في ظل ضعف الدولة وتراجع قدرتها على ضبط الحدود.

النزوح الجماعي وانهيار الخدمات وفّرا بيئة خصبة لتجنيد الشباب، بينما تتنامى المخاطر الإقليمية بتحويل السودان إلى عقدة وصل بين بؤر التوتر في إفريقيا، ما يهدد أمن المنطقة بأسرها.

ورغم العقوبات الدولية، تستغل الشبكات الإجرامية ثغرات تحويل الأموال بطرق غير رسمية، ما يجعل التحرك العاجل والموحد ضرورة قبل أن يُغلق باب الخلاص نهائياً.

تقف البلاد اليوم على حافة هاوية بلا قاع.. هذه العبارة قد لا تكون بحجم ما يحدق بالبلاد من مخاطر.

أخبار متناثرة وتقارير متواترة تؤشر إلى مستقبل من الجحيم ينتظرنا، ونحن في غفلة من أمرنا، فالمعركة الآن يجب أن تصوب إلى وجهتها الصحيحة، والعدو فيها هو كل من ينادي باستمرار هذه الحرب اللعينة، فما خلفته من مآسي وآلام شيء، وما حمله تقرير فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات التابع للأمم المتحدة أمر آخر.

فالتقرير الصادر في يوليو المنصرم ما كشفه ليس مجرد إحصاءات وأرقام جافة، بل شهادة موثقة على أن الحرب لم تعد صراعًا على السلطة فحسب، بل بوابة مفتوحة أمام الإرهاب والجريمة المنظمة لابتلاع ما تبقى من الدولة. كل يوم يمر دون كسر هذه الدائرة الجهنمية هو يوم يرسّخ نفوذ أمراء الحرب، ويمد جسور التهريب والتجنيد نحو جيل كامل من الشباب اليائس.

إنّ ترك السودان ينزلق إلى مصير مالي أو الصومال ليس خياراً، بل وصمة عار على جبين المجتمع الدولي والإقليمي. قبلهم نخبه العسكرية والسياسية والأكاديمية. المطلوب ليس بيانات قلق جديدة، بل فعل حاسم يقطع شرايين الحرب، ويعيد للدولة قدرتها على حماية شعبها. والتاريخ لن يرحم من تفرج على الخراب وهو يتمدد حتى ابتلع كل شيء.

فراغ أمني

يشير تقرير فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات التابع للأمم المتحدة بوضوح إلى أن الحرب بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع أدت إلى تراجع خطير في قدرات الدولة الأمنية، ما أوجد فراغًا واسعًا في مناطق متعددة. هذا الفراغ، وفق الأمم المتحدة، أتاح لتنظيمات إرهابية مثل «داعش» و«القاعدة» البحث عن موطئ قدم داخل الأراضي السودانية، مستغلة

تشتت السلطة وتفكك الأجهزة الأمنية.

وتؤكد الوثيقة أن هذه التنظيمات لا تتحرك بعشوائية، بل تستند إلى خطط مدروسة تشمل الاستفادة من النزاعات المحلية، وتوسيع شبكات التهريب، وتعزيز قدراتها على التجنيد عبر الإنترنت والمنصات الإعلامية الموجهة إلى مناطق النزاع.

تمدد إرهابي

يرصد التقرير نشاطًا ملحوظًا للجماعات الإرهابية في القارة الإفريقية، مع تركيز متزايد على السودان باعتباره ممرًا ومركزًا محتملًا للعمليات. ويكشف عن استخدام هذه الجماعات خطابًا دعائيًا مكثفًا بلغات متعددة، يحثّ على الانتقال إلى إفريقيا والانضمام إلى ساحات القتال هناك. ويشير كذلك إلى أن المواد الإعلامية لهذه التنظيمات باتت توظف تقنيات حديثة، مما يزيد من سرعة انتشارها وصعوبة مواجهتها.

كما يربط التقرير بين هشاشة الأوضاع الأمنية في السودان وتزايد خطر تحوله إلى محطة عبور لعناصر متطرفة تتنقل بين مناطق النزاع في إفريقيا، ما قد يرفع مستوى التهديد ليس داخل البلاد فحسب، بل في كامل الإقليم.

اقتصاد حرب

لا يقتصر الخطر على الجانب العسكري والأمني، إذ يلفت التقرير الانتباه إلى تنامي اقتصاد الحرب داخل السودان، مدفوعًا بشبكات تهريب معقدة. هذه الشبكات تشمل تهريب الأسلحة والذهب والبشر، وتعمل عبر مسارات تمتد إلى دول الجوار مثل ليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى. وتوضح الأمم المتحدة أن هذه الأنشطة الإجرامية تموّل أطراف النزاع وتطيل أمد القتال، في حلقة مغلقة يصعب كسرها ما لم يتم استهدافها بشكل مباشر.

ويؤكد التقرير أن هذا الاقتصاد الموازي أصبح عنصرًا مدمجًا في بنية الصراع، بحيث تتقاطع مصالح بعض الجماعات المسلحة مع مصالح شبكات التهريب، ما يضاعف صعوبة تفكيك منظومة الحرب.

نزوح وتجنيد

التقرير يقدّم أرقامًا وتحذيرات بشأن النزوح الواسع داخل السودان، مشيرًا إلى أن ملايين المدنيين اضطروا لترك منازلهم هربًا من العنف. هذا النزوح، إضافة إلى انهيار الخدمات الأساسية، يخلق بيئة مثالية للتجنيد، حيث يجد الشباب العاطلون عن العمل والمحرومون من التعليم أنفسهم أمام خيارات محدودة، أحدها الانخراط في صفوف الجماعات المسلحة أو الشبكات الإجرامية.

وتحذّر الأمم المتحدة من أن استمرار هذه الظروف دون تدخل عاجل سيؤدي إلى اتساع القاعدة الاجتماعية للتنظيمات المتطرفة، بما يجعل معالجتها لاحقًا أكثر تعقيدًا وكلفة.

تهديد إقليمي

يمتد خطر الأوضاع في السودان إلى ما وراء حدوده، بحسب التقرير الأممي، الذي يحذر من تحوّل البلاد إلى عقدة ربط بين مناطق النزاع في غرب وشرق ووسط إفريقيا. هذا الوضع يهدد بفتح ممرات لوجستية وتدريبية للتنظيمات الإرهابية، بما ينعكس على استقرار دول الجوار ويزيد من أعباء الأزمات الإنسانية في الإقليم.

وتشير الأمم المتحدة إلى أن ديناميات الحرب في السودان تتقاطع مع أنماط عدم الاستقرار في منطقة الساحل والصحراء، ما يخلق شبكة ممتدة من المخاطر الأمنية يصعب احتواؤها بالجهود الوطنية فقط.

ثغرات العقوبات

رغم وجود منظومة عقوبات دولية تستهدف الجماعات الإرهابية وشبكات تمويلها، يكشف التقرير عن ثغرات كبيرة في تنفيذ هذه العقوبات. فقد طورت الشبكات الإجرامية طرقًا جديدة لتحويل الأموال، مثل استخدام الوسطاء والمحافظ الإلكترونية والتعاملات النقدية غير الرسمية، ما يصعّب على آليات المراقبة الدولية تتبع حركة الأموال وتعطيلها.

ويرى التقرير أن معالجة هذه الثغرات تستلزم تنسيقًا أوسع بين الدول والمنظمات الإقليمية، وتطوير أدوات رصد أكثر فاعلية.

ما كشفه تقرير الأمم المتحدة ليس تحذيرًا عابرًا، بل جرس إنذار يدق في قلب الخرطوم وكل مدينة وقرية سودانية. الخطر لا ينتظر، والنزيف لا يعرف التأجيل. لقد آن للسودانيين، على اختلاف معتقداتهم السياسية وانتماءاتهم الأيديولوجية، أن يضعوا خلافاتهم جانبًا، ويتقدموا الصفوف لانتزاع بلادهم من فم الحرب. إن المبادرة يجب أن تكون اليوم، قبل أن تُغلق نافذة الخلاص، وقبل أن يصبح الغد أثقل بالدمار وأفقر بالأمل.

المشنقة للشرفاء :

«يـــوا» وصمة في وجه القضاء المسيس

ملخص

حكم الإعدام على الشابة خادم الله موسى يعقوب الشهيرة ب «يوا» من حي المزاد في مدينة بحري بتهمة التعاون مع الدعم السريع أثار جدلًا واسعًا، إذ تؤكد شهادات الجيران براءتها، بينما أفلت متعاونون بارزون مع نفس القوات من العقاب واستقبلتهم السلطات بحفاوة.

تؤكد «يوا» أن التهمة ملفقة لتصفية حسابات والتغطية على جرائم آخرين اشتروا شهادات زور، فيما اعتُقل الشاب «عبادة حسن» بعد انتقاده للحكم واعتباره دليلًا على انهيار العدالة.

بالتوازي، توفي الناشط «خالد الزبير» داخل معتقلات الجيش بعد نحو عامين من الاحتجاز، وسط اتهامات للأجهزة الأمنية بتنفيذ اغتيالات ممنهجة ضد ناشطي لجان المقاومة.

هذه القضايا تكشف انهيار مؤسسات الدولة وسط الحرب، حيث تُشترى الإدانات والبراءات، ويتحول القانون إلى أداة لتصفية الخصوم، في مشهد يلخص زمن «الكرامة» المقلوبة.

يصدر القاضي حكماً بالإعدام على الشابة من حي «المزاد» البحراوي خادم الله موسى يعقوب «يوا» ، وذلك قصاصاً عن تهمة التعاون مع قوات الدعم السريع، التي كانت تحتل الحي وتحاصر سكانه في وقت سابق.

«يوا» التي كانت تجلب المياه للعالقين وسط الموت حينها، وتطبخ الطعام للجوعى، وتستغل ما تبقى من زمنها وقدرتها في تعليم الأطفال، يمكن أن يتدلى رأسها من على حبل المشنقة.

بينما آخرون تسنموا مناصب في ما أسمته قوات الدعم السريع الإدارة المدنية للخرطوم يجلسون وسط أبنائهم ولم يمسهم سوء، وعلى رأسهم رئيس الإدارية المدنية بالخرطوم عبد اللطيف عبد الله، وكذلك عدد من مستشاري قائد الدعم السريع أعلنوا استقالتهم من الدعم السريع، واستقبلتهم بورتسودان بالحفاوة وفتحت لهم الأبواب وعقدت لهم المؤتمرات الصحفية.

كما أن هناك من حمل السلاح وقاتل مع الدعم السريع وعاد لحضن الجيش لاحقًا واستقبل استقبال الفاتحين.

مشهد «يوا» التي قالت إنها لم تكن متعاونة مع «الدعامة» وإنما مجبرة للتعايش معهم بغية توفير الحد الأدنى للحياة لها ولأهل المزاد، مع مشهد عبد اللطيف الذي اختار أن يكون جزءًا من سلطتهم في الخرطوم، وعاد لتستقبله سلطات بورتسودان، يعيد طرح السؤال حول ماهية وكيفية «التعاون»؟ وبالطبع سؤالًا آخر حول سريان القانون نفسه في مواجهة الأشخاص، من يُحاسب ومن يتم تكريمه واستقباله؟

في المقابل فأن المشهدين يكشفان النقاب عن القانون في زمن «الكرامة»

في قضية «يوا» يتحدث الجيران عن توظيف القانون في تصفية الخلافات وتحويله لمجرد أداة تمكن المحاسيب من الهروب من دفع فواتير إجرامهم.

وتنفي الشهادات المتداولة عنها تهمة التعاون مع الدعم السريع، وتؤكد أن «ايوا» لم تكذب ولم تسرق ولم تخن، بل ظلت على الدوام واقفة مع الحق، وإن التهمة كاذبة ومبنية على الحقد والافتراء، وهي محاولة من أشخاص تمت تسميتهم بأنهم حاولوا الزج بها من أجل الهروب من الجرائم التي ارتكبوها، وإنهم في سبيل ذلك قاموا بشراء شهادات أشخاص من أجل لف حبل المشنقة حول عنقها من أجل التغطية على جرائم «شفشفتهم».

وهو ما أشارت إليه «يوا» في تسجيل صوتي استمتعت إليه «أفق جديد» حددت من خلالها أسماء الأشخاص.

فيما أكدت الأخبار عن توقيف عبادة حسن، أحد شباب الحي ممن استنفروا مع الجيش، بعد أن سجل فيديو ينتقد فيه الحكم المفارق لكل قيم العدالة، وينعي من خلاله القانون، حيث اعتبره عارًا على العدالة ومقدمة على استحالة إصلاح الأوضاع في البلاد.

بقعة الدم التي تتدفق من جسد «يوا» في حال إعدامها لن تعلق فقط بقميص القاضي الذي أصدر الحكم، وإنما ستلوث كامل عملية «العدالة» في

البلاد، وهو أمر يبدو واضحاً للعيان في واقع سودان اليوم، حيث لا يبدو القانون أكثر من كونه أداة يستخدمها البعض لتحقيق غاياته ومراميه الخاصة .

فمثلاً عملية عدم الاستماع لشهود النفي في جريمة عقوبتها الإعدام سلوك يمد لسان سخريته من كل حالم بتحقيق العدالة، وهي حالة تتطابق مع ما أطلق عليه عصر الظلمات القانوني الذي تعيشه البلاد، وهو ما جعل البعض يوجه أصابع اتهاماته نحو القضاة بالتحيز والتواطؤ السياسي دون أن تغيب اتهامات السلطة القضائية بالفساد ومعها النيابة العامة.

في الوقت الذي حملت فيه لجان مقاومة بحري القوات المسلحة والكتائب الإسلامية المقاتلة معه كاملة مسؤولية سلامة «عبادة حسن»، وطالبت بالإفراج الفوري عنه.

بالتزامن أصدرت تنسيقيات لجان مقاومة الخرطوم بياناً أدانت فيه الجيش وحملته مسؤولية وفاة عضو لجنة مقاومة أم درمان جنوب خالد الزبير، وتوفي خالد الزبير داخل معتقلات استخبارات الجيش بعد أن تم توقيفه لعام وتسعة أشهر، بعد أن تم القبض عليه من منزله بالفتيحاب مربع 9، حيث كان قائماً على لجان الطوارئ بالحي قبل أن يتم حبسه في سلاح المهندسين.

في السياق نعى الحزب الشيوعي السوداني منطقة أم درمان «خالد الزبير». وقال في بيان صدر يوم السبت أن عضو الحزب بمدينة أم درمان جنوب اغتالته أيادي الاستخبارات العسكرية الملطخة بدماء الشرفاء، وندد الحزب بمن وصفهم بالقتلة، مردفاً أنه لا تراجع ولا مساومة وأن ساعة القصاص آتية لا محالة.

مشهد اغتيال خالد الشهير بـ «أستي» لا يبدو معزولاً عن سلوكيات الاغتيالات التي نفذتها الأجهزة النظامية في معتقلاتها، حيث تجري محاكمة الآن في منطقة المناقل بالجزيرة لمجموعة نظاميين اغتالوا رئيس فرعية حزب المؤتمر السوداني أثناء توقيفه، وهي مشاهد تضاف لمشاهد الاغتيالات التي تم تنفيذها بواسطة قوات الإسلاميين المناصرة للجيش، التي استهدفت بشكل رئيسي منسوبي لجان المقاومة المناصرين لثورة ديسمبر، وهو ما يعزز من الفرضية القائلة إن القانون يتم توظيفه لخدمة الأجندة السياسية.

في خضم قانون الحرب السائد في سودان اليوم يمكنك أن تشتري إدانة شخص مثلما يمكنك أن تدفع قيمة براءاتك من أي تهمة، وهو سلوك يطلق عليه شعبيًا لفظ «الدرون»، وهو السلوك الذي انتهجته قوات الدعم السريع أثناء فترة سيطرتها على الخرطوم والجزيرة، حيث يقوم الموقوف بدفع المال من أجل حريته وهو ذات السلوك المتبع الآن في ظل سيطرة الاستخبارات من جانب وفي جوانب أخرى الجماعات المرتبطة بالمؤتمر الوطني، مقروناً ذلك بغياب شبه تام للنيابة العامة وللشرطة التي تجد نفسها في كثير من الأحيان في مواجهة غضبة المسلحين الساعين لتنفيذ قانونهم الخاص ولحماية منسوبيهم من الاعتقال، ما يدلل على ذلك المواجهات التي شهدتها المنطقة المحيطة بمستشفى النو قبل فترة وسقط بموجبها عدد من الضحايا النظاميين.

بالنسبة للكثيرين فإن ما يجري الآن يعبر عن حالة اضمحلال الدولة التي فتحت الباب على مصراعيه لصعود الانتهازيين والفاسدين، وبالطبع في ظل سيادة نمط «العنف» الناتج عن الحرب يبقى الحديث عن قانون وعدالة حالة من الترف لا يمكن تحصيلها في سودان «بل بس» وسودان سطوة المليشيات وسلاسة الانتقال بين مكوناتها بسهولة مطلقة، فمن كان بالأمس دعامي متمرد على الدولة تحول لـ «دراعي» مدافع عن الدولة، وفي الحقيقة هو ينتقل في المساحة التي تحقق له مصالحه الذاتية عبر قانونه الخاص المحمي بسلاحه الخاص. في ظل هذه الظروف ليس غريباً أن ترى حبل المشنقة ملتفًا حول عنق «يوا» بالتزامن مع تكبير من اشترى موتها بماله المسروق.

كما أنه الخبر ليس في أن يموت خالد في معتقلات استخبارات جيش قام لحمايته، الخبر هو أن يخرج من هناك وهو على قيد الحياة.

في زمن قانون الكرامة الذي يشتري الإدانة والبراءة معاً .

الرجل الخراب

طاهر المعتصم

ملخص

يستعرض المقال دور علي كرتي في أحداث «قرارات رمضان» عام 1999 التي أدت لانقسام البشير والترابي، وبروزه ضمن مجموعة «مذكرة العشرة» التي أطاحت بالترابي من قيادة الإخوان المسلمين.

يذكر أنه بعد سقوط نظام البشير في 2019، حافظ كرتي على وجوده في المشهد عبر اتصالات مع المكون العسكري، وسعى لقيادة الجماعة بعد وفاة الأمين العام، لكنه واجه معارضة داخلية وصراع أجنحة بينه وبين قيادات أخرى.

ويشير إلى أنه في سبتمبر 2023، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على كرتي بوصفه أمين عام الحركة الإسلامية، متهمة إياه بمعارضة التحول الديمقراطي، فيما رُصد ظهوره العلني مع أحمد هارون في أم درمان مهاجمين خصومهم داخل الجماعة.

يخلص الكاتب إلى التحذير من طموح كرتي للعودة إلى السلطة عبر الانقلابات، ورفض الشعب والجيش لأي تقسيم جديد للسودان أو انزلاقه نحو الإرهاب كما حدث في السابق، مؤكداً أن المؤسسة العسكرية تدرك مخاطر ذلك.

في الثاني عشر من ديسمبر من سنة 1999، أو ما عُرف بقرارات رمضان، التي تمخضت عن انقلاب ثان للبشير ومجموعة من الإخوان، كانت ما أطلق عليها (مذكرة العشرة)، هي القشة التي قصمت ظهر بعير عراب جماعة الإخوان الراحل الدكتور حسن الترابي.

هنا لمع اسم (علي كرتي) رابع أربعة، أما الثلاثة فهم (سيد الخطيب وبهاء الدين حنفي وغازي صلاح الدين)، وبحسب أمين حسن عمر فقد (ذهب الأربعة بالمذكرة إلى الفريق بكري حسن صالح وزير رئاسة الجمهورية وقتها، بغرض تحديد موعد لهم مع البشير)، الذي أصبح خامس الموقعين، وتم استكمالهم إلى عشرة أشخاص، وحدث الانقسام بين الشيخ العراب والرئيس، واستخدم عنف الدولة في إقصاء إخوان الأمس.

(البعض يذهب بعيدًا ويشير إلى علاقات وصلات قديمة بين كرتي والبرهان، لكنها ربما تكون علاقات مناطقية أو إثنية، ويرى أن كرتي كان على صلة بالبرهان منذ أن كان البرهان ملحقًا عسكريًا في الصين).. د. عبدالرحيم عمر في كتابه (أسباب سقوط حكم الإسلاميين في السودان).

منذ أبريل 2019 وسقوط نظام البشير والإخوان، ظل كرتي اسم يتردد كثيرًا، فقد أفلح في إخفاء نفسه، وبحسب أحد كوادر الإخوان، فقد ظل يبعث برسائل تطمينية لهم بأنه على تواصل مع المكون العسكري، أحد شركاء ديسمبر، بوفاة الأمين العام للجماعة الزبير أحمد الحسن في أبريل 2021، ومغادرة أغلب قيادات التنظيم إلى تركيا وغيرها، حاول علي كرتي أن يصعد لمنصب الأمين العام، لكن إخوانه في الجماعة كان لهم رأي مخالف، عزوه لعدم توفر مقدرات فكرية، ووصل الصراع أشده بين جناح إبراهيم محمود ونافع علي نافع، وبين جناح علي كرتي وأحمد هارون، وفي اجتماع تسرب إنه عقد في ضواحي (عطبرة)، قيل إن البشير رجح كفة كرتي، كما فعل في 1999، إلا أنه لم يكن يرتدي البزة العسكرية.

في سبتمبر من العام 2023 فرضت الولايات المتحدة الأمريكية، عقوبات على القيادي الإخواني علي كرتي، بلينكن وزير الخارجية الأمريكي السابق، أوضح في بيان له (أن فرض عقوبات على علي كرتي بوصفه أمين عام الحركة الإسلامية وهي جماعة إسلامية متشددة، تعارض بشدة التحول الديمقراطي في السودان).

لم استغرب ومحدثي يروي لي أن السيارة الهايلوكس ذات الكبينتين، هبط منها علي كرتي وأحمد هارون، في مسجد بأم درمان قبل شهرين، وكالوا السباب لمن وصفوهم بالخونة، ظننتهم يصفون الدعم السريع الذي أسسوه، أو القوى المدنية التي أسقطتهم، لكن صححني الراوي أنهم يقصدون جناح إبراهيم محمود ونافع.

لعل القارئ يتذكر حديث عبد الحي يوسف عن عدم ثقتهم في قائد الجيش، وإنهم اخترقوا حتى مكتبه، لذلك عندما صدر اتهام باستخدام أسلحة كيمائية، ربط محدثي بين الأمرين، وأنها محاولة لتوريط المؤسسة، وقطع الجسور التي تحاول أن تمدها مع المجتمع الدولي. متى يزعن كرتي لعجلة التاريخ، ويدرك أن الوصول للسلطة عبر الانقلابات والحروب لا يستمر، والدليل محاولته في 1999، أما أن يدفع الشعب أو الجيش ثمن طموحه في إعادة عقارب الساعة، لا أظن أنه يهتم بهذه الأمور، لكن المعلوم أن الشعب وجيشه، لن يقبلوا أن يقسم مرة أخرى السودان كما حدث لجنوب السودان، ولن يقبلوا محاولات الإرهاب التي تضع البلاد في قائمة الدول الراعية للإرهاب، كما حدث بعد محاولتهم اغتيال الرئيس المصري الراحل حسني مبارك، والمؤسسة العسكرية تدرك ذلك وأكثر.

ما غاب في صخب وسخف الحرب

حيدر المكاشفي

ملخص

يؤكد المقال أن الحرب في السودان لم تدمر العمران والإنسان فحسب، إنما طمرت قضايا وطنية أساسية مثل العدالة الانتقالية، المصالحة الوطنية، إعادة بناء الدولة، وإصلاح الجيش، محولة هذه الملفات إلى شعارات غائبة وسط انشغال الجميع بالبقاء لا بالبناء.

ويوضح أن الاقتصاد ينهار في ظل النهب والتهريب وغياب أي رؤية أو سياسات اقتصادية، فيما يعيش ملايين النازحين واللاجئين بلا ضمانات أو خطط لإعادتهم، وسط صمت حكومي وعجز دولي.

ويشير إلى أن التعليم والصحة انهارا بالكامل، والبيئة تُستنزَف عبر تدمير الأراضي والغابات والمياه بلا تخطيط، بينما يعاد إنتاج التهميش القديم بين المركز والهامش، ما يفاقم النزاعات.

وينوه الكاتب إلى أن القرار الوطني بات مرتهناً لأجندات خارجية، والفضاء المدني مغيب، والإعلام الجاد منكمش، ما ينذر بأن نهاية الحرب قد تكون بداية لصراعات أعمق إذا لم تُطرح هذه القضايا بشجاعة لاستعادة الأسئلة قبل السلام.

في خضمّ أزيز الرصاص، وهدير الطائرات، وحرائق المدن، لا تُسمَع سوى أصوات البنادق. كل شيء آخر صامت، مختفٍ تحت الركام... بما في ذلك القضايا المصيرية التي كان ينبغي أن تكون في صدارة النقاش الوطني، لا في قاعه المنسي.. ليست الحرب مجرد دمار عمراني أو نزيف بشري، بل هي أيضاً قاطعة طريق أمام أجندة وطنية ثقيلة، ومشروع تحوّل كان على وشك أن يبدأ، أو على الأقل يُناقش. وها هي الحرب تمحو ما تبقى من ملامحه. فإليك أبرز القضايا التي خنقتها المعارك، وأصبح الحديث عنها ترفًا في بلد يغرق في دمائه وخرابه، من هذه القضايا العدالة والعدالة الانتقالية التي لطالما كان مطلبها من أبرز شعارات ثورة ديسمبر المجيدة، ثم صار مادة للمساومات السياسية. واليوم مع هذه الحرب المدمرة المهلكة ومع تصاعد وتيرة الجرائم والانتهاكات ضد المدنيين، باتت العدالة في موضع أكثر تعقيدًا، لا محاكمات، لا لجان تحقيق، لا شفافية. أضحت وأمست وأصبحت وما انفكت الجرائم ترتكب على الهواء مباشرة، لكن لا أحد يحاسب، ولا حتى يفكر في آليات جادة للمحاسبة. ومن القضايا المطمورة تحت ركام الحرب وأنقاضها، قضية المصالحة الوطنية المفقودة.. بعض الأمم تصنع وحدتها من المحن، أما سوداننا فيبدو أنه يُستنزَف أكثر كلما اشتد الجرح. فبدلاً من بناء مشروع وطني يعيد تعريف (السودانية) بمعزل عن العرق والجهة والولاء، تُكرَّس الشروخ، ويُعمَّق خطاب الكراهية، ويتحول الصراع من نزاع سياسي إلى فتنة مجتمعية تهدد بتفكيك النسيج الوطني برمّته.. فسودان الحرب اليوم يعتبر دولة منهارة بلا رؤية، وكثيرة هي الدعوات لإعادة هيكلة الجيش أو تفكيك التمكين، لكنها تحوّلت إلى هتافات في الهواء. لا أحد يناقش الآن كيف ستُبنى مؤسسات الدولة، أو من سيكون في موقع قيادة ما بعد الحرب. الكل مشغول بالبقاء، لا بالبناء. لكن تأجيل هذه المعركة سيجعل كل الانتصارات العسكرية مجرد استراحة قبل الانهيار القادم.. البلاد تعاني اقتصاد الموت والنهب، وتوقف الاقتصاد السوداني ليس هو الكارثة فحسب؛ الكارثة الحقيقية أنه لا أحد يتحدث عن (أي اقتصاد نريد؟). لا سياسة نقدية، ولا برنامج تنموي، ولا حتى ميزانية واضحة. الذهب يُهرَّب، الأراضي تُباع، والموارد تُنهب بلا رقيب. حرب اليوم تُدار بمال الغد. وهناك كذلك قضية اللاجئين (بشر بلا دولة)، ملايين السودانيين بين نازح ولاجئ، داخل وخارج الحدود، يعيشون بلا سقف ولا ضمانات ولا حتى أمل بالعودة. الحكومة غائبة، والجهات الدولية تائهة، والكارثة تتضخم. لا توجد خريطة طريق لإعادتهم، ولا نقاش وطني حول كيفية إنصافهم أو إدماجهم من جديد. التعليم والصحة تحت الأنقاض، أجيال سودانية تعيش الآن دون مدارس، وأخرى لم تعد تعرف معنى (مستشفى). البنية التحتية دُمرت، والمعلمون والأطباء إما فرّوا أو قُتلوا أو توقفوا عن العمل.. إن ما يحدث ليس فقط أزمة تعليم أو صحة، بل إعدام جماعي للمستقبل.. وهناك أيضًا قضية البيئة (الضحية الصامتة)، في بلد يعيش على الزراعة، تُنهب الأراضي، وتُحرق الغابات، وتُستنزَف المياه، وكل ذلك يجري بلا تخطيط ولا تنظيم.. البيئة تُباد بصمت، مثلها مثل المواطنين الذين لا يجدون مأوى من الحرب ولا ظلًا من شجرة.. وهناك أيضًا الجرح المفتوح على الدوام، ونعني قضية المركز والهامش.. كان يفترض أن تُفتح ملفات التهميش واللا مركزية والتنمية المتوازنة، لكن الحرب أعادت إنتاج ذات المعادلات القديمة، نخبة مركزية تحتكر، وهوامش غاضبة تُقاتل. لا جديد سوى مزيد من الدماء على ذات الأرض المنسية.. أصبح السودان بين أيدي الغرباء فمع كل يوم يمر، يتضح أن قرار الحرب والسلم لم يعد سودانيًا خالصًا.. تتعدد الأجندات الإقليمية والدولية، ويتصارع اللاعبون الخارجيون على جثة وطن. السيادة تُساوَم، ولا أحد يسأل من يملك قرارنا؟ وكيف نستعيده.. وأخيرًا، لعل أخطر ما خلفته الحرب هو تغييب الفضاء المدني.. أُسكتت الأصوات المستقلة، أُغلق المجال أمام الحوار، وانحسر الإعلام الجاد.. كل ما تبقى هو خطاب تعبئة وتحريض أو صمت مذعور.. تحت أنقاض هذه الحرب، لا يكمن فقط الركام الفيزيائي، بل ركام أخلاقي وسياسي وإنساني عميق.. إذا لم نُخرج هذه القضايا إلى السطح ونعيد طرحها بشجاعة، فإن نهاية الحرب – إن أتت – ستكون مجرد بداية لحروب أخرى، أشد وأعمق، وأكثر خفاءً. فالحرب لا تقتل البشر فقط، بل تقتل الأسئلة. والسودان اليوم يحتاج إلى استعادة الأسئلة قبل استعادة السلام.

سيول ودمار وباعوض
الخريف يلهب أجساد السودانيين المنهكة

ملخص

السيول والأمطار الغزيرة زادت مأساة السودانيين وسط الحرب، إذ دمّرت منازل وشردت آلاف الأسر، مع انتشار الملاريا والحشرات السامة، خاصة في ولايات سنار والجزيرة، نتيجة غمر القرى وارتفاع مناسيب النيل الأزرق.

الهيئة العامة للأرصاد حذرت من أمطار غزيرة وعواصف رعدية في عدة ولايات، ودعت إلى فتح المصارف وتجنب عبور المجاري المائية، مشيرة إلى استمرار فرص هطول الأمطار خلال الأسابيع المقبلة.

لجنة طوارئ الخريف أكدت تأثر 21 منطقة وتضرر أكثر من 133 أسرة، وسط توقعات بزيادة معدلات الأمطار هذا العام، ما يرفع خطر تفشي الأمراض في ظل انهيار النظام الصحي.

رغم المعاناة في المدن بسبب ضعف البنية التحتية، يظل موسم الأمطار مصدر دخل مهم للمزارعين، لكنه يتزامن مع فترة ارتفاع معدلات سوء التغذية بسبب نفاد المخزون الغذائي قبل الحصاد.

وقـــائع

- 21 منطقة تأثرت بالأمطار والسيول.
- 14 محلية ضمن المناطق المتأثرة.
- 133 أسرة تضررت بين 30 يوليو و1 أغسطس.
- التحذير شمل 6 ولايات رئيسية (شرق سنار، غرب شمال كردفان، جنوب شرق غرب كردفان، جنوب شرق شمال دارفور، ولاية وسط دارفور، وأواسط وجنوب ولاية النيل الأزرق).
- موسم الأمطار في السودان يمتد من يونيو إلى أكتوبر.

أفق جديد

المحن لا تأتي فُرادى على الشعب السوداني، الذي تجرع المأساة مرتين؛ الماء والنار، فما قد تخلفه السيول والفيضانات من دمار يضاهي ما يحدثه الرصاص والقذائف في جدران المنازل.

مؤخرًا هطلت الأمطار التي عادة ما تؤدي إلى سيول وفيضانات، مع ازدياد مخاطر الإصابة بالأمراض المنقولة عن طريق المياه، في ظل توالد البعوض وتراكم النفايات.

ويستمر موسم الأمطار الخريفية الغزيرة في السودان في الفترة ما بين من يونيو وأكتوبر من كل عام.

بالنسبة إلى المواطن، عبد الوهاب الربيع، فإن هطول الأمطار بغزارة يزيد معاناة الناس في ظل استمرار الحرب، مع النقص الحاد في الكهرباء والمياه الصالحة للشرب وشح الدواء.

وقال الربيع في حديثه لـ«أفق جديد»: «نتخوف من الأمطار الغزيرة والفيضانات في مدينة سنار التي تؤدي إلى انهيار المنازل، في العام الماضي شهدت عدة مناطق كارثة حقيقية بسبب الأمطار، وغادر المواطنون منازلهم التي غمرتها المياه ولجأوا إلى نصب الخيام على طرق الأسفلت».

من جهته يقول المواطن، خالد حسن، من منطقة «ود صافي» القريبة من مدينة الهدى بولاية الجزيرة: إن «السيول والفيضانات عادة ما تشرد أعدادًا كبيرة من المواطنين الذين يقطنون على شريط النيل الأزرق، بسبب ارتفاع مناسيب مياه النيل بعد هطول الأمطار في الهضبة الإثيوبية».

وأوضح حسن في حديثه لـ«أفق جديد»، أن «موسم الأمطار مشكلة متكررة تواجه المواطنين في كل عام، وفي ظل استمرار الحرب نأمل أن تلتفت المنظمات الإنسانية إلى الوضع المتدهور لتخفيف وقع الكارثة».

وأضاف بالقول: «مياه الأمطار غمرت منطقة ود صافي بالقرب من مدينة الهدى بولاية الجزيرة، ما أدى إلى انهيار كلي وجزئي في المنازل».

وتابع: «توالد البعوض أدى إلى انتشار الملاريا والحميات، ما أدى بدوره إلى تعقيد الأوضاع الصحية في المنطقة».

إلى ذلك تسبب تراكم المياه بسبب هطول الأمطار في مدن كوستي ومدني والحاج عبد الله ومناطق أخرى، وفق شهود عيان، في انتشار البعوض والحشرات السامة التي أصابت المواطنين بحروق في الجلد.

يقول المواطن محمد الحسين من منطقة الحاج عبد الله لـ«أفق جديد»: «انتشرت الحشرات السامة التي تفرز سائلًا حارقًا، وسرعان ما يصاب جلد الإنسان بتقرحات كبيرة تستدعي العلاج».

وخلال اليومين الماضيين أصدرت الهيئة العامة للأرصاد الجوية في السودان، عبر وحدة الإنذار المبكر، تحذيرًا من المستوى البرتقالي بشأن توقعات بهطول أمطار غزيرة مصحوبة بعواصف رعدية خلال الفترة المسائية في عدد من الولايات.

ودعت الهيئة المواطنين إلى اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لتفادي المخاطر المرتبطة بالفيضانات والسيول. التحذير شمل ولايات شرق سنار، غرب شمال كردفان، جنوب شرق غرب كردفان، جنوب شرق شمال دارفور، ولاية وسط دارفور، وأواسط وجنوب ولاية النيل الأزرق، حيث أشارت الهيئة إلى أن مستوى الخطورة في هذه المناطق مرتفع، ما يستدعي استعدادًا عاجلًا من السكان والجهات المعنية.

الهيئة دعت المواطنين إلى فتح الخيران والمصارف لتصريف المياه، وتجنب عبور مجاري المياه سريعة الجريان سواء سيرًا على الأقدام أو باستخدام المركبات، مهما بدت ضحلة، وشددت على أهمية التعاون المجتمعي في نشر التحذيرات لضمان سلامة الجميع.

وأوضحت الهيئة في نشرتها أن منخفض الهند الموسمي يغطي معظم أنحاء البلاد، فيما يمر الفاصل المداري بشمال بورتسودان، عطبرة، جنوب أبو حمد، دنقلا، وشمال الفاشر، ما يعزز فرص هطول الأمطار في مناطق واسعة.

وتشير التوقعات إلى استمرار فرص هطول الأمطار في معظم أنحاء البلاد، مع انخفاض في درجات الحرارة العظمى على ساحل البحر الأحمر وأقصى الشمال وجنوب شرق البلاد، وارتفاعها في شمال الأوسط والجنوب والغرب.

الهيئة حذرت من عواصف رعدية وأمطار غزيرة متوقعة في شرق وجنوب النيل الأزرق، جنوب غرب جنوب كردفان، جنوب شرق غرب كردفان، وأجزاء من جنوب شرق شمال دارفور،

ووسط دارفور، إلى جانب أمطار متوسطة إلى غزيرة في القضارف، سنار، شمال وغرب النيل الأزرق، غرب شمال كردفان، جنوب وغرب كردفان، جنوب شمال دارفور، وشمال جنوب دارفور.

كما توقعت الهيئة أمطارًا خفيفة إلى متوسطة في جنوب كسلا، الجزيرة، النيل الأبيض، شمال كردفان، وشرق وجنوب وغرب دارفور.

وكشفت لجنة طوارئ الخريف بوزارة الصحة في السودان، الأحد، عن تأثر 21 منطقة على الأقل بالأمطار والسيول.

ويتوقع مركز المناخ في منظمة الإيقاد أن يشهد السودان هطول أمطار أعلى من المتوسط هذا العام، مما يزيد من خطر تفشي الأمراض المنقولة بالمياه في ظل الدمار الواسع الذي لحق بالنظام الصحي جرّاء النزاع.

وقالت اللجنة، في بيان، إن 14 محلية و21 منطقة تأثروا بهطول الأمطار الغزيرة والسيول في ولايات القضارف والجزيرة ونهر النيل ووسط دارفور.

وكشفت اللجنة عن تضرر 133 أسرة من الأمطار والسيول خلال الفترة من 30 يوليو إلى 1 أغسطس الحالي.

وأوضح رئيس اللجنة الفنية لطوارئ الخريف، خالد الجمري، أن اللجنة عقدت اجتماعًا ناقش التطوّرات في موسم الأمطار وموقف الاستعداد في الولايات، والتنسيق بين القطاعات الحكومية والشركاء والمجتمع.

وأشار إلى أن وكيل وزارة الصحة، هيثم محمد إبراهيم، طلب من اللجنة إعداد تقرير تفصيلي عن موقف الاستعداد، وتوضيح المتوفّر من الاحتياجات، وتحديد الفجوات.

ورغم أن موسم الأمطار يمثل كابوسًا لسكان المدن في ظلّ رداءة البنية التحتية وعدم تصريف المياه، إلا أنه يُعتبر مصدر دخل لملايين السودانيين الذين يعملون في الأنشطة الزراعية المختلفة، بدءًا من تحضير الأرض وصولًا إلى الحصاد.

وترتفع معدلات سوء التغذية خلال موسم الأمطار في الفترة من يونيو إلى أكتوبر، الذي يُعرف بموسم الجفاف، الذي يأتي بعد استنفاد معظم الأسر مخزوناتها الغذائية من المحاصيل التي تُحصد في خواتيم كل عام.

من شيكاغو إلى الخرطوم.. لماذا يجب تجاوز فكر ميلتون فريدمان؟

ميلتون فريدمان ومجموعة شيكاغو.. إرث النيوليبرالية ومأزق الاقتصاد العالمي

عمر سيد أحمد

ملخص

يتناول المقال إرث ميلتون فريدمان ومدرسة شيكاغو، التي أسست لنهج النيوليبرالية القائم على قداسة السوق، تحرير رأس المال، وخصخصة دور الدولة، مع تعظيم الربح كغاية نهائية. ورغم تأثيره الواسع منذ السبعينيات، أثبتت الأزمات العالمية – وأبرزها أزمة 2008 – هشاشة هذا النموذج وفشله في تحقيق الاستقرار أو العدالة.

يوضح أن أفكار فريمان تحولت إلى سياسات مفروضة عبر صندوق النقد والبنك الدوليين، خاصة على دول الجنوب، ما أدى إلى تفكيك الصناعات، زيادة الديون، وتعميق التبعية الاقتصادية. السودان يمثل مثالًا صارخًا، حيث طُبقت وصفات النيوليبرالية في ظل نظام شمولي منذ التسعينيات، عبر خصخصة انتقائية لصالح النخب، تقليص الخدمات العامة، وتفكيك المشاريع الإنتاجية، مما عمّق الفقر وأضعف البنية الاقتصادية والاجتماعية.

يرى أن حكومة ما بعد ثورة ديسمبر في السودان واصلت النهج نفسه تحت إشراف المؤسسات المالية الدولية، مما زاد الأزمات المعيشية وأدى إلى انهيار اقتصادي شامل، اكتمل بانقلاب 2021 والحرب التي اندلعت في 2023.

يخلص كاتب المقال إلى أن إرث فريدمان لم يكن مجرد نظرية، بل أداة قمع اقتصادي، وأن تجاوز أفكاره بات ضرورة عالمية لبناء نظم أكثر عدالة واستقرارا.

عندما كتب مارك مجدي في مجلة المصري اليوم أن «ميلتون فريدمان رجل يجب تجاوزه»، لم يكن ذلك مجرد نقد لاقتصادي بعينه، بل تشخيص لأزمة ممتدة يعيشها الفكر الاقتصادي العالمي منذ عقود. فريدمان، منظر المدرسة النيوليبرالية، أسّس لرؤية متكاملة تقوم على تقديس السوق، وشيطنة الدولة، وتحويل كل شيء إلى سلعة، بما في ذلك البشر. هذا المقال يحاول قراءة إرث ميلتون فريدمان ومدرسة شيكاغو في ضوء التحولات العاصفة التي يعيشها العالم اليوم، من فشل العولمة النيوليبرالية، إلى صعود الشعبوية الأمريكية، وارتدادات الأزمة الاقتصادية العالمية.

فريدمان: الفرد أولًا والباقي تفاصيل

قام المشروع الفكري لميلتون فريدمان على دعامتين، قداسة السوق وحرية رأس المال: يرى فريدمان أن السوق، دون أي تدخل من الدولة، قادر على تحقيق أقصى درجات الكفاءة، وأن أي محاولة لإعادة التوزيع أو التدخل الحكومي تمثل انتهاكًا لحرية الفرد، وانحدارًا نحو «اشتراكية مقنّعة».

وتعظيم الربح بوصفه الغاية النهائية: في مقاله الشهير بنيويورك تايمز عام 1970، أعلن أن «المسؤولية الاجتماعية الوحيدة للشركة هي تعظيم أرباحها»، نافيًا أي دور اجتماعي أو أخلاقي لقطاع الأعمال.

وقد مثّلت هذه الأفكار ثورة ضد الكينزية التي هيمنت على مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وجاءت أفكار فريدمان كجواب على أزمات التضخم في السبعينيات، وروّج لمفهوم «معدل البطالة الطبيعي»، ورفض السياسات التوسعية التي تستهدف خفض البطالة.

الواقع يصطدم بالنظرية: من الأرجنتين إلى وول ستريت

غير أن هذه الرؤية التجريدية اصطدمت سريعًا بالواقع. فالأزمة المالية العالمية في 2008 كانت لحظة كاشفة، حيث انهار كل ما افترضته المدرسة النيوليبرالية عن كفاءة السوق، وظهر بوضوح أن الأسواق، بلا ضوابط، لا تُنتج الاستقرار بل الأزمات المتلاحقة. كتب بول كروجمان ساخرًا أن فريدمان ظن الإنسان الاقتصادي آلة حاسبة، لكن الرأسمالية غير المقيدة خلقت كوارث إنسانية. أما جوزيف ستيغليتز، فبيّن بوضوح في كتابه «ثمن اللا مساواة» أن تبريرات فريدمان لسياسات الانكماش، وتحرير الأسواق، وتقييد دور الدولة، ليست علمية بقدر ما هي أيديولوجية، وأن «معدل البطالة الطبيعي» ليس أكثر من ترخيص دائم للفقر.

منظر النخبة... ومنفذ الخراب العالمي

لم تتوقف خطورة فريدمان عند التنظير، بل في تحويل أفكاره إلى أدوات سيطرة وهيمنة. فقد أصبحت وصفاته حجر الأساس في برامج صندوق النقد والبنك الدوليين، خصوصًا تجاه دول الجنوب العالمي. ومن أمريكا اللاتينية إلى إفريقيا، تبنت الحكومات «إصلاحات هيكلية» وفق وصفة شيكاغو: تقشف، خصخصة، تحرير، فتح الأسواق. والنتيجة؟ انهيار الصناعة، تفكيك الدولة، تصاعد الديون، وتكريس التبعية.

لم ينجُ أحد تقريبًا من هذه الوصفة، ومع ذلك، لم تُحاسب المدرسة. بل على العكس، بقيت أفكار فريدمان حيّة، لأن النخبة الاقتصادية العالمية وجدت فيها أداة مثالية لتجريد الدولة من وظائفها الاجتماعية، وتحويلها إلى «مدير أعمال» للرأسمال العابر للحدود.

ترامب والعودة إلى الدولة: تناقضات من قلب الرأسمالية

ما يثير السخرية، أن أكثر التراجعات وضوحًا عن فكر فريدمان جاءت من داخل أمريكا نفسها، وخصوصًا خلال فترة حكم دونالد ترامب. فالرئيس الذي مثّل تمردًا على نخبة العولمة، اتخذ إجراءات تتناقض كليًا مع فكر فريدمان:

- فرض تعريفات جمركية على

الصين، دعم الصناعات المحلية، الهجوم على اتفاقيات التجارة الحر، والدعوة لعودة الدولة إلى الاقتصاد الوطني.

هذا التناقض لا يعني أن ترامب كان تقدميًا، لكنه كشف عن انهيار اليقين النيوليبرالي في عقر داره. لقد أصبحت الحماية، والدولة، والحدود، كلمات مشروعة بعد أن كانت من المحرمات. أي أن العالم، حتى في يمينه المتطرف، بدأ يبحث عن بدائل.

السودان: النيوليبرالية تحت غطاء الشمولية

تُمثل تجربة السودان نموذجًا صارخًا لكيفية استخدام سياسات ميلتون فريدمان ومدرسة شيكاغو تحت عباءة الحكم الشمولي الإسلاموي، منذ تسعينيات القرن الماضي وحتى اندلاع الحرب في 2023، رفع النظام شعارات «التمكين الإسلامي»، واستخدم شعار التحرير والخصخصة للتمكين الاقتصادي للتنظيم بشكل انتقائي، شملت الخصخصة الواسعة، تقليص دور الدولة، تفكيك القطاع العام، وفتح الأسواق بلا ضوابط. وهي كلها وصفات مستلهمة من النيوليبرالية التي بشّر بها فريدمان، ولكن في سياق غابت فيه الحريات السياسية والرقابة المؤسسية.

تمّ بيع المؤسسات العامة بأثمان بخسة إلى شبكات محسوبة على النظام، وتفكيك المشاريع الزراعية وأكبرها مشروع الجزيرة، ونظام الري والإنتاج التعاوني بالقضاء على التعاون، مع إهمال قطاعات الزراعة والصناعة لصالح نشاطات ريعية غير منتجة لتصدير وتهريب الموارد السودانية خامًا ومنها الذهب، وانتشرت تجارة العملة بحماية الدولة. وفي ذات الوقت، خُفّضت الضرائب على الأغنياء، وفُرضت زيادات متواصلة على أسعار السلع والخدمات، مما عمّق الفقر، وخلق طبقة صغيرة من الأثرياء المرتبطين بالسلطة، في مقابل غالبية مسحوقة.

الأسوأ من ذلك أن السودان أُخضع، في أكثر من مرحلة، لبرامج «إصلاح هيكلي» برعاية صندوق النقد الدولي تحت شعارات التحرير الاقتصادي، لكنها لم تؤدِّ إلا إلى انهيار الدعم وتآكل الخدمات الأساسية، وفقدان الثقة بين الدولة والمجتمع. لم تتحقق وعود الاستثمار أو النمو، بل تفاقمت الأزمات المعيشية، وساهم ذلك في تأجيج الثورات الشعبية التي بلغت ذروة تراكمها في ديسمبر 2018، ثم في خلق بيئة هشة انهارت معها مؤسسات الدولة مع اندلاع الحرب في أبريل 2023.

لقد استُخدمت أفكار فريدمان في السودان لا كأدوات إصلاح، بل كوسيلة لإعادة توزيع الثروة وتركيزها لصالح نخب ضيقة من العسكريين والمدنيين المرتبطين بالسلطة والطبقة الطفيلية التي تكونت في ظل اقتصاد الريع، وذلك على حساب الشعب. فبدلًا من أن تخلق هذه السياسات أسواقًا فعّالة أو تنمية مستدامة، كرّست الفساد والريع، وأفضت إلى انهيار شامل في البُنى الاقتصادية والاجتماعية.

تجربة السودان تمثّل حالة شديدة الوضوح لفشل تطبيق سياسات شيكاغو في ظل نظام شمولي قابض وفاسد للإسلام السياسي. فمنذ التسعينيات، اتبعت «الإنقاذ» طيلة ثلاثة عقود سياسات تقشف، خصخصة، وتقليص للدور التنموي للدولة، تحت إشراف مباشر من مؤسسات التمويل الدولية. وللأسف، واصلت حكومة الفترة الانتقالية التي أعقبت ثورة ديسمبر المجيدة النهج ذاته، إذ تبنّت الاستمرار في خطى هيمنة المؤسسات المالية العالمية، وتمادَت في تطبيق «الروشتة الخبيثة» المعروفة، فخفضت العملة وواصلت رفع الدعم عن السلع الأساسية.

لكن بدلًا من أن تنتعش الأسواق كما وعد منظّرو النيوليبرالية، شهد السودان تراجعًا في الإنتاج الزراعي، تفكيكًا للمؤسسات العامة، توسعًا في الفساد والريع، وارتفاعًا جنونيًا في تكلفة المعيشة. وهكذا تكشفت هشاشة نموذج السوق المفتوح في غياب المؤسسات الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وظهر بجلاء كيف استُخدمت أفكار فريدمان لتجريد الشعب من حقوقه الاقتصادية والاجتماعية، بينما استفادت منها النخب السياسية والمالية المقربة من السلطة، إلى أن انهار الاقتصاد الهش تمامًا. واكتملت المأساة بانقلاب 25 أكتوبر 2021، وما أعقبه من اضطرابات عميقة انتهت بالحرب في أبريل 2023، التي دخلت عامها الثالث في ظل تدمير ممنهج لبنية الدولة، وخلّفت مآلات قاسية من تقتيل وتهجير ونزوح وإفقار شامل.

خاتمة: فريدمان.. محطة لا مرجعية

إن إرث فريدمان الفكري لم يكن مجرد نظرية اقتصادية، بل تحول في كثير من دول العالم – ومن بينها السودان – إلى أداة قمع اقتصادي واجتماعي بيد الأنظمة الحاكمة. واليوم، وبينما تتراجع الولايات المتحدة نفسها عن كثير من مبادئ العولمة الحرة، يُصبح من الضروري إعادة التفكير في جدوى سياسات السوق المفتوح دون ضوابط، ورفض اختزال الإنسان إلى مستهلك، والمجتمع إلى سوق. إن تجاوز فريدمان ليس خيارًا نظريًا، بل ضرورة لبناء عالم أكثر عدالة واستقرارًا وسلامًا – من شيكاغو إلى الخرطوم.

حرب السودان المنسية: الأطراف، المطالب، والحلول المقترحة

د. عصام عباس

ملخص

يرى الكاتب أن السودانيون عرفوا بشغفهم بالديمقراطية، لكنهم ابتُلوا بالحكم العسكري المتكرر، ومع اندلاع حرب أبريل 2023 رفع شعار «لا للحرب» دون أن يتحول لواقع.

يوضح أن الحرب بين الجيش بقيادة البرهان والدعم السريع بقيادة حميدتي، ومعها أطراف سياسية وجهوية وخارجية، تهدد وحدة السودان بعد إعلان حكومة موازية في دارفور.

يشير إلى أن الجيش يشترط انسحاب الدعم السريع من المدن وتسليم سلاحه ورفض مساواته في التفاوض، بينما يطالب الدعم السريع بإصلاح أمني شامل ونظام فيدرالي ومشاركة في العمل الإنساني.

يخلص إلى أن الحل يتطلب وقف إطلاق النار بآلية مراقبة دولية، دمج القوات، حكومة انتقالية مدنية، مؤتمر دستوري، وضغط إقليمي ودولي بوساطة محايدة.

عُرف السودانيون بأنهم أكثر شعوب القارة الأفريقية توقًا إلى الحرية والمدنية والديمقراطية، برغم أنهم الأكثر ابتلاء بالحكم العسكري المتطاول عبر عدة عقود منذ الاستقلال. تميزت الثورات السودانية العظمى بخاصية التفاف الشعب حول شعار يمثل النداء الروحي للشارع الثائر، فكان «إلى القصر حتى النصر»، هو دوحة أكتوبر التي استظل تحتها الثوار، وحينما هبت الجموع في أبريل كان شعار «الشعب يريد إسقاط النظام»، هو ما يوحدهم وبلغ المجد ذروته في ديسمبر المجيدة وشعارها الخالد «تسقط بس». وحينما وقعت مأساة الحرب في أبريل 2023، أطل شعار «لا للحرب»، وظل يتردد في أروقة السياسة والمجتمع السوداني كتعبير عن رفض هذه الكارثة والدعوة إلى وقفها. ترتفع وتيرته حينًا ثم ما تلبث أن تخفت وتتضاءل في اتساق مع التطورات الميدانية أحيانًا أخرى. الغالبية العظمى مقتنعون بضرورة وقف الحرب، لكن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح: كيف السبيل إلى إيقاف هذا النزيف الذي أودى بحياة عشرات الآلاف، وشرد الملايين، وتسبب في أكبر أزمة إنسانية في العالم؟ سأحاول في هذا المقال الإجابة عن ثلاثة أسئلة حائرة: من هم أطراف هذه الحرب فعلياً؟ ما هي مطالب كل طرف؟ وما هي الحلول الممكنة لجعل شعار «لا للحرب» حقيقة في أرض الواقع لا مجرد شعار، مع التركيز على نقاط التقارب والتباعد؟

هذه الحرب لا يمكن اختزالها وتبسيطها بصورة مخلة كمجرد صراع عسكري، بل هي مزيج معقد من طموحات سياسية، واقتصادية، وقضايا عرقية وجهوية، مع تدخلات خارجية تدافع عن مصالحها باستماتة. بعد مرور أكثر من عامين، دخلت الحرب في عامها الثالث دون أفق واضح للسلام، مع إعلان قوات الدعم السريع حكومة موازية في دارفور، مما يهدد بتطورات سلبية تهدد مستقبل تماسك البلاد.

من هم أطراف هذه الحرب

نجحت آلة إعلام دعاة الحرب الإسلاموية في نشر حالة من الإنكار الأعمى بين مناصريها حول حقيقة أطراف هذه الحرب، لدرجة جعلت كثيرًا من المنقادين بلا وعي يرددون «ما في حاجة اسمها طرفي الحرب»، وكأن الجيش السوداني يقاتل كل هذه المدة في طواحين الهواء. دعونا نبدأ بتحديد الأطراف بدقة، والإجابة عن السؤال الفرعي. هل هي مجرد مواجهة بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع؟ أم أنها أعمق من ذلك، وتشمل مناصرين سياسيين وعرقيين، أو حتى أطرافاً غير محلية؟

في ظاهرها، هي صراع مباشر بين الجيش السوداني بقيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان، رئيس مجلس السيادة، والدعم السريع بقيادة الفريق محمد حمدان دقلو (حميدتي)، اندلعت في الخرطوم بعد فشل الاتفاق الإطاري، الذي كان يهدف إلى معالجة قضية تعدد الجيوش وبناء جيش مهني قومي واحد، كجزء من الانتقال إلى حكم مدني بعد سقوط نظام عمر البشير في 2019. حتى أغسطس 2025، يسيطر الجيش السوداني على الشرق والشمال والوسط، بما في ذلك بورتسودان مقر الحكومة المؤقتة، بينما يسيطر الدعم السريع على الغرب (دارفور وأجزاء من كردفان الكبرى)، وقد أعلن أخيرًا عن تكوين حكومة موازية مقرها في مدينة نيالا، حاضرة ولاية جنوب دارفور. هذا الوضع الميداني والتطورات السياسية يعكس خطراً حقيقياً على وحدة السودان.

لكن الأطراف ليست مقتصرة على الجيشين. فالحركة الإسلامية، بما في ذلك فلول نظام البشير السابق، في مسعى لحماية مصالحهم السياسية والاقتصادية يزعمون مناصرة الجيش، ويقومون في سبيل ذلك بتجنيد مليشيات إسلامية، ويستنفرون شباب المكونات العرقية في الشمال والوسط والشرق، مما يضيف بعداً أيديولوجياً وإثنيًا للصراع. من جهة أخرى، يحظى الدعم السريع بدعم من حواضنه في دارفور، خاصة القبائل العربية، التي ترى في حميدتي ممثلاً لمطالب الهامش المسحوق تاريخياً. هذا يجعل الحرب تحمل طابعاً جهوياً وعرقياً بعض الشيء، حيث يُنظر إليها أحياناً كصراع بين عرب الشمال والوسط الداعمين للجيش وعرب دارفور المناصرين للدعم السريع، مع تورط قبائل غير عربية في دارفور في القتال ضد الدعم السريع بسبب تاريخ الانتهاكات، وأخرى تقاتل إلى جانبه مدفوعة بخلافات وانقسامات تنظيمية.

أما الأطراف غير المحلية، فقد دخلت أطراف خارجية متعددة بشكل مباشر أو غير مباشر في حرب السودان، مما أدى إلى تعقيد الصراع وإطالة أمده. وتشير التقارير إلى أن هذه الأطراف مدفوعة بمصالح استراتيجية واقتصادية، وتتنوع بين داعمة للجيش السوداني وأخرى داعمة لقوات الدعم السريع.

تتلقى قوات الدعم السريع دعمًا عسكريًا ولوجستيًا من عدة دول إقليمية، أبرزها الإمارات العربية المتحدة، التي يُزعم أنها قامت بتزويد القوات بأسلحة وطائرات مسيّرة عبر دول مجاورة مثل تشاد وليبيا. كما يُشار إلى أن قوات الدعم

السريع استعانت بمرتزقة أجانب من دول إقليمية، وحتى من كولومبيا لتعويض النقص في المقاتلين.

في المقابل، حصل الجيش السوداني على دعم عسكري من دول أخرى، مثل إيران، التي يُقال إنها قدمت له طائرات مسيّرة ساهمت في ترجيح كفته في بعض المعارك. وتلعب دول مثل مصر وروسيا أدواراً معقدة، حيث تناصر مصر حكومة الأمر الواقع في بورتسودان وتدعم الجيش السوداني. وتُعد المصالح الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بالسيطرة على مناجم الذهب، من أبرز الدوافع وراء هذا التدخل الأجنبي.

مطالب الأطراف: جذور الصراع وشروط السلام

القضية الثانية تتعلق بمطالب كل طرف، وما الذي يطلبه حتى يوافق على إسكات الرصاص. لفهم ذلك، يجب العودة إلى الأسباب المباشرة لاندلاع المواجهات: الصراع على السلطة بين الجيش وقوات الدعم السريع، عدم الاستقرار السياسي بسبب استمرار الأزمات السياسية في السودان منذ الإطاحة بالديكتاتور عمر البشير في 2019، تفاقم الأزمات الاقتصادية، حالة انعدام الثقة بين القادة العسكريين وقادة قوات الدعم السريع، والتدخلات الخارجية المرتبطة بمصالح دولية وإقليمية في السودان أدى إلى زيادة التوترات. هذه العوامل مجتمعة أدت إلى اندلاع الصراع بشكل مفاجئ وعنيف. دعوني أغوص قليلًا في مطالب كل طرف وتقييمها، مع التركيز على ما دار في جولة جدة فور اندلاع الحرب وما تلاها من محادثات بعضها مباشر وبعضها غير مباشر.

لا يمانع الجيش السوداني من وقف إطلاق النار، لكن بشروط تعكس موقفه كقوة عسكرية نظامية تدافع عن «الدولة». ترتكز مطالبه بشكل أساسي على:

- انسحاب قوات الدعم السريع من المدن وفك الحصار: يعتبر الجيش أن وجود قوات الدعم السريع داخل الأحياء السكنية والمرافق العامة هو عمل تمرد، وبالتالي فإن أي وقف لإطلاق النار يجب أن يبدأ بانسحاب هذه القوات من المدن التي احتلها، وفك الحصار عن المدن المحاصرة. وبرغم أن الدعم السريع انسحب من الخرطوم ومدن الإقليم الأوسط إلا أنه لا يزال موجودًا في مدن ولايات دارفور وكردفان.
- الاعتراف بالجيش كقوة شرعية وحيدة: يرى الجيش أن قوات الدعم السريع هي «ميليشيا متمردة»، ويشترط تسليمها أسلحتها والنظر في دمجها في القوات المسلحة الوطنية تحت قيادته.
- مراقبة دولية للهدنة: اشترط الجيش وجود آليات رقابة دولية لضمان التزام قوات الدعم السريع بأي اتفاق لوقف إطلاق النار.
- رفض المساواة في التفاوض: يرفض الجيش التعامل مع الدعم السريع كطرف مكافئ في المفاوضات، ويراهم متمردين يجب إخضاعهم.

الدعم السريع، من جهته، يطرح شروطاً تعكس سعيه للحصول على اعتراف سياسي ومكانة متساوية مع الجيش، وتتركز مطالبه على:

- إصلاح القطاع الأمني وتوحيد الجيش: تطالب القوات ببرنامج شامل لإعادة هيكلة القطاع الأمني، بما في ذلك توحيد الجيش وفقاً لمعايير يتفق عليها. هذا المطلب يمس جوهر خلافهما السابق حول دمج الدعم السريع خلال فترة ما قبل الحرب، وما احتواه الاتفاق الإطاري الذي كان يجري التفاوض حوله لمعالجة عدد من قضايا الصراع.
- حل الأزمة السياسية: يربط الدعم السريع وقف إطلاق النار بحل سياسي شامل للقضايا الجذرية، بما في ذلك إقامة نظام حكم فيدرالي، المواطنة المتساوية، قضية الدين والدولة، حقوق الهامش.
- المشاركة في تأمين المساعدات الإنسانية: طالبت قوات الدعم السريع بإشراكها في تأمين وصول المساعدات وتوزيعها، مما يعزز من دورها على الأرض.

بالنظر إلى مطالب الطرفين يمكن الخروج بعدد من الملاحظات التحليلية أوجزها في:

- الموقف من «الحسم العسكري»: كلا الطرفين يفضل الحسم العسكري على الحل السياسي. انسحب الجيش من مفاوضات جدة في مايو 2023 بدعوى أن الهدنة كانت تتيح للدعم السريع «ترتيب صفوفه». وفي المقابل، يرفض الدعم السريع وضع سلاحه «إلا بحل جذري للقضايا»، وهو ما يؤكد تمسكه بالخيار العسكري كأداة للتفاوض. هذا الاعتقاد المشترك بقدرة كل طرف على تحقيق النصر عسكرياً هو أحد الأسباب الرئيسية لفشل الهدن المتكررة.
- التناقض الجوهري: تكمن المشكلة في أن مطالب الطرفين متناقضة بشكل أساسي. يطالب الجيش بحل قوات الدعم السريع كشرط لوقف الحرب، بينما يطالب الدعم السريع بإصلاح الجيش كشرط للحل. هذه المطالب لا تترك مجالاً للتسوية، حيث يعتبر كل طرف أن وجود الطرف الآخر في هيكله الحالي هو التهديد الأكبر.
- الانفصال عن الواقع الإنساني: تركز المطالب بشكل كبير على الأجندات السياسية والعسكرية

الخاصة بالطرفين، بينما تتجاهل بشكل كبير الكارثة الإنسانية التي يعيشها المدنيون. على الرغم من التوقيع على «إعلان جدة» لحماية المدنيين، إلا أن الخروقات كانت مستمرة من كلا الجانبين. الالتزامات الإنسانية غالباً ما تُستخدم كغطاء للتفاوض، ولكنها لا تترجم إلى أفعال حقيقية على الأرض.

- التأثير على الدولة: يرى الجيش أن بقاء الدعم السريع هو «تمرد على الدولة»، بينما يرى الدعم السريع أن الجيش هو بقايا نظام «الإخوان» السابق الذي يجب تفكيكه. هذه الرؤى المتضاربة حول ماهية الدولة السودانية ومؤسساتها تجعل أي حل سياسي مستدام صعب التحقيق.

الحلول المقترحة: نقاط التقارب والتباعد، وكيفية تجسير الهوة

الوفاء بمطالب الطرفين المتناقضة في الصراع السوداني يبدو مهمة صعبة، لكنها ليست مستحيلة. يكمن الحل في تحديد نقاط التقارب، والاعتراف بنقاط التباعد، ثم استخدام أدوات سياسية ودبلوماسية لتجسير هذه الهوة.

نقاط التباعد الجوهرية:

- الشرعية والقيادة: يرى الجيش نفسه القوة الشرعية الوحيدة للدولة، ويعتبر الدعم السريع «مليشيا متمردة» يجب حلها. في المقابل، يرى الدعم السريع أن الجيش هو بقايا نظام سابق، ويطالب بإصلاحه وتوحيده تحت قيادة جديدة. هذه النقطة هي جوهر الصراع.
- الرؤية للدولة: يطالب الجيش بدولة مركزية تحت سيطرة «مؤسسات الدولة»، بينما يطالب الدعم السريع بنظام فيدرالي يمنح الأقاليم سلطات أوسع، وهو ما يعكس خلفيته الإقليمية.

نقاط التقارب المحتملة:

- الحاجة إلى وقف الحرب: يدرك كلا الطرفين، ولو ظاهرياً، أن استمرار الحرب له كلفة باهظة عليهما وعلى البلاد. يمكن استغلال هذا الإدراك كأرضية مشتركة للبدء في مفاوضات جدية.
- إصلاح الجيش: قبل الحرب، كان الطرفان يتفاوضان على دمج الدعم السريع في الجيش. هذا يعني أن فكرة الإصلاح والدمج كانت مقبولة مبدئياً، ولكن الخلاف كان حول التوقيت والقيادة. يمكن إعادة إحياء هذه النقطة كجزء من حل شامل.
- الدولة المدنية: يطالب كلا الطرفين في خطاباتهما العلنية بضرورة إقامة دولة مدنية، لكنهما يختلفان حول من سيقود هذه العملية ومن يملك حق إشراك القوى المدنية.

سبل تجسير الهوة

لتجسير الهوة بين الطرفين، يصبح من الضروري اتباع استراتيجية متعددة المسارات:

أولا: المسار الأمني-العسكري:

- o وقف إطلاق نار مراقب: يتم الاتفاق على وقف إطلاق نار فوري، ليس بوعود فقط، بل بوجود قوة مراقبة دولية تضمن تنفيذه، مع تحديد مناطق آمنة للمدنيين ومسارات لإيصال المساعدات الإنسانية.
- o برنامج الدمج والإصلاح: يتم التفاوض على برنامج زمني محدد وواقعي لدمج قوات الدعم السريع والحركات المسلحة في الجيش، يضمن عدم تهميش أفرادها ويتم تحت إشراف دولي وإقليمي. يجب أن يكون هذا البرنامج جزءاً من عملية شاملة لإصلاح الجيش لجعله مؤسسة مهنية وقومية.

ثانيا: المسار السياسي:

- o حكومة كفاءات انتقالية: تشكيل حكومة انتقالية مدنية مصغرة من كفاءات غير منحازة للطرفين، تكون مهمتها إدارة شؤون البلاد، ومعالجة الأزمة الإنسانية، والتحضير لمؤتمر دستوري شامل.
- o المؤتمر الدستوري: عقد مؤتمر يضم جميع القوى السياسية والمدنية المؤثرة لوضع دستور جديد يحدد شكل الدولة، والعلاقة بين الجيش والسلطة المدنية، ونظام الحكم (فيدرالي أو غيره)، مما يعالج جذور الخلافات.

ثالثا: المسار الدبلوماسي:

- o توحيد الجهود الإقليمية: على المجتمع الإقليمي والدولي ممارسة ضغط موحد على الطرفين لوقف الحرب والعودة إلى طاولة المفاوضات. يمكن أن يشمل هذا الضغط فرض عقوبات على معرقلي السلام من كلا الجانبين.
- o وساطة محايدة: أن يتولى قيادة المفاوضات وسطاء محايدون يثق بهم الطرفان، وأن يكونوا قادرين على تقديم ضمانات دولية لتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه.

في الختام، حرب السودان ليست قدراً محتوماً، بل نتيجة فشل سياسي يمكن تصحيحه. «لا للحرب» ليس شعاراً، بل دعوة لعمل جماعي يبدأ بفهم الأطراف والمطالب، وينتهي بحلول شاملة. إن أردنا سلاماً مستداماً، يجب أن يتجاوز السودانيون التباعد نحو تقارب يعيد بناء الدولة على أسس العدالة والمساواة.

بورتسودان... مرآة التشظي الأخير

ملخص

تحولت بورتسودان من ملاذ مؤقت بعد انهيار المركز إلى ساحة سياسية متصدعة، حيث تتجاور السلطة العسكرية والواجهة المدنية تحت سقف واحد دون توافق حقيقي. الميناء، الذي كان شريان الحياة للسودان، بات يختنق بالخلافات الداخلية، فيما تحالف بورتسودان يفقد تدريجيًا بوصلته وقدرته على إدارة الانقسامات.

وجهت الكتلة الديمقراطية، أبرز المكونات المدنية في التحالف، انتقادًا علنيًا لخارطة الطريق التي قدمها الجيش، واعتبرتها تهديدًا لوحدة البلاد، مما كشف بداية الانهيار من الداخل. سبق ذلك مغادرة مني أركو مناوي المدينة وسط توتر مع القيادات العسكرية، في مؤشر على فقدان التحالف القدرة على الاحتواء.

اعتقال قائد «كتيبة البراء بن مالك» فجّر أزمة حادة داخل التحالف، مع تهديدات صريحة بتحويل بورتسودان إلى رماد، وسط صمت القيادة العسكرية. هذا التطرف الداخلي كشف أن الخطر لم يعد يأتي من الخارج، بل من قلب التحالف نفسه، حيث تتنامى ولاءات متشددة دون رادع.

سيناريوهات المستقبل

المشهد يتجه نحو أحد ثلاثة مسارات: بقاء هش قائم على دعم خارجي وخوف مشترك، انهيار داخلي يفرز كيانات جديدة أكثر تشرذمًا، أو تحوّل جذري نحو مشروع وطني جامع — وهو السيناريو الأقل احتمالًا. لكن المعطيات الحالية ترجح الانهيار البطيء، حيث يذوي التحالف قطعة قطعة دون انفجار مفاجئ، متجهًا إلى مصير غامض.

أفق جديد – وحدة الرصد والتحليل

في بورتسودان، حيث تختلط رائحة البحر بزفير الخوف، لا يبدو أن هذه المدينة المؤقتة تصلح كعاصمة حتى ليوم واحد آخر. جدران الفنادق التي نُصبت كقصور بديلة، تصدّعها الاجتماعات المتناقضة، وتئنّ تحت ثقل التنازلات، والبيانات، والتكتيكات الطارئة. أما الميناء، الذي ظل لسنوات رئة السودان الشرقية، فقد صار الآن أقرب إلى رئة تُثقلها الرمال بدل الهواء.

هنا، يتحرّك تحالف بورتسودان، التحالف الذي تشكّل كقارب نجاة بعد غرق المركز، لكنه بدأ يفقد بوصلة النجاة نفسها. حلفاء ينامون تحت سقف واحد، لكن عيونهم مصوّبة نحو بعضهم البعض، وقلوبهم تنبض بولاءات متنافرة. مَا كان يُظنّ أنه مشروع بديل للدولة، بات أقرب إلى ظلٍّ مشوّه لها، يتآكل من الداخل أكثر مما يُهدَّد من الخارج.

بيان الكتلة الديمقراطية

الزلزال السياسي الأخير لم يأتِ من خصوم التحالف، بل من قلبه. الكتلة الديمقراطية، التي مثّلت الواجهة المدنية الأوضح ضمن التحالف، خرجت ببيان هو الأوضح والأجرأ منذ تأسيس الحلف، منتقدة خارطة الطريق التي تقدم بها القائد العام للقوات المسلحة إلى الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، التي سبق لها أن دعمتها

لكن في البيان الأخير، وصفت تلك الخارطة بأنها «مهددة لوحدة السودان»، وانتقدت صراحة تعديل الوثيقة الدستورية دون مشاورة القوى السياسية ، لم يكن البيان مجرد تحفظ، بل صفعة سياسية على وجه قيادة الجيش، ورفضاً مكشوفاً لنمط إدارة شؤون الدولة عبر الأوامر العسكرية والقرارات المنفردة وقرارات الغرف المغلقة.

في عمق هذا البيان تتكشف الحقيقة: التحالف يتحلل من شرعيته السياسية، قبل أن يفقد قوته العسكرية، فمتى ما نطق الحليف بالنقد، يكون الانفجار الداخلي قد بدأ فعلاً، لا مجازاً.

غضب مناوي

سبق هذا البيان الضربة الأولى التي جاءت أكثر وضوحًا، وأكثر وجعًا: مني أركو مناوي، أحد رموز اتفاق جوبا وحاكم إقليم دارفور، بات الآن أقرب من أي وقت مضى الى نفض يده ومغادرة بورتسودان رسميًا، والكل ينظر وينتظر ظهوره خلال الفترة المقبلة ليحدد موقفه بعد أن غادر بورتسودان وسط تكهنات، بعدم عودته إليها مجددًا.

لم يكن الخروج مفاجئًا لكنه كان كاشفًا لحقيقة أكبر وهي أن التحالف فقد القدرة على الاحتواء، ولا يملك ما يقدّمه لغير العسكريين سوى الهامش، في الكواليس، تُحكى حكايات عن توتر دائم بين مناوي وقيادات عسكرية، وعن قرارات تُمرّر دون أي تشاور مدني، وعن اجتماعيات متشنجة اختلط فيها الطموح بالمظلومية.

تهديد من الداخل

لكن كل ذلك يبدو ضئيلاً أمام ما فجّرته حادثة اعتقال قائد «كتيبة البراء بن مالك»، التشكيل المتشدد داخل التحالف، الحدث الذي كان يمكن احتواءه بهدوء، انقلب إلى ابتزاز عنيف لقيادة الجيش ذاتها، إذ انتشرت منذ اعتقال الأمن المصري للمصباح أبو زيد طلحة، كتابات على وسائل التواصل الاجتماعي تهدد قيادة الجيش وتتهمها بالتورط في حادثة الاعتقال، بينما أخفها يرى أنها غير متحمسة للحديث مع السلطات المصرية للإفراج عنه.

ووصلت التهديدات التي أطلقها منسبو الكتيبة إلى الحد الذي قال فيه أحدهم إنهم مستعدين لإحالة بورتسودان إلى رماد.

تزامن ذلك مع تهديدات علنية أطلقها شقيق الأمين العام للحركة الإسلامية علي كرتي، إلى جانب صحفيين من ذات الدائرة. تهديدات لم تُدان، لم تُصحح، لم تُنكر، بل مرّت في صمتٍ ثقيل، صمتٌ يُشير بوضوح إلى أن قيادة الجيش عاجزة عن لجم تطرف ينبت من خاصرتها، فالعدو لم يعد هناك في صحارى كردفان ودارفور، بل هنا... في الداخل والخطر لم يعد خارجيًا، بل تسلل من الأبواب الخلفية، بأصوات مكشوفة، وولاءات لا تخجل.

شرعية مفرغة

في بورتسودان، لم تعد الشرعية تُقاس بحجم المؤتمرات أو البيانات، بل بحجم الفجوات داخل التحالف نفسه. مكوّنات مدنية تتحرك بين الفنادق بملامح منهكة، تُستدعى فقط حين يُراد تحسين المشهد أمام المجتمع الدولي، ثم تُستبعد من صنع القرار الحقيقي، يقول أحد السياسيين المقربين من الكتلة الديمقراطية، في «جلسة ونسة» جمعته إلى آخرين «نحن مجرد ديكور... يُستخدم حين يُراد التحدث عن المدنية، ويُركن جانبًا حين تحين لحظة القرار.»

هكذا، تُختصر أزمة التحالف، واجهة مدنية بلا

سلطة، وسلطة عسكرية بلا مشروع، وتحالف بلا توافق.

رمال متحركة

ليس غريبًا أن تكثر الاجتماعات وتقل النتائج، أن تتضخم الخطب، ويختفي الفعل، أن تنقسم الغرف على نفسها، وأن يُدار المشهد بمنطق اللحظة، لا بمنطق الدولة، كل المؤشرات تقول إن تحالف بورتسودان لم يعد تحالفًا... بل مرحلة مؤقتة تنهار ببطء. مرحلة يُديرها القلق، وتتحكم بها التوازنات الخارجية، وتتلاعب بها أطراف من داخلها تطعن في ظهرها وهي تبتسم للكاميرات.

الخطير ليس الانشقاق، بل أن التحالف بات بلا مرجعية، بلا ضوابط، بلا أفق مشترك كل طرف فيه يحمل بوصلة تختلف عن الآخر والسفينة حين تتعدد اتجاهاتها، لا تصل الشاطئ... بل تغرق.

تحالف بورتسودان لن يسقط فجأة، بل سيذوي كما تذوي النار حين يُسحب عنها الحطب قطعة قطعة.

أولًا بتآكل الشرعية

ثم بانسحاب الحلفاء

ثم بعجزه عن ضبط مكوناته المتطرفة

ثم بانفجار احتجاج شعبي في الميناء أو حوله

ثم بصعود تحالف بديل... من رماد الحريق

وفي النهاية، قد لا تكون بورتسودان حلاً، ولا مخرجًا، ولا حتى مرحلة انتقالية... بل صدى لسقوط آخر، يُعاد تمثيله بلغة جديدة، فقط التاريخ لا يعيد نفسه، لكنه يصرّ على تذكيرنا أنه لا يرحم من لا يتعلم وفي السودان، الدرس يتكرر... والعبرة لا تزال مؤجلة.

فما تبقّى ليس سوى انتظار نهاية بدأت بالفعل.

بورتسودان لن تنهار أمامنا فجأة، بل تذوب قطعة قطعة، مثل مكعب ملح في ماء آسن. لا انفجار صاخب، لا انهيار تلفزيوني... فقط تفكك صامت، وموت سياسي بطيء إلى مفترق المصير.

ما يجري ليس مجرد اضطراب عابر، بل انعطافة حادة نحو مصير مجهول لتحالف لم تُكتب له خارطة طريق واضحة، ولا صُمم ليستمر. والمستقبل القريب مرهون بثلاثة سيناريوهات، يتنافس كل منها على رسم ملامح ما بعد هذا التشظي، أولها البقاء المشروط، أن يظل التحالف قائمًا، لكن كجسد بلا قلب سياسي نابض، يُدار بالحد الأدنى من التوافق، ويستمر في الحكم كأمر واقع، متكئًا على الدعم الإقليمي، والخوف المشترك من انهيار الدولة أو صعود الدعم السريع.

في هذا السيناريو، سيتحوّل التحالف إلى مظلة أمنية أكثر منه كيانًا سياسيًا، ويُكتفى بتجميل المشهد من الخارج دون معالجة جوهر الخلل البقاء هنا ليس نصرًا، بل هدنة بين أطراف لا تجرؤ على الانفصال ولا تستطيع الانسجام.

أما السيناريو الثاني فهو الانهيار الداخلي، إذا استمر تغوّل العسكريين، وانفلتت الكتائب المتطرفة عن السيطرة، وتنامى السخط الشعبي والمدني، فإن التحالف سيتآكل من داخله، ستتوالى الانسحابات، وسيتحول الصراع من مكتوم إلى علني، وربما تنفجر ساحات الشرق باحتجاجات غير قابلة للضبط.

النتيجة المتوقعة تحالف مفكك، يُترك منه فقط هيكل فارغ، وقد تُولد من رماده كيانات جديدة — بعضها أكثر تطرفًا، وبعضها أكثر عقلانية، لكن دون مركز موحد.

السيناريو الثالث وهو الأقل احتمالًا، يتمثل في التوسع والتحول، لكنه الوحيد القادر على إنقاذ الفكرة قبل أن تتحول إلى ركام، هو أن يقتنع أطراف التحالف بأن استمرارهم لا يكون إلا بتحوّل جذري، نحو مشروع وطني حقيقي، باستبعاد عناصر الإسلاميين المتشددة، والاتجاه ناحية السلام وإيقاف الحرب، بوضع ميثاق انتقالي جامع.

التوسّع هنا لا يعني التمدد في الجغرافيا، بل في الرؤية والشرعية، لكنه يتطلب قيادة شجاعة، ومراجعة قاسية للنفس، وتخلّيًا عن وهم السلطة المطلقة.

السيناريو الأرجح

بناءً على الوقائع الحالية، وتصاعد الانشقاقات وتراجع التماسك الداخلي، وتضارب مراكز القرار، فإن سيناريو الانهيار البطيء هو الأكثر ترجيحًا، ليس لأن الأطراف تريد الانفصال، بل لأنهم عاجزون عن إدارة التناقضات تحت سقف واحد، ولأن الخوف وحده لا يصنع تحالفًا دائمًا... بل يؤجّل لحظة الحقيقة فقط، وفي السودان، كل شيء مؤجل... حتى الانفجار.

تحالف بورتسودان مستقبـل ملـغـوم

أمام التحالف الذي نشأ من رماد الخرطوم، وتسلّق أسوار السلطة من بوابة الضرورة لا من رحم المشروع، ثلاثة مسارات محتملة، تختلف في شكلها، وتتقاطع في خطرها، إن ما يحدد مآلات التحالف لا يكمن في ما يعلنه قادته، بل في ما يحدث داخل الغرف المغلقة. فيما يلي خريطة زمنية تحليلية، وفقا للمعطيات عكف عليها فريق " افق جديد" تُلخّص السيناريوهات الممكنة لتحالف بورتسودان، وفقًا لاحتمالات تحققها والسمات التي تميّز كل مسار

01 السمات الأساسية	02 المدى الزمني	03 الاحتمال	04 السيناريو
تحالف فضفاض مع إدارة مرنة للخلافات	شهر 12–6	مرتفع	البقاء مع التكيّف
تفكك داخلي وصراعات نفوذ	شهر 24–12	متوسط	التصدّع والانفجار
تحالف أوسع عبر تسوية وطنية جديدة	شهر 36–24	ضعيف إلى متوسط	إعادة التشكل الوطني

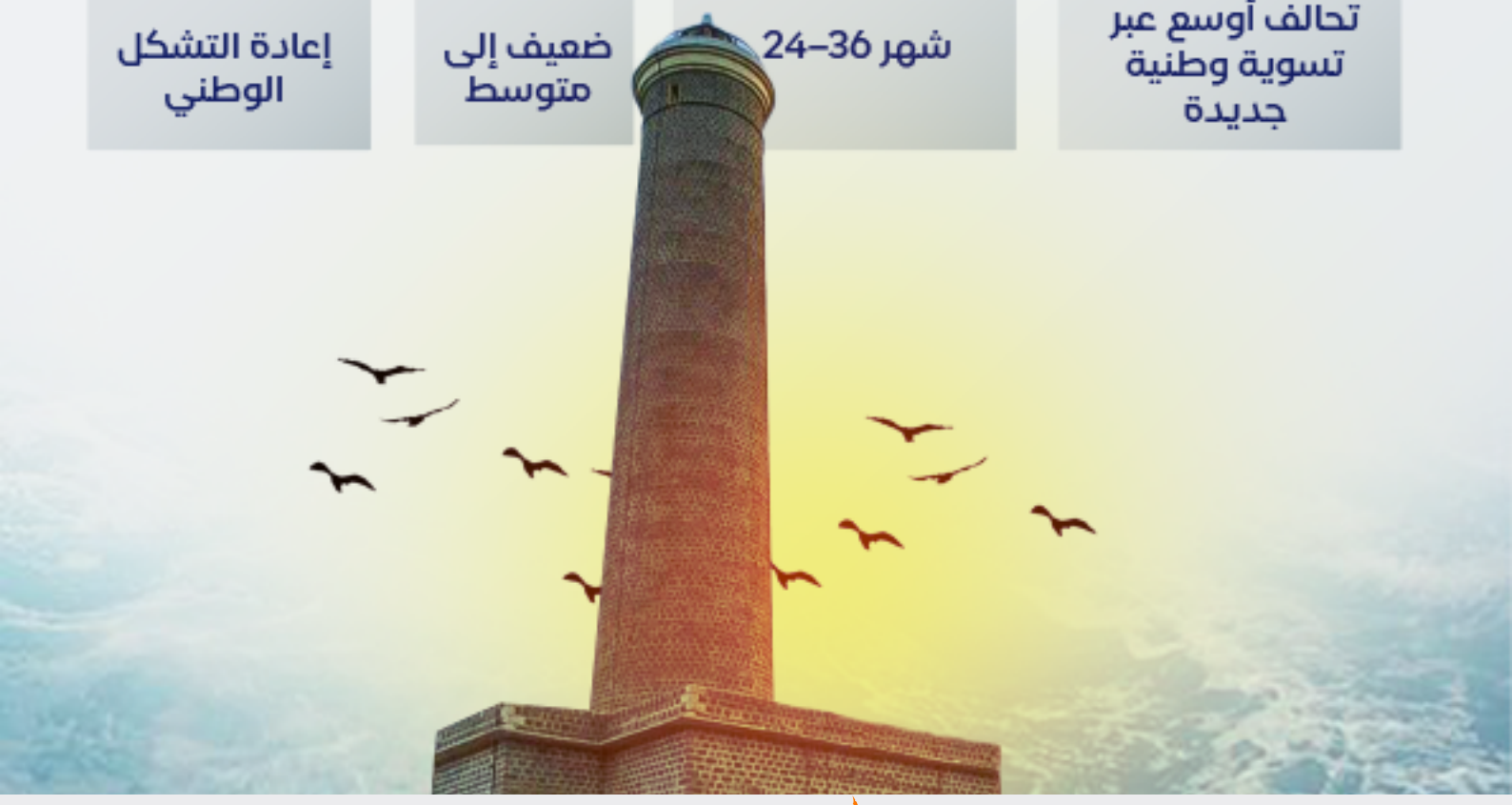

في شجن الغربة: هل للخرطوم معنى؟

خالد فضل

ملخص

يفيض النص بالصور الوجدانية عن الخرطوم كمعنى أكثر من كونها مكاناً، ويقارن الكاتب حنينه لجوبا وارتباطه برمزيتها الطبيعية والوجدانية، مع تساؤله عن معنى الخرطوم؛ هل هو مقرن النيلين، أم الناس وحياتهم وتنوعهم ونضالهم، أم هي الحكايات والمناسبات التي تشكل روح المدينة.

يرى أن المكان في حد ذاته فراغ يكتسب معناه من الناس الذين يعمرونه، ضحكات الأطفال، وجيرة أم درمان، والإلفة في شارع النيل، والهتاف للحرية والسلام والعدالة، وإصرار الثوار على التغيير حتى في أحلك لحظات الليل.

الخرطوم بالنسبة للكاتب ليست سلطة قمعية بل رمز لإرادة الحياة، تنهض من تحت ركام الحرب والدمار والنهب إذا صحّت الإرادة، وتعود مدينة للفن والجمال، للقدال وحميد والمدائح، وللعمل والإنتاج لا للتسول أو الاستغلال.

و يختم الكاتب بتساؤل حزين: هل يمكن استعادة الخرطوم المعنى بعد أن بددتها المجازر والقمع، وصارت «الأمل» فيها ديكوراً قبيحاً، تاركاً الحنين معلقاً كما هو الحال مع مدن أخرى مثل نيالا.

إلى جوبا يشدني الحنين، ليس للمكان تحديدًا، للحال تطوى المسافات القصيات وجدًا، لا تكاد تثبت في الخاطر ملامحها، فليس هناك برج إيفل أو تمثال الحرية أو أهرامات الجيزة كمعالم ثابتة للمدن، فقط جبل كجور، يرمز إلى الطبيعة التي هي جزء من المكان، ويبقى الحال عصيًا على النسيان، إذ هي رمز وليست بقعة، وجدان وعقل وليست عاصمة، وبقدر وفائها لرمزيتها يستمر وجودها.

ما بال الخرطوم تدخل على خط المواجهة الآن، هل من حنين للمكان بزعم ما شفنا جمالو.. أم مقرن النيلين كظاهرة طبيعية فريدة في كل الأرض. الخرطوم البيوت، والطوب والأسمنت ولها حكايات وصناديق ومعونات ومدخرات. أم الخرطوم أنفاس الناس، وجوههم، شقاواتهم الممتدة، والثورة الحيّة، وليس ثورة محلية أم درمان ذات الحارات، وحتى هذه، رمزها الباقي لم يفنَ الشريف محجوب. الناس هنا، النقاشات والندوة والموكب والجرائد وكمبوني ولعن سنسفيل الكيزان. الناس هنا، كل الأجناس والأعراق والجهات واللغات واللهجات والعادات، وتلك المناسبات يا سلام، عصرًا بالشلك واللاو ومساء مع شرحبيل والجاز وعقد الجلاد.

المكان فراغ شاحب، مظنة وحشة وريبة وشكوك، يعمره الناس، تلك ساحات وبراحات كانت قبل التمدد أشواك، يملأ الفرح المكان أو (البكان) إذ تنتصب حيطان، الجدران خواء، لكن ضحكات الأطفال، تسد الثقوب، تنسرب براءتها بين الشقوق، فإذا العيال كبرت، سيّروا الليلة يوم جديدو، ومن العدم تنهض آلاف المدن قامات، شجر متشابك الهامات، وبيوت الديم المفتوحة نفاج نفاج على الجيران في أم درمان.. وباب السنط والساكنين أفواج أفواج.. الخرطوم معنى، الإلفة في شارع النيل بعد إبطال مفعول الكشات، المكان مغنى بالهتاف حرية سلام وعدالة والشوارع لا تخون، أصناف أصناف، والليلة ما بنرجع إلا الجنوب يرجع .. يا لها من معان عندما تصدح حرة آلاف الخواطر الندية والوقت نهار.. وللفجر أوان مضروب تسبقه أشدّ لحظات الليل عتمة؛ سيؤوب الفجر يا صاح.

والخرطوم، مركز الشجن يتفتت، محل الرئيس بنوم نومو خزاز، فلا رئيس دون انتخاب في خرطوم المعنى الجديد، لا كاب ولا زيطة وزمبريطة، فها هي سيارة موخيكا في البورغواي حتى مات لم تفسح لها في الشوارع مسافات، ها هو، أوباما يترافع في القضايا كمحام شاطر، وهيلاري، وساركوزي.. ووو.. فأين من هتفت خلفه الناس سير سير.. تلك عبرة الحياة لمن يعي الدنيا دار عبور.. الله حق، ولو امتهنت باسمه كرامة العباد، والخرطوم تنهض من ركام المتفجرات وغارات الحطام وغازات الكيماوي السام، ومن نهب الجنجويد من كل فيلق تجنجدوا، الخرطوم إنْ صحت الإرادة، يا العِنْدِي جمالك جنّة رضوان، مأهولة بالعيون السودا، تطرب مع القدال.. تدوبي لحميد تنقز مع المداح، والدنيا صباح والناس نصاح.. تلك خرطوم من أحب المعنى، وعاشق حجز المخططات السكنية إلى قماح، قاتل النفس مهلك الروح إلى السجن، فلتبرأ الارواح من القتل السفاح.. يا لها من خرطوم.. إذ نجيئها سياح، متحفًا وقاعة، مسرحًا وطابية، وتوتي أرخبيل .. نجيئها محملين بالعدس والفول الذهب والدخون والثيران والأسماك ولا نرجوها نمدّ الأيادي شحادين ثمن طق الهشاب، وعفر البنزين، الخرطوم معنى الفلاح حين يصح بناء الدار الوسيعة، نجرتقها بأغنياتنا وأمنياتنا ولا ندخلها من غضب غزاة تلك هي العودة.

الخرطوم المعنى، هل يمكن إليها الوصول، ليست مركزًا قامعًا بل مرتعًا باذخًا رمزًا للوطن البتول، هذا هو الوصول.. ليس هناك إيفل أو تمثال وأهرام بل ليس هناك جبل كجور، إنّما المرخيات، سيئة الصيت بضرب النار وتجنب الظهور، بالدروة مجزرة الوليدات، ذاك ما بدد الخرطوم المعنى وأرخى الحزن ثوبًا يا خالد الزبير المقتول، وبات (الأمل) في شكل ديكور قبيح للخرطوم المبنى الوصول، فهل من تاني حنين.. يا نيالا البحير.

رؤية فكرية واستراتيجية لتفعيل العمل المسرحي في السودان ما بعد الحرب

د. شمس الدين يونس نجم الدين*

ملخص

يرى الكاتب أن الحديث عن مستقبل المسرح السوداني غالبًا ما ينفصل عن واقعه، إذ ما زال يعاني من مشكلات مزمنة منذ عقود، أهمها غياب التخطيط الرسمي واعتماده على المبادرات التطوعية، إضافة إلى النمطية المغلقة التي تحد من التطوير.

يطرح رؤية استراتيجية بثلاثة مستويات: الأول، تنمية قدرات المسرحيين فكريًا وإبداعيًا. الثاني، تعزيز الوحدة الوطنية وبناء النسيج الاجتماعي عبر التنوع الثقافي وحرية الإبداع. الثالث، الانفتاح على المسرح العالمي وتبادل الخبرات في إطار حوار الحضارات.

يشير إلى أن دور المسرح القومي يتمثل في قيادة النشاط المسرحي بالسودان، عبر تفعيل العمل في الولايات وربطه بالمركز، وإنشاء منظمات مجتمع مدني مسرحية، وتفعيل الاتفاقيات الثقافية، والتوثيق للحياة المسرحية.

ويوضح أن دور الدولة يشمل توفير الدعم المالي والإداري، إنشاء البنى التحتية، إصدار التشريعات، تنظيم مهرجانات، إدخال المسرح في التعليم، دعم مسرح الطفل، وتأهيل المسارح في الولايات.

مقدمة:

في قضايا المسرح في السودان يأتي الحديث عن المستقبل متأخراً باستمرار، أو أنه يأتي متوارياً خلف أهداف وأغراض مفتعلة غالباً. وأغلب مظاهر افتعال هذا الحديث تنبعث من افتعال الطموحات المسرحية بصورة تتجاوز الواقع، وتجترئ عليه إلى درجة الانفصال والاغتراب عنه. وفي كل الأحوال فإن قضية المستقبل بالنسبة للمسرح السوداني مسألة لا تنطلق من الواقع، وإنما من الطموح والحلم. وهنا يقع بيت الخلل في النظر إلى المستقبل، وذلك لأنه لا يمكن فك أغلال المستقبل دون إنجاز أساس في الواقع. واستبصار حقيقة الراهن. ودون عملية كهذه يصبح الحديث عن المستقبل مقصوداً في ذاته، وفي ذلك خلل تاريخي لا يقود إلى استعراض الأفكار في منأى عن تشكيل رؤية عقلانية شاملة.

ولا أسعى هنا إلى دراسة الواقع، فدوننا أبحاث ودراسات كثيرة ذهبت في بحث الواقع المسرحي، إلى مدى لا ينقصه العمق والاستقصاء الموضوعي، سواء أكان ذلك البحث في النص والكتابة المسرحية أم قضايا الإخراج والتمثيل أم قضايا المشكلات وتأصيل الظاهرة المسرحية. وكلها قضايا قتلوها بحثاً واستقصاءً، فمرة يشعر المسرحيون بسلطة الرقابة فيوكلون إليها أوجاع المسرح، ومرة يرون أن المسرح لا ينهض إلا بالتكنولوجيا والإمكانات المادية والمرافق والخدمات الثقافية، ومرة يجلدون ذاتهم انتقادًا لمواقفهم من المسرح. وفي كل مرة لا يبتعد الباحثون عن حدود الواقع، لأن الاختلاف في تحديد تأثيرات الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي على المسرح، اختلاف طبيعي ومنطقي، فالواقع ليس رقعة محددة من الأفكار والشروط والمعطيات، إنما هو مدى مفتوح لا نقف فيه جميعاً على نقطة واحدة، وإنما تتعدد مواقعنا فتتعدد رؤانا ومواقفنا.

فكما ذكرت، فإننا لا نفتقر إلى دراسة الواقع المسرحي في السودان، فقد كرَّست له الدراسات والندوات والسمنارات، بل الاهتمام بمثل هذه الدراسات تحول إلى استعراض واستهلاك للأفكار، ويدخل في سياق الإعلام والترويج لبعض السياسات الثقافية التي تطرحها وسائل الإعلام والأحزاب والبرامج للإيهام بأن المسرح يقع في دائرة الاهتمام، جنباً إلى جنب مع الاهتمام بالرياضة والتلفزيون، وعلى هذا المستوى حظي المسرح بالكثير من الاهتمام.

وعلى الصعيد العملي فإننا نرى أن مشكلة المسرح كمن يضع العربة قبل أن يعد الحصان، فقد درس المسرح وتم تحديد المفاصل الأساسية لمشكلاته وقضاياه، ولكن ظلت جميع المشكلات دون حلول، بل إن أبسط المطالب يظل منذ الستينيات وحتى الآن دون أن يجد استجابة محددة على صعيد السياسة الثقافية الرسمية للدولة.

ومن هنا يكون الحديث عن المستقبل مرهونًا بالافتعال، فإذا كنا لم نفرغ من المشكلات الأساسية التي تسيطر على واقع المسرح، وهي تشكل واقعا ثقيل الوطء، فكيف يجوز لنا أن نتحدث عن ذلك المستقبل الذي لم يأتِ بعد؟ إن ذلك يجعلنا نرفض الحديث عن أي مستقبل بوصفه مجرد حقبة زمنية قادمة ومتفاعلة مع المسرح، بكل ما تحتويه هذه الحقبة من معطيات ثقافية وسياسية واجتماعية، بل إننا نرفض حتى بوصفه حقبة مسرحية مغايرة، طالما أن مسرحنا السوداني لا يزال يدور في فلك مشكلاته المزمنة البسيطة منها والمعقدة، فإنه لن يدخل مرحلة تفاعل المتغيرات الثقافية والسياسية على الصعيد المحلي والعربي والعالمي. ووسط هذه الحرب الضروس، نحن أمام مشهد تقليدي ثابت للمسرح في السودان.

ورغم أن ستة أعوام مضت على واحدة من أكبر الثورات في السودان «ثورة ديسمبر 2019 »، وما أعقبها من تداعيات الحرب وآثارها المدمرة، وما خلفته من تجاذبات وأزمات وتحديات، فإن كل ذلك بين ظهرانينا.. والمسرح بين ظهرانينا ترتهن الأولى بتغيرات عاصفة، ولم يسأل المسرحيون الأسئلة الأساسية: أي دور منوط بالمسرح أن يلعبه في ظل الحرب الطاحنة أو بعد الحرب أو ما بعد الحرب، فيما يظل المسرح ثابتاً يردد النغمة نفسها ببطء أو بحدة وبخفة أو بخفية، ما يجعلنا نتساءل: هل للمسرح السوداني خصوصية تتصل بثبات التقاليد والأفكار؟! أم هي خصوصية الثبات في الثقافة والمجتمع السوداني، في ظل المتغيرات التي تعصف بالمجتمع الآن، ولكي ينعتقا من هذه الخصوصية والخاصية، لا بد من حركة عنيفة تخرجهما إلى عصر جديد، ولعلي أرى في الحرب هذه الحركة .

أقول ذلك والمسرح يسعى لبعث وإحياء القيم الإنسانية الرفيعة في نفوس أبناء السودان، آخذاً في البال معطيات المجتمع السوداني المتعدد الثقافات، الذي يعاني من ويلات الحرب والجوع والمرض... إلخ. ويتيح فرصة الإفادة من كل عطاء أبنائه وتراث الإنسانية في مجال علوم المسرح، وذلك لتمكين قيم المجتمع الجديد وحركته، ولإبراز نموذج حي للمجتمع السوداني. ولتأمين الأمة السودانية من خطر الافتراس البطيء، ويحافظ على مقومات شخصيتها المتميزة بين سائر الأمم، رغم كثرة الضغوط وضخامة التحديات والمحاولات المستمرة لطمس هويتها وإعادة تشكيلها وفق النمط الثقافي العرقي، وصيرورتها مسخًا ثقافيًا مشوهًا، كما يتبدى الآن.

إن السودان مقدم نحو تغيرات كبرى من شأنها أن تهدد البناء الاجتماعي والفكري، والثقافي، كما أن انسياب البث الفضائي بصورة مذهلة لم تعهدها البشرية من قبل، بفضل التطور المذهل في مجال التكنولوجيا وبروز ظاهرة العولمة، مما يستدعي الحذر، وتبرز الحاجة لإعمال النظر وتحديد الرؤية حول مآلات ذلك

مع مستقبل السودان، ومحاولة تشكيل الواقع الجديد على ضوء مرجعية فكرية واضحة تتجلى في الخطاب المسرحي السوداني المطلوب، ليأتي التغيير وفق الإطار الذي نخطط له.

بالإضافة إلى مسؤوليته التضامنية مع الأجهزة الإعلامية الأخرى كالإذاعة والتلفزيون وغيرها، للوقوف أمام الهجمة الإعلامية الشرسة .

يُعنى المسرح القومي السوداني بتقديم الرؤى الفكرية للقضايا الأساسية في المجتمع السوداني في الخطاب المسرحي الذي يستهدف تماسك الهوية وتعزيز القيم. كما أن المسرح معني بذات القدر بإبراز القيم، والتقاليد والأعراف بين الكيانات المشتركة لأبناء السودان رغم التباين، ويعمل أيضًا على صياغة وتعزيز الولاء والانتماء القومي لدى الفرد على أساس الموروث المشترك الذي يشكل وجدان الأمة.

وبالطبع فإن هذا لا يتأتى إلا بإحداث حراك فكري/مسرحي في المركز والولايات على السواء، بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني والواجهات الفكرية، وإدارة حوار فكري/فني مع النخب الفكرية الوطنية والإقليمية والدولية.

مستويات الرؤية:

والرؤية هذه التي نقدمها لحوار ما بعد الحرب، تنبني على مستويات ثلاثة:

1- مستوى العاملين في مجال المسرح: وفي هذا المستوى لا بد من تنمية قدرات المسرحيين الفكرية والإبداعية، بما يمكنهم من أداء دورهم الفكري والفني، لتقديم النموذج المسرحي الفاعل.

2- المستوى القومي: بما أن السودان يمر بتحولات وتطورات على صعيد الواقع الفكري والثقافي، متمثلة في قضايا الحرية والسلام والعدالة، والتعددية السياسية والبناء القومي، وقضايا المرأة والشباب وحقوق الإنسان، كان لا بد للمسرح القومي أن يسهم في الوفاء بمتطلبات المرحلة من إعلاء لقيم الوطنية والمواطنة التي تقدر كل الجوانب، وتعمل على بناء الوحدة من خلال التنوع الثقافي والتعدد الديني والاثني، في إطار من الثقافة السودانية الجامعة، وذلك بإتاحة فرص التعبير لها والإدارة الراشدة لهذا التنوع وحرية الإبداع المسرحي لبناء النسيج الاجتماعي المتماسك، وهذا لا يتأتى إلا بمسرح فاعل فنياً وفكرياً.

3- المستوى العالمي: يقوم هذا المستوى على قدرتنا على التواصل مع معطيات المسرح العالمي في إطار حوار الحضارات، بما لدينا من فكر وثقافة وموروث حضاري قادر على إنتاج أشكال فنية/مسرحية تقف جنبًا إلى جنب مع فكر ومسرح الآخر، في حوار الندية والتواصل والاعتراف المتبادل، آخذين ما يتوافق مع قيمنا بانتقائية، ونسهم بما لدينا في إثراء التجربة المسرحية العالمية.

دور المسرح القومي السوداني:

ولما كان المسرح القومي السوداني، مؤسسة ثقافية قائمة على برنامج ومستندة على فكرة (القومية)، وصاحب مشروع مسرحي وله استراتيجية، كان لا بد له من دور فكري/مسرحي يتسق مع المفاهيم والمرجعيات الفنية المستند إليها من نظم فنية وإدارية ودستورية، التي في مجموعها تشكل الأرضية والواقع الذي ينطلق منه المسرح باعتباره مسرحاً قومياً، يمثل كل أهل السودان بتنوعهم الثقافي وتعددهم الديني والعرقي. فهذا الواقع يمثل الشرط الأساسي لتحقيق الفكرة القومية للمسرح.

تحليل الواقع المسرحي:

بما أن المسرح القومي لا يفتقر إلى الفكرة، إنما يحتاج إلى إنتاج وتسويق الفكرة والرؤية من خلال الإبداع المسرحي، ولا يتأتى ذلك إلا بالنظر إلى واقع العمل المسرحي في السودان، بوصفه شرطًا لرسم خطوط المستقبل ووضع الإستراتيجيات التي تخطط لعصر مسرحي جديد، ينهض بصيرورة العمل المسرحي في السودان الذي يقوده المسرح القومي وهو مستند إلى مشروعه الفني، وبالتالي لا بد من التصدي للمشكلات التي تواجه العمل الفكري/المسرحي والمتمثلة في:

المشكلة الأولى: العمل المسرحي بين السياسة الرسمية والممارسات التطوعية:

ظل العمل المسرحي في السودان ممارسة تطوعية شعبية بمعزل عن أي تخطيط ثقافي رسمي، وقد ظل على هذا المنوال طوال تاريخ السودان الحديث والمعاصر، خدين العمل التعليمي (المدرسة) أو المكان العام (النادي) فترة تقارب المائة عام. مما يعني أن البدايات المسرحية لم تخضع على الإطلاق لتخطيط المؤسسة الثقافية الرسمية، وحتى عند ظهور الفرق والجماعات والمواسم المسرحية في الستينيات لم يكن التأسيس نابعاً من توجه ثقافي رسمي، وإنما من التجمعات الثقافية التطوعية التي تحتشد مع حركة القوى الاجتماعية (الحركة الوطنية لتكون روحًا عامة أو رأيًا عاماً يؤطر ملامح الفترة «العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات.. إلخ»)، حتى جاءت مقولة إن العمل المسرحي هو عمل مجتمعي، وتخلت الدولة إلى حد ما عن الدعم والتخطيط، وترك الأمر للأفراد ومبادرات المجتمع المدني، الأمر الذي خلق اضطرابًا في ساحة العمل الفكري والمسرحي، فخرج المسرح من عمليات التنمية الثقافية إلى مجرد نشاط.

المشكلة الثانية: النمط المغلق والنمط المفتوح:

عندما يتلبس الواقع ثوب الماضي، تتوالد أنماط لا حصر لها، وبذلك أصبحت طبيعة التفكير والرؤية في العمل المسرحي نمطية إلى أبعد الحدود، وهذا يعني أن النمط في ثقافتنا يشمل الأفكار والأساليب والمعالجات والحلول التي يقتضيها الأخذ بمنطق الأشياء كما هي أو كما تفرضها الحتمية السائدة في الواقع.

لذلك لا يمكن فصل الرؤية النمطية عن الخبرة والتجربة ماضيًا وحاضرًا. كما لا يمكن فصلها عن المتحقق بصورة عملية، لأنها فكر تقليدي ينحصر في التعبير بالتشكيلات الواقعية السائدة للأفكار والصور، وفي واقع العمل المسرحي تتجلى النمطية المغلقة في العمل المسرحي في الكوميديا الفجة، والأشكال المسرحية الهزلية ومسرح المنوعات، وغيرها من الأعمال التي أنبتتها ثقافاتنا التقليدية التي تحددها الواقعة أو الحدث، ثم لا تنمو ولا تنتهي بما هو مغاير عما بدأت به، فتظل عملاً شائهاً تذروه الرياح، وقد أسقطت كل الإستراتيجيات والخطط، هذه التكوينات النمطية على مجمل العمل المسرحي والثقافي، فلم تنجز عملًا مسرحيًا مستمرًا يؤسس عليه مستقبلًا، فأصبح المسرح بلا ذاكرة، وبلا تطور، بل ظل يجتر أنماطه المغلقة ولا يخرج لأشكال مسرحية أكثر فاعلية في البناء الاجتماعي.

مقترحات الرؤية:

مما عرضنا من مشكلات يؤكد صعوبة تحديد استراتيجية للعمل المسرحي مغايرة لما هو عليه في الواقع الراهن، وقد قرأنا كل ما خرج من أوراق وخطط وبرامج وإستراتيجيات منذ أواخر الستينيات بداية المواسم المسرحية وحتى يوم الناس هذا، ووجدنا أنها كلها كانت مجموعة من البرامج التي تحكمها نمطية التفكير، بل تكاد تكون نسخة واحدة، وهذه الصعوبة منبعها الواقع الاجتماعي والسياسي، وهذا الاعتراف لا يجعلنا فاقدي القدرة على الإبداع والممارسة لخلق أبنية مغايرة للوعي السائد، ومن ثم فإن المسؤولية تقع على عاتق المسرح القومي بوصفه جزءًا من الدولة لطرح استراتيجية للعمل المسرحي والثقافي، تنبني على بدائل أكثر ازدهارًا وسموًا وتأثيراً.

وعلى كل فإن معدل احتمالات المستقبل، يشترط أن يؤمن المسؤولون بضرورة العمل المسرحي/القائد لكل ما هو تنموي حتى نحل إشكالاتنا، على ضوء النظر الذي يرى الحقيقي الموضوعي في ما لم يحدث ويمكن أن يحدث، وهذا النظر يضعنا أمام ما يمكن أن يحدث حتى ينهض العمل المسرحي، وذلك عن طريق مستويين:

مستوى المسرح القومي:

ونحن نؤكد على دور المسرح القومي السوداني حسب وضعه ونظمه واللوائح المنظمة للعمل في برامجه في:

1- تفعيل دور العمل المسرحي بالولايات وربطها بالمركز وفق خطط وبرامج تنسيقية.

2- تكوين منظمات المجتمع المدني المسرحية من فرق وجماعات، والتنسيق بين الواجهات والمراكز المتعاونة مع المسرح القومي السوداني.

3- تفعيل الاتفاقيات الثقافية المبرمة بين الدولة والدول الصديقة والشقيقة في مجال تنمية الفعل المسرحي وتطويره.

4- الاهتمام بالنشر والتوثيق للحياة المسرحية السودانية.

مستوى الدولة:

ولما كان المسرح القومي أصيلاً في نشأة وتطور المسرح في السودان، وهو مؤسسة حكومية قومية، كان لا بد له من الدفع في اتجاه أن تقوم الدولة بالمهام التالية:

1- توفير الموارد المالية وتنوعها، ووضع أسلوب أمثل للصرف على برامج المسرح وخططه من خلال الحرية المالية والإدارية.

2- إنشاء البنيات التحتية التي يقوم عليها العمل المسرحي، وصولاً لمرتبة الإنتاج الفني والثقافي والإعلامي.

3- تشجيع الاستثمار في مجال الفنون المسرحية.

4- الاهتمام بالتشريعات القانونية للارتقاء بالعمل المسرحي والمسرحيين وصولًا لمستوى المعايير الدولية.

5- تأسيس المهرجانات الدولية والإقليمية في مجالات الفنون المسرحية لخلق التبادل الثقافي.

6- تشكيل هيئة قومية للفنون المسرحية من مهامها وضع إستراتيجيات العمل، وتنسيق العلاقة بين المركز والولايات والعمل الرسمي والأهلي، وتنظيم المشاركات الخارجية وإقامة المواسم المسرحية.

7- إدخال برامج دراسة الفنون المسرحية في مراحل التعليم المختلفة لبناء الذائقة الفنية وترقيتها.

8- عقد لقاءات بين المسؤولين في الدولة والمسرحيين، لتبادل وجهات النظر لحل معوقات العمل.

9- الاهتمام بمسرح الطفل والعرائس وتدريب العاملين فيه.

10- منح المسرح تميزاً إيجابياً في الأجهزة الإعلامية، بمنحه حق الإعلان في كافة الوسائط الإعلامية مجاناً.

11- بناء وتأهيل المسارح القومية بالولايات، وإنشاء الفرق القومية للفنون المسرحية.

12-تشجيع تأسيس الفرق المسرحية ودعمها وتشجيع الإنتاج الخاص.

*** المدير العام السابق للمسرح القومي السوداني**

الظل الطويل..
مناوي في رقصة التيه

ملخص

تعيش مدينة الفاشر تحت حصار خانق من الحرب والجوع، حيث تحولت معاناة المدنيين إلى ورقة مساومة بين أطراف الصراع، بينما يشتد الجدل حول اتهامات بتورط مرتزقة أجانب في القتال، وتبادل النفي والاتهام بين السلطات والدعم السريع.

منى أركو مناوي، حاكم دارفور ال بعيد عن أرض دارفور، يجد نفسه وسط مشهد سياسي مرتبك بين بورتسودان ودارفور، متأرجحًا بين التحالفات والمواقف. قراراته الأخيرة بعزل قيادات من حركته فجرت انقسامًا داخليًا.

مناوي الذي عرف تاريخيًا بتبدل تحالفاته، انتقل من حليف للبشير إلى متمرد عليه، ومن شريك لثورة ديسمبر إلى داعم لانقلاب 2021، ثم من الحياد في بداية الحرب إلى معسكر الجيش في بورتسودان، يواجه معضلة البقاء في بيئة سياسية مضطربة، أو المغادرة إلى غرب السودان.

في النهاية، يظل مناوي لاعبًا أساسيًا في المشهد السوداني، ممسكًا ببندقيته وبقدر من النفوذ السياسي، لكنه عالق بين خيارين مصيريين: البقاء ضمن مشروع السودان الموحد، أو الانحياز إلى حلم دارفوري لم تتضح ملامحه بعد، في ظل تجاذبات إقليمية ودولية تزيد المشهد تعقيدًا.

الزين عثمان

«لا أستطيع الحديث بسبب الجوع، وبسبب الجوع لا يمكنكم الاستماع... قوموا لصلاتكم يرحمنا الله». بهذه الكلمات رسم خطيب الجمعة في أحد مساجد الفاشر صورة مكتملة لمدينة محاصرة بالحرب: موت، وتشريد، وجوع.

كشف بذلك عن صراع يحوّل المدنيين إلى أوراق مساومة في معارك سياسية وعسكرية، بينما يتنافس المتحاربون على كسب الأرض، تاركين سكانها للجحيم.

تحولت الفاشر لنقطة ملتهبة في سودان الحرب، وجحيمًا غير قابل للجدال، الذي يحسمه مسؤول «تكية الفاشر» محيي الدين شوقار. وتكية الفاشر، هي أحد التكايا التي توفر الطعام لآلاف من المحاصرين في المدينة، معلنًا في تدوينة على «فيسبوك» التوقف عن استقبال الدعم المالي لصالح التكية، فلم يعد في الأسواق ما يمكن شرائه.

على تخوم جحيم الفاشر يشتد الجدال حول المرتزقة من «كولومبيا»، حيث تتهم السلطات في بورتسودان الإمارات العربية بتمويل ورعاية الدعم السريع ومرتزقته للقتال في السودان، الأمر الذي ظلت تنفيه الإمارات مرارًا وتكرارًا.

وبث تلفزيون السودان الرسمي تقريرًا عن قتل حوالى 40 منهم في مدينة نيالا بضربة نفذها سلاح الطيران، ما دفع برئيس كولومبيا غوستافو بيترو للخروج والتعليق عبر تغريدة وجه من خلالها سفيرة بلاده بالقاهرة بالتحقق عما حدث، وطالب حكومة السودان بالتعاون في نقل رفاة الكولومبيين لإعادة دفنهم في بلادهم.

إلا أن قوات الدعم السريع نفت وجود المرتزقة، ووصفت الحديث عن مشاركتهم في صفوفها بالدعاية التي يطلقها «الفلول».

في ظل هذه الأوضاع المشتعلة ثمة من يتحدث عن «ارتزاق» من نوع آخر، ارتزاق يوظف معاناة الناس لتحقيق الرفاه الذاتي لأصحابه، وهم يحتفظون بألقاب كونهم قادة ممسكين بخيوط اللعبة، أو لاعبين يستطيعون اللعب بالبيضة والحجر في وقت واحد.

عن «بطل» لكن بعيدًا عن ساحة المعركة، وفي ساحات الجدل التي لا تنتهي يسبقه النداء «مني أركو مناوي».

الأسبوع الفائت يسمي أركو مناوي حاكم إقليم دارفور، المقيم في بورتسودان مصطفى تمبور والي وسط دارفور، الموجود ببورتسودان أيضًا، حاكمًا مكلفًا للإقليم إلى حين عودته.

وذلك قبل أن يحزم حقائب سفره مغادرًا نحو أوروبا، السفر الذي أعاد الناس سنوات للوراء حين غادر مناوي الخرطوم تاركًا منصب كبير مساعدي الرئيس المخلوع عمر البشير للتمرد على السلطة المركزية من جديد.

الأمر الذي دفع البعض للقول إن حليف عبد الفتاح البرهان والجيش في معركة الكرامة، قرر الخروج في طريق اللا عودة وربما الالتحاق بالطرف الآخر من معادلة الحرب.

إلا أن مناوي نفى هذا التوجه، معلنًا التزامه بالعمل على الحفاظ على وحدة السودان وتحرير كامل إقليم دارفور، وهو الذي سبق وأن وصف الحكومة التي أعلنت عنها مكونات تحالف السودان التأسيسي «بحكومة الأساطير».

لكن رئيس حركة جيش تحرير السودان مني أركو مناوي المنتقل من الحياد للتحالف مع الجيش في معركته ضد الدعم السريع، المنتقل من الخرطوم لبورتسودان، بدا وكأن الرمال تتحرك من تحته.

وصبيحة إعلانه عن عزل عدد من قيادات حركته عبر بيانات، أعلنت هذه المجموعة في مؤتمر صحفي في كمبالا بأوغندا عزله من منصبه وتشكيل كيان جديد بغرض الدعوة لمؤتمر عام، دون أن تنسى أن تطلق قذائف هجومها على مناوي ومواقفه التي جعلت من الحركة مجرد أداة في يد الجيش، يحقق من خلالها تطلعاته السلطوية، وهو نهج مفارق لقيم الحركة التحررية وفق تعبيراتهم.

مناوي العاجز عن إجابة سؤال موقعه في اللحظة الراهنة سيجد نفسه محاصرًا بسؤال أين سيقف في المستقبل القريب.

ومناوي الذي يشغل منصب حاكم دارفور على الورق في سلطة لا تملك سيطرة فعلية على الإقليم، في ظل تمدد قوات الدعم السريع هناك وسيطرتها على معظم المدن في الإقليم المضطرب، بينما يرى البعض أن الاضطراب في دارفور قد يكون أخف وطأة من الاضطراب في مسرح بورتسودان السياسي. حيث تهتز الكراسي تحت الجالسين فوقها ولا أحد يضمن مقعده بما في ذلك رئيس مجلس السيادة، وهي الحالة التي تفسر انتهاج مناوي لأسلوب «المناورة» في التعاطي مع المشهد السياسي، وبالطبع مع تحالفه مع بورتسودان.

الرجل يشعر بالريبة أكثر من إحساسه بالارتياح، فلا شيء مضمون لا وضوح للرؤية ولا مرجعية لقرار، وشبكات المصالح الاقتصادية والأمنية والسياسية وحتى الجهوية تضيف للمشهد تعقيدًا أكثر مما هو عليه.

ورغم ذلك فإن مناوي مضطر للبقاء هنا، حتى لو كان البقاء مكلفًا، فالخروج من بورتسودان أكثر كلفة، وذلك للحفاظ على إمبراطوريته الاقتصادية التي بدأت حركته في صناعتها في مشروع لوراثة الدعم السريع في مناجم الذهب وأنشطة الاقتصاد.

في المقابل فإن مغادرة مناوي والتحاقه بالمعسكر الآخر سيكون أيضًا خطوة مكلفة جدًا رغم أن البعض يستبعدها في الوقت الراهن لطبيعة الصراع الدائر في دارفور بمحمولاته العرقية.

ورأي آخر يقول إن المغادرة قد تمنحه بعض التنفس في الوقت الراهن، ومن الممكن أن تجعل منه بطلًا لدى جهات معينة، لكنها في المقابل ستخنقه في المستقبل القريب، فهو يبدو كالعالق بين مشروعين شرقًا حيث الاختناق وغربًا حيث يتمدد مشروع في دارفور قد لا يستطيع هو السيطرة عليه وتوجيه دفته إلى حيث يريد. وتتفاوت درجة الصعوبة وسط تجاذبات إقليمية ودولية للقضية السودانية.

في الوقت الذي يقول فيه البعض إن مغادرة بعض القيادات من حركة مناوي وإمكانية التحاقهم بتحالف تأسيس قد تكون تمت بمباركة المارشال مناوي نفسه في سياق مشهد المناورة الذي ينتهجه، بينما يستبعد مقربون من الرجل إمكانية التحاقه بقوات الدعم السريع وهو أمر أشبه بالمستحيل في ظل الواقع الراهن، وأن الحديث عن التحاقه بالدعم السريع هو مجرد محاولة لدق أسفين بين مكونات حرب الكرامة الوجودية. وكذلك دق أسفين في مشروع الحفاظ على وحدة السودان، كاشفين أن مناوي عرضت عليه ملايين الدولارات من أجل اختيار معسكر الدعم السريع من الرعاة الإقليميين لكنه اختار معسكر الدولة، ودفع فاتورة الحفاظ عليها بالمشاركة في معارك التحرير. وهو على استعداد لدفع المزيد مستقبلًا، ويشير ذلك إلى تمسكه بمعسكر بورتسودان على حساب معسكر نيالا.

لا يبدو مناوي مثلما هو في خطاباته ذات الطابع «الكوميدي» خلف الضحكات التي يرسلها. والرجل يخفي مقدرات سياسية فذة طورها طول فترة وجوده في المسرح السوداني وتنقلاته بين المواقف، فمن حليف لنظام المؤتمر الوطني وجالس في قصر البشير إلى متمرد على ذات البشير في وقت لاحق.

ومن بعد ذلك حليف لثورة ديسمبر التي أسقطت نظام البشير، وجزء من تحالف قوى الحرية والتغيير، ليصبح بعدها مقربًا لقائد الدعم السريع محمد حمدان دقلو حميدتي بعد اتفاقية جوبا للسلام 2020.

وكذلك كان ذو دور أساسي في انقسام قوى الحرية والتغيير، حينما أصبح قائدًا في تحالف اعتصام القصر داعمًا للانقلاب الذي نفذه «البرهان وحمدان» في أكتوبر 2021 ضد الحكومة المدنية.

وظل متمسكاً بمنصبه كحاكم لإقليم دارفور، ثم اختار الوقوف في «الحياد» عند اندلاع حرب 15 أبريل 2023، مطبقًا نظريته «شوية مع دول وشوية مع دول» قبل أن يختار في نهاية المطاف شمس «بورتسودان» الحارقة التي لم تكن لتصل إليه فهو يملك السلطة والمال الذي يقيه حرارة الطقس وانقطاع الكهرباء.

ومع كل هذه التحولات ظل مناوي حاكمًا لإقليم دارفور على الورق قبل أن تعلن ورقة أخرى في نيالا أن الهادي إدريس غريمًا له في ذات المنصب ولو بكرسي افتراضي على الورق.

مناوي يظل رمزًا وفاعلًا في المعادلة السياسية الراهنة، فهو قائد فصيل عسكري في الميدان في دولة صرح رئيسها وعلى رؤوس الأشهاد «المجد للبندقية». يملك أركو بندقيته والقدرة على الفعل السياسي، لكنه يظل معلقًا بسؤال أي مجد يرغب فيه الآن: هل البقاء والفاعلية في سودان موحد أم الذهاب غربًا، وهو المصنف بأنه أحد حملة مشعل الحلم الدارفوري وتحت أي راية سيشعل نوره راية السودان الموحد، أم راية دولة جديدة لم يعلم مصيرها بعد.

الفاشر خارج حسابات الإخوان.. عقيدة عابرة للحدود تسقط الوطن

حاتم أيوب أبو الحسن

ملخص

يتناول الكاتب صمت الإخوان المسلمين تجاه مأساة الفاشر، معتبراً أن هذا الصمت موقف متعمد نابع من عقيدتهم العابرة للحدود، التي ترى الوطن محطة مؤقتة في مشروع أوسع هو «الأمة الإسلامية».

ويرى أن الفاشر لا تمنحهم مكاسب سياسية أو جماهيرية، بينما تمثل غزة منصة مثالية لتوحيد خطابهم وكسب التأييد، ما يجعلها أولوية أكبر في تحركاتهم الإعلامية والسياسية.

يؤكد أن براغماتية الجماعة تدفعها لتجنب الانخراط في ملف الفاشر لتفادي الصدام مع قوى مسلحة قد تحتاجها مستقبلاً، مع مراعاة توازنات داعميها الإقليميين الذين لا يرون في دارفور سوى نزاع محلي محدود التأثير.

ويخلص إلى أن هذا الصمت يعمق الصورة السلبية عنهم كحركة بلا مشروع وطني، ويؤكد أن السودان ليس أولوية في أجندتهم، ما يفاقم الفجوة بينهم وبين الشارع ويكشف أن دماء الفاشر تُقاس بميزان السياسة لا الإنسانية.

في لحظة تتكثف فيها المأساة الإنسانية بمدينة الفاشر، يختار الإخوان المسلمون الصمت، ليس عن عجز، بل عن قناعة سياسية وفكرية. هذا الصمت ليس فراغًا في الموقف، بل موقف بحد ذاته، يعكس طبيعة مشروعهم الذي لا يرى في الوطن إلا ساحة مرحلية تخدم غاية أكبر: الأمة الإسلامية المجرّدة التي يتجاوز ولاؤها الحدود.

الفاشر، بكل دمائها ومعاناتها، لا تندرج ضمن أولويات الجماعة. فالملف لا يمنحهم رصيدًا جماهيريًا واسعًا، ولا يخدم صراعهم مع خصومهم الأيديولوجيين على المستوى الإقليمي. في المقابل، غزة تمنحهم منصة خطابية مثالية، توحد جمهورهم خلف قضية كبرى تُستثمر سياسيًا وإعلاميًا، وتحقق لهم مكاسب في معركة الشرعية.

المشهد السوداني يزيد الأمر وضوحًا. الجماعة تتحرك بحذر وسط صراع مفتوح بين الجيش وقوات الدعم السريع وبقايا الحركة الإسلامية. أي انخراط مباشر في ملف الفاشر يعني الدخول في مواجهة مع قوى مسلحة قد يحتاجونها أو يتحالفون معها مرحليًا. البراغماتية هنا تحكم القرار بقدر ما تحكمه العقيدة.

إقليمياً، الجماعة تراعي توازنات داعميها الذين لا يرون في دارفور سوى نزاع محلي محدود التأثير، بينما يعتبرون غزة ورقة ضغط إقليمية ورمزًا موحدًا للخطاب السياسي الإسلامي. هذا التقييم البارد يجعل دماء الفاشر أقل أولوية في ميزان الحركة، مهما بلغ حجم المأساة.

لكن هذا الصمت يكلّفهم سياسيًا. فهو يعزز الصورة الراسخة عنهم كقوة لا تمتلك مشروعًا وطنيًا، بل تنتمي إلى مشروع خارجي الهوى، لا يحركه إحساس بالمصير المشترك بقدر ما تحركه أجندات فوق وطنية. في المدى الطويل، هذا الانحياز يقوض قدرتهم على كسب ثقة السودانيين، ويعمّق الهوة بينهم وبين القاعدة الشعبية التي يدّعون تمثيلها .

الفاشر تكشف اليوم جوهر المعادلة: وطن بلا أولوية، عقيدة بلا جغرافيا، وتنظيم يقيس الدماء بميزان السياسة لا الإنسانية. وفي هذا المشهد، يصبح الصمت ليس فقط فضيحة أخلاقية، بل دليلًا سياسيًا على أن السودان، في نظر الإخوان، ليس سوى محطة على طريق مشروع آخر.

نعود

الفيدرالية المالية في السودان: من نيفاشا إلى جوبا وتحديات الحاضر

محمد عمر شمينا

ملخص

يرى الكاتب أن اتفاقية نيفاشا 2005 طرحت تصورًا جديدًا للعلاقة بين المركز والأقاليم عبر نظام فيدرالي مالي يقوم على تقاسم السلطة والثروة، خاصة عائدات النفط، لكنه ظل رهين العلاقة الثنائية بين الحكومة السودانية وحكومة الجنوب، ولم يتحول إلى سياسة قومية عادلة.

يوضح أن تجارب دولية كأمريكا وإنجلترا وإقليمياً مثل إثيوبيا ونيجيريا تقدم دروسًا متباينة للسودان؛ فنجاح الفيدرالية المالية يتطلب مؤسسات قوية، قواعد دستورية واضحة، وإرادة وطنية جامعة، وإلا تحولت السلطات المالية إلى أدوات للصراع أو الفساد بدلاً من التنمية.

يشير إلى أن اتفاقية جوبا 2020 سعت لإعادة هيكلة العلاقة بين المركز والأقاليم عبر ترتيبات فيدرالية أوسع وصناديق تنمية، لكنها واجهت ضعف الدولة المركزية، غياب آليات عملية لضمان عدالة التوزيع، وانحصار الفيدرالية في تقاسم السلطة بين المركز والحركات المسلحة، دون إشراك حقيقي للمواطنين أو بناء مؤسسات محلية قادرة.

يخلص إلى أن الحرب الحالية عمّقت النزعة المركزية القسرية والانفصال الفوضوي، ما جعل الفيدرالية المالية عبئًا على أقاليم منهكة تفتقر للموارد والمؤسسات. بناء فيدرالية مالية حقيقية في السودان يتطلب إعادة بناء الدولة، إصلاح النظام المالي والضريبي، ووضع آليات شفافة للرقابة والمساءلة، مع حوار وطني شامل حول العدالة والتوزيع.

طرحت اتفاقية نيفاشا للسلام الموقعة عام 2005 بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، تصورًا جديدًا للعلاقة بين المركز والأقاليم، على أساس نظام فيدرالي يتضمن قسمة للسلطة والثروة. في قلب هذه الفكرة كانت الفيدرالية المالية: كيفية توزيع الموارد والإيرادات العامة بين الحكومة المركزية وحكومة جنوب السودان، وباقي الولايات. مثلت هذه الخطوة خروجًا على المركزية الصارمة التي وسمت الدولة السودانية منذ الاستقلال، لكنها في الوقت نفسه وضعت على الطاولة إشكالات كبيرة تتعلق بالعدالة والفعالية والقدرة المؤسسية.

الفيدرالية المالية لا تعني فقط قسمة المال، بل تعني بالضرورة وجود نظام متكامل لتوزيع السلطات المالية، ووجود مؤسسات محلية قادرة على إعداد الميزانيات، تحصيل الإيرادات، وتقديم الخدمات. كما تتطلب وجود معايير واضحة لتوزيع الموارد الوطنية، تقوم على الحاجة والعدالة، لا على القوة السياسية أو القدرة التفاوضية. في تجربة نيفاشا، تم اعتماد مبدأ قسمة الثروة بنسبة 50% من عائدات النفط المنتَج في الجنوب، مما مكّن حكومة الجنوب من تمويل أجهزتها وخدماتها. لكن هذه الترتيبات ظلت رهينة العلاقة الثنائية بين الطرفين، دون أن تتطور إلى سياسة قومية لتوزيع الموارد بين كافة الأقاليم. كما أن الاعتماد شبه الكامل على النفط كشف هشاشة التجربة حين انخفضت الأسعار، ثم انفصل الجنوب لاحقًا ومعه 75% من الموارد النفطية، تاركًا السودان أمام سؤال لم يُجب عليه بعد: كيف نبني فيدرالية مالية دون موارد مستقرة وعدالة توزيعية واضحة؟

النموذج الأمريكي يُستشهد به كثيرًا كمثال ناجح للفيدرالية المالية، حيث تحتفظ الولايات بسلطات واسعة في وضع ميزانياتها وتحصيل بعض الضرائب، بينما تحتفظ الحكومة الفيدرالية بضرائب الدخل والجمارك، وتعيد توزيع جزء منها عبر صناديق ومعادلات تأخذ في الاعتبار حجم السكان ومستوى التنمية. لكن هذا النجاح بُني

على قاعدة دستورية متينة، ومؤسسات مستقرة، واقتصاد قوي. أما في النموذج الإنجليزي، ورغم أن المملكة المتحدة ليست فيدرالية بالمعنى الدقيق، فإن تجربة تفويض السلطات إلى أسكتلندا وويلز وأيرلندا الشمالية منذ التسعينيات وفّرت مثالاً على إمكانية منح الأقاليم سلطات مالية محددة مع الحفاظ على وحدة الدولة. ومع ذلك، فإن النموذج الإنجليزي لا يُقدَّم كخيار قابل للتطبيق في السودان، لأن الدولة السودانية بخلاف المملكة المتحدة تفتقر إلى التقاليد المؤسسية الراسخة، والحد الأدنى من الإجماع الوطني حول وحدة الدولة، ناهيك عن غياب جهاز بيروقراطي كفؤ قادر على تنفيذ السياسات المالية على المستوى المحلي.

وإذا انتقلنا إلى السياقات الأقليمية المجاورة للسودان، نجد في إثيوبيا أو نيجيريا مثالين مهمين لفهم مزايا ومزالق الفيدرالية المالية. ففي إثيوبيا، تأسس النظام الفيدرالي منذ أوائل التسعينيات على أسس قومية، ومنح الأقاليم الإثنية سلطات واسعة تصل إلى حد الحق في الانفصال، بما في ذلك سلطات مالية وتشريعية. ورغم ما وفره هذا النموذج من اعتراف بالتنوع، فقد أدى في النهاية إلى مزيد من التشرذم والحروب، حيث تحوّلت السلطة المالية إلى أداة للصراع القومي وليس للتنمية المشتركة. أما نيجيريا، التي تعتمد فيدرالية مالية تقوم على توزيع عائدات النفط بين المركز والولايات، فقد واجهت تحديات خطيرة تتعلق بالفساد، وغياب العدالة في توزيع الثروة، وتضخم الجهاز الحكومي المحلي، مما قاد إلى توترات مستمرة بين الأقاليم. هذان النموذجان يقدمان دروسًا للسودان: أن الفيدرالية المالية لا تضمن الاستقرار أو العدالة بالضرورة، إن لم تُبْنَ على قواعد واضحة ومؤسسات فعالة وإرادة وطنية جامعة.

أما اتفاقية جوبا للسلام، فقد سعت إلى إعادة هيكلة العلاقة بين المركز والأقاليم من خلال ترتيبات فيدرالية أوسع، نصّت على قسمة الثروة وإنشاء صناديق تنمية ومنح سلطات محلية واسعة. لكنها، مثل تجربة نيفاشا، اصطدمت بغياب الدولة القادرة على التنفيذ، إذ لا تزال الموارد الكبرى تحت سيطرة المركز، ولم تُبنَ مؤسسات محلية مستقلة وقادرة على إدارة هذه الصلاحيات. والأهم من ذلك، أن الاتفاقية لم تُؤسس لنظام ديمقراطي تعددي حقيقي على المستوى المحلي، بل تعاملت مع الفيدرالية كأداة لتقاسم السلطة بين المركز والحركات المسلحة، لا كنموذج حكم يوسع قاعدة المشاركة والمساءلة. والحال أن الفيدرالية المالية ليست مجرد آلية لتوزيع الموارد، بل تعبير عن مبدأ ديمقراطي يقوم على تمكين المواطنين من صنع القرار في أقاليمهم، وتحديد أولويات التنمية وفقًا لاحتياجاتهم، ومساءلة حكوماتهم المحلية. وكلما كانت الفيدرالية قائمة على مؤسسات فعالة، ومعايير شفافة، وإرادة وطنية جامعة، كلما ساهمت في ترسيخ الشرعية وتخفيف النزعات الانفصالية، وبناء نظام ديمقراطي متعدد المستويات يُعيد ثقة المواطنين في الدولة، ويمنحهم صوتًا حقيقيًا في إدارة شؤونهم.

ولعل من أبرز عيوب اتفاقية جوبا أنها تعاملت مع الفيدرالية كأداة لتقاسم السلطة بين المركز والحركات المسلحة، بدلاً من أن تكون نظام حكم فعّال يُبنى على أسس وطنية تشمل جميع الأقاليم والمواطنين. لم تُنشأ أي آليات عملية لضمان عدالة توزيع الموارد، ولم يتم تحديد مصادر الإيرادات بشكل واضح، ولا كيفية إدارة الضرائب المشتركة، ولا حتى أدوات الرقابة والمساءلة المالية. كما أن الاتفاقية لم تُلزم الحكومة المركزية بتحويلات مالية محددة زمنياً ونسبياً، ولم تؤسس لصناديق مركزية لدعم الأقاليم الأفقر كما هو معمول به في بعض النماذج الفيدرالية. جاءت الفيدرالية المالية فيها كحزمة وعود عامة، دون خارطة طريق تنفيذية، ولا قانون قومي ينظم قسمة الثروة أو يحدد التزامات الدولة تجاه الأقاليم. بل أكثر من ذلك، فإن بعض البنود تركت تفاصيل الترتيبات المالية للمفاوضات المستقبلية أو للسلطة التنفيذية، وهو ما أفرغ الاتفاق من مضمونه العملي.

وتتضاعف هذه التحديات في ظل الحرب الراهنة، التي أعادت إنتاج النزعة المركزية القسرية من جهة، والانفصال الإقليمي الفوضوي من جهة أخرى. إن تشكيل حكومات إقليمية موازية كما يحدث اليوم في دارفور، لا يعني سوى تعميق الانقسام، وتهديد مفهوم الفيدرالية نفسه. ففي غياب الموارد الحقيقية، وبعد سنوات من تدمير البنى التحتية، تصبح الفيدرالية المالية مجرد عبء جديد على إقليم منهك، لا يملك مصادر تمويل مستدامة، ولا مؤسسات قادرة على تحصيل الضرائب أو تقديم الخدمات. وبدلاً من أن تكون الفيدرالية المالية وسيلة لإعادة بناء الدولة على أسس عدالة وفاعلية، تتحول إلى وهم يُغطي على ضعف المركز وتفكك الأطراف.

إن بناء فيدرالية مالية حقيقية في السودان يتطلب أكثر من النصوص، يتطلب إعادة بناء الدولة ذاتها: مؤسساتها، جهازها المالي، نظامها الضريبي، وآليات الرقابة والمساءلة. كما يتطلب حوارًا قوميًا حول العدالة، لا مجرد تفاوض بين النخب. فبدون ذلك، تظل كل اتفاقية سلام قابلة للتلاشي، وكل نظام فيدرالي مجرد شعار فارغ لا يصمد أمام أول أزمة.

الرنك.. محطة اللجوء الأخيرة قبل المجهول

ملخص

تشهد مدينة الرنك بجنوب السودان تدفقًا متزايدًا للاجئين السودانيين الفارين من الحرب والجوع، مما أدى إلى استنزاف الموارد المحدودة وتفاقم الأزمة الإنسانية، خصوصًا في ظل نقص الغذاء والمياه والرعاية الصحية. وتشير الشهادات إلى معاناة النساء والأطفال من سوء التغذية والأمراض وسط الأمطار وغياب الخدمات الأساسية.

حذّر ناشطون من تفاقم انعدام الأمن الغذائي وارتفاع أسعار المواد الأساسية بشكل خطير، بينما تؤكد الأمم المتحدة أن أكثر من 4 ملايين سوداني لجأوا إلى دول الجوار منذ اندلاع الحرب في أبريل 2023. وقدمت المنظمات مساعدات عاجلة، لكن حجم الاحتياجات يفوق بكثير قدراتها.

استقبلت جنوب السودان نحو 750 ألف لاجئ سوداني، وخصصت معسكرات لإيوائهم بالتعاون مع منظمات الإغاثة، إلا أن الحكومة طالبت بدعم دولي يبلغ 1.7 مليار دولار لمواجهة تدهور الأوضاع في المخيمات ونقص الموارد والخدمات الضرورية.

مع اقتراب موسم الأمطار، حذرت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين من تعطل طرق الإغاثة المؤدية إلى الرنك، حيث يصل اللاجئون منهكين ودون مأوى أو غذاء، ما يستدعي تمويلًا ودعمًا لوجستيًا عاجلًا لتفادي تفاقم الكارثة الإنسانية في هذه المحطة الحدودية المزدحمة قبل المجهول.

وقـــائع

- أقل من ربع الاحتياجات الغذائية اليومية يتناولها اللاجئون الجدد في الرنك.
- أكثر من 4 ملايين لاجئ سوداني فروا إلى خارج البلاد منذ أبريل 2023.
- اللاجئون موزعون على 7 دول مجاورة: جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، مصر، إثيوبيا، ليبيا، جنوب السودان، أوغندا.
- 750 ألف لاجئ سوداني دخلوا جنوب السودان منذ اندلاع الحرب.
- تطالب حكومة جنوب السودان بدعم قدره 1.7 مليار دولار لمواجهة الاحتياجات الإنسانية.
- فرق الإغاثة وزعت مساعدات على أكثر من 2,000 أسرة نازحة في الرنك (مشمعات، مصابيح شمسية، بطانيات حرارية).

أفق جديد

عند تقاطع الحدود تضيق الأرض بأهلها. تستقبل مدينة الرنك موجات متلاحقة من اللاجئين السودانيين الفارين من الحرب والجوع.

تتسع الأزمة الإنسانية، وتضيق سبل الحياة في ظل استمرار الحرب وتضاؤل الحل السلمي، لا يزال الوضع في السودان مروعًا ويثير قلقًا متصاعدًا.

الاحتياجات الإنسانية مستمرة وسط استمرار النزوح واللجوء عبر مناطق متعددة من البلاد. وخلال اليومين الماضيين، تدفق آلاف الأشخاص على مدينة «الرنك» بدولة جنوب السودان ما تسبب في استهلاك شديد للموارد الشحيحة أصلًا، وترك الفارين من العنف في مواجهة أزمة إنسانية عميقة.

وأفاد شهود عيان «أفق جديد»، أن اللاجئين الجُدد يتناولون وجبات محدودة أقل من ربع الاحتياجات الغذائية اليومية.

وطبقًا للشهود، فإن النساء والأطفال يعانون الأمراض والجوع في ظل تساقط الأمطار، وعدم وجود مستشفيات ميدانية ومياه نظيفة وأغطية ثقيلة.

وأكد الشهود تفشي معدلات سوء التغذية الحاد في مراكز استقبال السودانيين بين النساء والأطفال في مدينة الرنك، الأمر الذي يتطلب تدخلًا عاجلًا من المنظمات الإنسانية.

وحذر ناشطون في الحقل الإنساني من أن انعدام الأمن الغذائي لا يزال يثير قلقًا عميقًا، حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية الأساسية بشكل ينذر بالخطر.

وأفاد الناشط الإنساني، يوسف إبراهيم «أفق جديد»، أن الآلاف يعانون من الجوع الحاد في الرنك ومحيطها، وأن الوضع سيزداد سوءًا خلال موسم الخريف الحالي.

وأوضح أن أسعار المواد الغذائية الأساسية ارتفعت بشكل ينذر بالخطر، وينبغي وصول المساعدات العاجلة إلى المحتاجين دون قيد أو شرط.

وحسب إحصائيات الأمم المتحدة تجاوز عدد اللاجئين السودانيين خارج البلاد 4 ملايين شخص، منذ اندلاع الحرب في البلاد في نيسان/أبريل 2023. ووجد هؤلاء ملاذًا في 7 دول أفريقية مجاورة هي جمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، ومصر، وإثيوبيا، وليبيا، وجنوب السودان، وأوغندا.

ويقول برنامج الأغذية العالمي، إن تلك الأعداد التي تبحث عن الغذاء والمأوى والأمان خارج بلادها تصل إلى بلدان اللجوء مصدومة، تعاني سوء التغذية ولا تملك سوى القليل.

وقدّم البرنامج مساعدات غذائية ونقدية ووجبات ساخنة للاجئين وبعض المجتمعات المضيفة التي تعاني معظمها أصلًا من انعدام الأمن الغذائي.

وذكر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في جنوب

السودان: إن الحرب في السودان دفعت نحو 750 ألف لاجئ لدخول أراضي البلاد، مستفيدين من قرار رئيس جنوب السودان، سلفاكير ميارديت، بالسماح لهم بالعبور من دون تأشيرات أو رسوم، تقديرًا للعلاقات الوثيقة بين الشعبين.

وخصصت السلطات في جوبا، بالتعاون مع المنظمات الإنسانية، معسكرات في ولايات أعالي النيل وشمال بحر الغزال، إلى جانب معسكر داخل العاصمة، لتوفير المأوى والخدمات الأساسية للفارين من القتال المتصاعد، وسط تزايد الاحتياجات الإنسانية الطارئة.

كما طالبت حكومة جنوب السودان المنظمات الدولية بتوفير 1.7 مليار دولار لمقابلة الاحتياجات الإنسانية المتزايدة.

وقال وزير الشؤون الإنسانية، البينو أتاك أكول، في بيان رسمي، إن هذا الدعم ضروري لتوفير الحاجات الأساسية، مشيرًا إلى أن «الأعداد المتزايدة تجاوزت قدرات الحكومة المحدودة»، وأن «أوضاع اللاجئين داخل المعسكرات بدأت تتدهور بسبب نقص الموارد وانعدام الخدمات الضرورية»، وهذا يفاقم الأزمة الإنسانية التي تواجهها البلاد.

وفي ظل تصاعد التحديات الإنسانية على طول الممرات الحدودية شمال شرق جنوب السودان، شرعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها في تنفيذ استجابة عاجلة لتوفير مساعدات إغاثية لآلاف الأسر النازحة في منطقة الرنك، وذلك بالتزامن مع اقتراب موسم الأمطار وتزايد تدفق اللاجئين من السودان المجاور.

وقالت المفوضية في بيان ميداني إن فرقها قامت بتوزيع مساعدات أساسية لأكثر من 2،000 أسرة نازحة، شملت مشمعات بلاستيكية، ومصابيح تعمل بالطاقة الشمسية، وبطانيات حرارية، في محاولة لتمكين هذه العائلات من الصمود أمام الظروف الجوية الصعبة، وتوفير الحد الأدنى من الحماية قبل أن تنقطع سبل الوصول البري بسبب الأمطار.

4

ملايين لاجىء سوداني فروا خارج البلاد.

وحذرت المفوضية من أن الطرق المؤدية إلى المناطق الحدودية في «الرنك» باتت على وشك أن تصبح غير سالكة خلال الأيام القادمة، بفعل الأمطار الموسمية المتوقعة، مما سيعقد عمليات الإغاثة، ويضع آلاف في مواجهة أوضاع إنسانية حرجة.

وأشارت التقارير الميدانية إلى أن العديد من الوافدين الجدد من السودان يصلون إلى الرنك منهكين، ودون مأوى، أو غذاء، أو رعاية صحية، مما يرفع مستويات الهشاشة والاحتياج داخل المجتمعات المستضيفة.

وفي ظل هذا التصاعد، دعت المفوضية وشركاؤها إلى زيادة التمويل والدعم اللوجستي العاجل لضمان استمرارية التدخل الإنساني، خصوصًا في المناطق المعرضة للعزلة بفعل الفيضانات وانهيار الطرق.

ويُعد معبر «الرنك» أحد أبرز نقاط العبور من السودان إلى جنوب السودان، وقد شهد منذ اندلاع الأزمة في السودان تدفق عشرات الآلاف من الفارين من الحرب، مما ضاعف الضغط على المجتمعات المحلية والجهات الإنسانية العاملة على الأرض.

ووفق المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فقد اضطر أربعة ملايين شخص حتى الآن للفرار من السودان إلى الدول المجاورة منذ بداية الحرب، التي دخلت عامها الثالث، وهو ما يمثل منعطفًا مأساويًا في أزمة النزوح الأكثر ضراوة في العالم.

750

ألف لاجىء وصلوا إلى دولة جنوب السودان

وفي حال استمر النزاع، فسوف يواصل آلاف الأشخاص الآخرين الفرار، مما يعرض الاستقرار الإقليمي والعالمي للخطر.

الفِجّــة

عثمان يوسف خليل

ملخص

الكاتب يتأمل في بعض التعابير المحلية في لهجة منطقة الجزيرة بالسودان، ومنها كلمة «الفِجّة» التي تعني المساحة أمام البيت، مبرزاً كيف تتشكل اللهجة بتأثير البيئة وطبيعة الحياة اليومية.

يوضح أن كثيراً من هذه الكلمات عربية الأصل، لكن اللهجة السودانية ألبستها طابعاً خاصاً ينسجم مع نطق الناس وإيقاع حياتهم.

يشير إلى أن التمسك باللهجة يستمر حتى في الغربة، حيث يحرص السودانيون على تعليم أبنائهم لهجتهم كصلة وصل مع الوطن وحفاظ على الهوية.

يرى أن التمسك باللهجة هو في جوهره تمسك بالجذور والذكريات، وبـ«الفِجّة» التي كانت مسرح الطفولة وأحلام العودة.

الكلمات التي تمشي حافية في تراب الذاكرة

هناك تعابير في لهجتنا السودانية، وخاصة في منطقة الجزيرة التي نشأتُ فيها، تجعلنا نتوقف ونتأمل أصلها: من أين جاءت؟ وكيف ترسّخت في حياتنا اليومية؟ كلمات نستخدمها ببساطة، لكنها تحمل خلفها تاريخاً من التفاعل بين اللسان والبيئة، بين الزرع والرعي، بين فطرة الناس وبساطة عيشهم، وقد يغلب على هذه البيئة طابع الأمية، لكنها – paradoxically – تصنع ثراءً لغويًا عجيباً.

اخترتُ أن أكتب هذه السلسلة تحت عنوان «الفِجّة» – وهي كلمة متداولة في منطقتنا، تعني المساحة من الأرض، أو الحوش الصغير أمام البيت. نقول مثلاً: «دي فِجّتي»، أو «تعال في فِجّتنا»، بل أحياناً يُقال: «فِجّاتنا»، بتحوير خفيف اعتادته الألسن. أليست هذه الفوارق البسيطة في النطق دليلاً على كيف تتشكل اللهجة بفعل البيئة؟ فالكلمة تُطوَّع لتناسب حركة الفم، وإيقاع اليوم، ونغمة الحكاية.

وكم من الكلمات الأخرى مثل «الفِجّة»، نحسبها عربية، وهي في الأصل كذلك، لكن لهجتنا ألبستها لباسًا جديدًا. هنا تتجلى قدرة الناس على جعل اللغة جزءًا من التراب الذي يقفون عليه.

علماء الاجتماع، خاصة الأنثروبولوجيين، يرون أن الإنسان يتمسك بلهجته حتى حين يغادر وطنه. وقد لاحظتُ هذا بنفسي هنا في المملكة المتحدة، حيث يحرص البعض على تلقين أبنائهم لهجتهم الأم، وكأنها جواز مرور للعودة، أو خيطٌ يربطهم بالأصل. وربما يكون الحنين، أو الخوف من الضياع، هو ما يدفعهم لذلك.

حين نتمسك بلهجتنا، فإننا في الحقيقة نتمسك بجذورنا، بتلك (الفِجّة) الصغيرة التي كنا نلعب فيها طفولتنا، نزرع فيها الذكريات، ونحلم دائماً بالعودة إليها.

ألقاكم في فِجّة أخرى بإذن الله...

عثمان يوسف خليل
المملكة المتحدة

«أنغاليفو»... حكاية وطنٍ يبيع كل شيء حتى صمته

ملخص

أنغاليفو، وحيد قرن أبيض شمالي، عاش 18 عامًا في حديقة حيوانات الخرطوم بعد أسره صغيرًا، قبل أن يُنقل عام 1990 إلى الولايات المتحدة في صفقة غامضة.

إغلاق الحديقة وبيع الحيوانات تم ضمن صفقة مع ليبيا، في زمن انشغال الخرطوم بالحرب وشعارات «الجهاد».

أنغاليفو عاش ما تبقى من عمره في سان دييغو حتى وفاته عام 2014، وكان أحد آخر ستة من نوعه في العالم.

عودته للواجهة جاءت بعد 11 عامًا من موته، حين طالبت الحكومة السودانية بتعويض عنه، ما أثار فضيحة تذكّر ببيع الوطن وتفريطه في ذاكرته وكائناته.

أفق جديد

في ركنٍ منسيّ من حديقة الحيوانات القديمة بالخرطوم، كان يقف وحيدًا، صامتًا كمن أدرك كل شيء. كان ضخمًا كصخرة في وجه النسيان، وعيناه لا تزالان تُطالعان المكان نفسه منذ سنين، كأنها تفتّش عن قطيع مضى، أو عن معنىً فُقد ذات رحلة.

كان اسمه «أنغّاليفو»، وحيد قرن أبيض شمالي، جاء من الجنوب في عمر العامين، أُسر صغيرًا وانتُزع من قطيعه، ووُضع في قفص من حديد لا يُشبه شيئًا من السافانا التي وُلد فيها. هناك، خلف تلك القضبان، أمضى 18 عامًا من عمره في حديقة حيوانات الخرطوم.

لا يزوره أحد، ولا يسمع عنه أحد، سوى أولئك العابرين الذين ما عادوا يرون في الحيوان أكثر من صورة باهتة لطفولة ضائعة.

كان قويًا في جسده، لكنه انكسر من الداخل مبكرًا. اعتاد على الوحدة، على الصمت، على أن يكون خلف السياج، فيما الناس في الخارج يركضون نحو مصائرهم وهم يهلّلون لحروب لا تنتهي.

لم يكن يعرف أن الحرب التي أنهكت الناس، هي نفسها التي أنهكته؛ إذ خُنقت الحديقة كما خُنقت البلاد.

انقطع التمويل، وجفّت الموارد، وصارت الحيوانات تتضور جوعًا، كما يتضوّر البشر جوعًا في أطراف المدن.

قال لي أحد المسؤولين عن الحديقة حينها:

«لم تعد تذاكر الدخول تكفي حتى لإطعام الأسود، والمالية ترفض تمويلنا، والولاية تتبرأ منا، ووزارة الداخلية لا تعترف بنا... الحيوانات تموت ببطء، ولا أحد يهتم».

وكان أنغاليفو واحدًا من هؤلاء الجوعى.

في صيف الخرطوم عام 1990، في زمنٍ امتلأت فيه المدينة بالجنود والشاحنات والأناشيد، كانت شاحنة صدئة تقف عند بوابة الحديقة. لا جمهور يودّع، لا أطفال يلوّحون، لا دمعة في عين أحد. فقط جنود بوجوه جامدة، وعمال ينقلون الأقفاص كأنهم ينقلون خردة لا حياة فيها. وفي أحد الأقفاص كان أنغاليفو يقف، ينظر من بين القضبان إلى المدينة التي سُرقت منه، كما سُرق هو منها.

تحركت الشاحنة، واهتز القفص على الإسفلت، بينما كان الهواء الساخن يصفع وجهه الرمادي. لم يكن يعرف أن تلك الرحلة لن تُعيده أبدًا. لم يكن يعلم أنه يُغادر، كما غادر قبله الناس والطيور والكتب.

يغادر ليضيع في المنافي، كما ضاع كل شيء.

كانت الخرطوم آنذاك منشغلة بـ«الجهاد»، بالشعارات التي تحوّل الموت إلى نصر كاذب، والصمت إلى عبادة. وفي ظل ضجيج البنادق، لم يسمع أحد صوت القفص الذي أُغلق على أنغاليفو إلى الأبد. حديقة الحيوانات التي تأسست عام 1901، وشهدت أجيالاً من السودانيين وهم يتعرفون على

الأسود والزرافات والفِيَلة، أُغلقت بأمر من «الجبهة الإسلامية». صارت الحيوانات تُباع كما تُباع الأراضي والأنهار.

كان البيع إلى ليبيا، كما قيل، جزءًا من صفقة لا يعرف أحد بنودها، لكنها أنهت قرنًا من التاريخ في ساعات.

لم يرَ القوم في ذلك خسارة، فهم الذين باعوا كل شيء؛ باعوا الأرض، واقتلعوا الأشجار، وخرّبوا الآثار، فكيف يعجزهم بيع وحيد قرن؟

غابت أخبار أنغاليفو بعدها.

لم يعد أحد يسأل عنه، ولم تعد الصحف تذكر اسمه، كما لم تذكر أسماء أقرانه من الحيوانات التي حملتها الطائرات إلى أراضٍ لا نعرف عنها شيئًا. حتى جاءت تلك الفضيحة التي عرّت كل شيء: «أسود حديقة القرشي» تموت جوعًا، تُنقل خلسة، عبر الطائرات وتختفي، ومعها سيرتها في قلوب الناس.

لكن «أنغاليفو» عاد أيضًا.

عاد كذكرى جارحة في خبر نُشر قبل أيام، بعد 11 عامًا على وفاته، عاد ليحكي ما لم يُحكَ، ليُذكّرنا بأننا لا نُحسن حتى الحزن، فبعد أن سيطر أصحاب اللحى والجلابيب البيضاء على مقاليد السلطة، وطفقوا يبحثون عن المال تذكروه وأعلنوا أنهم سيرفعون دعوى ضد حديقة الحيوانات التي استضافته لخمس سنوات محاولة أن تداوي أمراضه، وسعت لإنهاء وحدته، وبلا شك هم يعلمون أنه قد فارق الحياة منذ العام 2014، لكن لا بأس من البحث في رفاته عن بعض الدولارات.

من هو أنغاليفو؟

كان أنغاليفو واحدًا من فصيلة وحيد القرن الأبيض الشمالي، نوعٌ لم يبقَ منه إلا القليل. عند وفاته في 14 ديسمبر 2014، لم يكن قد تبقى في العالم سوى ستة، اثنان فقط من الذكور، وكان هو الذكر الوحيد في القارة الأمريكية، يعيش في حديقة سفاري سان دييغو، بعد أن انتُزع من الخرطوم في صفقة لم يُفصح عنها أحد، ولم تكتب عنها الصحف إلا السبت الماضي.

وُلد في البرية حوالي عام 1968، وأُسر صغيرًا، ثم نُقل إلى حديقة حيوان الخرطوم.

وفي أغسطس 1990، أُعير إلى الولايات المتحدة، حيث عاش هناك حتى وفاته الطبيعية بعد 46 عامًا.

وراء الأسوار... قصة انقراض

وحيد القرن الأبيض الشمالي كان يعيش في شرق ووسط إفريقيا. انقرض تقريبًا بسبب الصيد الجائر. في عام 2009، حاولت حديقة حيوان «دفور كرالوفي» في التشيك إنقاذ ما يمكن إنقاذه، فأرسلت أربعة أفراد إلى محمية في كينيا، حيث يوجد «سودان» وهو الذكر الآخر من هذه الفصيلة على أمل أن يساعدهم المناخ الطبيعي على التزاوج. لكن الأمور لم تنجح.

أما أنغاليفو فقد كان عاجزًا عن التزاوج بسبب تقدمه في السن. حاول الأطباء أخذ عينات من سائله المنوي على أمل استخدامها لاحقًا في تقنيات التلقيح الصناعي، لكن المحاولات فشلت، كما فشلت محاولات الحفاظ عليه في موطنه الأول.

أنغاليفو ليس مجرد وحيد قرن، هو مرآة لوطن باع كل شيء. قصة وطن فرّط في التاريخ، في الذاكرة، في الكائنات التي سكنت حدائقه وحدوده، وباعها، بلا حزن، بلا وداع، بلا خجل.

موته لم يُحزن الخرطوم، لم تهتز له صحيفة، ولم يُذكر في نشرة أخبار.

العالم بكى عليه، ونحن كنا مشغولين بأكاذيب المجاهدين، والشجر الذي يكبر، والشعارات التي لا تسمن ولا تغني من جوع.

أنغاليفو خرج من السودان صامتًا، وعادت سيرته – بعد موته – فضيحة داوية. عار على من باعه، على من يحاول أن يتاجر برفاته الآن، وعلى من نسيه، على من لا يزال حتى اليوم يبيع ويُسكت، ينهب ويخطب، يدّعي الدين ويأكل من جوع الحيوانات، لكن المأساة الكبرى لم تكن موته، بل خروجه من السودان.

في عام 1990، كانت الخرطوم مشغولة بتفويج شبابها إلى محارق الجنوب، ترفع أناشيد الحرب في كل شارع، وتنصب سرادق الموت في كل حي. وفي خضم هذا الجنون، قررت حكومة الجبهة الإسلامية إغلاق حديقة الحيوان العريقة، ضمن صفقة مع الحكومة الليبية. ولكن المأساة أن عودة سيرته كانت في الأجواء ذاتها إن لم تكن أفظع وكأن لعنة «أنغاليفو» قد أصابت من مكروا به، فالفندق الذي احتل مكان حديقة الحيوانات تحول إلى أطلال، والرجل الذي قاد صفقة البيع مختبئ، لا يعلم أحد مكانه، ووزير عدل حكومة الحرب يسرب للمواقع الإخبارية يقول ما نصه «أعلنت وزارة العدل السودانية عن بدء إجراءات رفع دعوى تعويضية ضد حديقة سان دييغو سفاري بالولايات المتحدة، للمطالبة بحقوق السودان في وحيد القرن الأبيض الشمالي النادر «أنغاليفو»، أو الحصول على تعويض عنه».

تاريخ الحروب في السودان(3-1)

مناضل الحلاوي

ملخص

منذ أغسطس 1955، حين دوّت رصاصة توريت الأولى، دخل السودان في سلسلة حروب متواصلة عطّلت التنمية وأغرقت البلاد في أزمات سياسية وإنسانية متراكمة، ويرى الكاتب أن قراءة هذا التاريخ ليست لمجرد التوثيق، بل لفهم الجذور العميقة التي غذّت العنف، أملاً في إيجاد طريق يوقف دورته المدمّرة.

يشير الكاتب إلى أن الأدب العالمي قدّم الحروب بوجوه مختلفة؛ اللاتيني بملحمة البطولة والمأساة، وأمريكا اللاتينية بالواقعية السحرية، والروسي بالتحليل الفلسفي، بينما عكس الأدب السوداني أثر الحروب على الهوية والنسيج الاجتماعي.

يذكر أنه قبل الاستقلال، ظهرت حركات مطلبية عكست مخاوف الهامش، وبعده سيطرت «البرجوازية الوطنية» المرتبطة بالمستعمر، ما عمّق الانقسامات وفشل بناء مشروع وطني.

ويلفت إلى أن أحداث توريت نتجت عن سياسة «المناطق المغلقة»، ودمج الجنوب دون استشارة، ووعود فيدرالية مكسورة، فكانت الشرارة الأولى لصراعات متكررة حتى اليوم.

تمهيد

طلقة ثم الحدث

سنبلة أولى وحدس بالحصاد..

مظفر النواب

سبعون عامًا منذ أن انطلقت الرصاصة الأولى في جسد الدولة السودانية في أغسطس 1955، التي كانت حافزًا لرصاصات أخرى ظلت تصيب جسد الدولة السودانية حتى تاريخه. قبل أن نتساءل من الذي أطلق الرصاصة الأول؟ دعونا نسترجع عجلة التاريخ لكي نقرأ المشهد قبل إطلاق الرصاصة الأولى، ونتساءل بصوت عالٍ ما الذي مهد لإطلاق الرصاصة الأولى! للإجابة عن هذا التساؤل محتاجين لجلد الذات، وهذا الجلد يحتاج لضمائر تتصل بقضايا الشعوب السودانية وتنفصل عن الأهواء الشخصية.

في هذه الحلقات سأحاول أن أتناول سردية الحروب في الدولة السودانية ليس فقط من خلال الأحداث التاريخية التي صاحبتها، ولكن يمكننا أن نطرح مسببات تلك الحروب لكي نصل من خلالها لإجابات يمكننا من خلالها أن نسكت أصوات الرصاص للأبد، وأن ننهي هذه الحروب التي أقعدت بالوطن.

إنهاء الحروب هو بالتأكيد حلم يراود كل الوطنيين من أبناء السودان، ولكن هذا الحلم يحتاج لفعل يوازي المرحلة.

اخترت في بداية مقالاتي أن ألقي نظرة عامة حول أدب الحروب في الأدب اللاتيني وأدب أمريكا اللاتينية والأدب الروسي والأدب السوداني، لأنه من خلال إلمامي المعقول لاحظت أن تأثير الأدب كان كبيرًا في تلك المناطق وأسهم بشكل كبير في تكوين رأي جمعي حول كارثة الحروب.

توطئة:

يُعدّ وصف الحرب في الأدب اللاتيني أكثر من مجرد سرد للأحداث؛ إنه تصوير عميق للتجربة الإنسانية في أقصى صورها، يعكس الفظائع، البطولة، الخسارة، والتأثيرات المدمرة على الفرد والمجتمع. تظهر هذه الأوصاف بشكل بارز في الأعمال الملحمية والتاريخية، وتتنوع في أساليبها ومقاصدها.

فيرجيل و«الإنيادة»: تصوير المأساة والبطولة

يُقدم الشاعر الروماني فيرجيل في ملحمته الخالدة «الإنيادة» (Aeneid) أحد أبلغ الأوصاف للحرب. على الرغم من أن «الإنيادة» تهدف في جوهرها إلى تمجيد تأسيس روما وتصوير القدر الإلهي، إلا أنها لا تتجنب تصوير الجانب المأساوي والوحشي للحرب.

الجانب المأساوي: يركز فيرجيل على المعاناة البشرية الناتجة عن الصراع. فهو يصف الألم والخسارة التي تصيب الأفراد، سواء كانوا منتصرين أو مهزومين. نرى ذلك جليًا في مشاهد الموت، الدمار، اليأس، والفقدان الذي يلحق بالشخصيات، مما يضفي بعدًا إنسانيًا عميقًا على الأحداث. لا يقتصر الوصف على مجرد المعارك، بل يمتد ليشمل الآثار النفسية للحرب على المقاتلين وعائلاتهم.

يختلف وصف الحرب في أدب أمريكا اللاتينية اختلافًا جوهريًا عن نظيره في الأدب اللاتيني الكلاسيكي، وذلك بسبب اختلاف السياقات التاريخية والاجتماعية والسياسية للمنطقة. فبينما ركز الأدب اللاتيني على الإمبراطورية والبطولة الملحمية، يعكس أدب أمريكا اللاتينية تاريخًا طويلًا من الصراعات الداخلية، والتدخلات الخارجية، والديكتاتوريات، والحروب الأهلية، والثورات.

إليك أبرز ملامح وصف الحرب في أدب أمريكا اللاتينية:

1. الواقعية السحرية وتصوير الفوضى

أحد أبرز ما يميز أدب أمريكا اللاتينية، وهو أسلوب الواقعية السحرية، غالبًا ما يُستخدم لتصوير فوضى الحرب وعشوائيتها. حيث تتداخل الأحداث التاريخية المروعة مع عناصر خارقة للطبيعة أو أسطورية، مما يعكس جنون الحرب وغياب المنطق فيها. هذا الأسلوب يسمح للكتاب بمعالجة الصدمات الجماعية بطريقة فريدة، حيث يصبح المستحيل جزءًا من الواقع المؤلم.

مثال: روايات غابرييل غارثيا ماركيز، مثل «مئة عام من العزلة» (Cien años de soledad)، تصور حروبًا أهلية متتالية وعنفًا لا ينتهي، حيث تتداخل الأحداث التاريخية مع الخرافات والأساطير، مما يخلق عالمًا يعكس الدائرة المفرغة للعنف في المنطقة.

اما الحرب في الأدب الروسي ليست مجرد خلفية للأحداث، بل هي محور أساسي للتحليل الفلسفي والأخلاقي والنفسي. إنها تُقدم كقوة مدمرة، لكنها أيضًا فرصة لاستكشاف أعمق جوانب الطبيعة البشرية: الصمود، التضحية، القسوة، والبحث عن المعنى في عالم فوضوي. يتميز هذا الأدب بواقعيته المفرطة، وقدرته على تصوير معاناة الإنسان على المستويين الفردي والجماعي، مما يجعله تجربة قراءة مؤثرة وغالبًا ما تكون مؤلمة.

باختصار، بينما يتناول الأدب اللاتيني الكلاسيكي الحرب من منظور ملحمي وتراجيدي، يغوص أدب أمريكا اللاتينية في الفوضى والصراعات الداخلية من خلال الواقعية السحرية، ويركز الأدب الروسي على التحليل الفلسفي والنفسي والواقعية المفرطة لمعاناة الإنسان في زمن الحرب.

نظرًا للتنوع العرقي والثقافي والديني في السودان، غالبًا ما تتناول الأعمال الأدبية تأثير الحرب على الهوية الوطنية والانتماء. كيف تكسر الحرب الروابط الاجتماعية؟ كيف تفرض الانقسامات؟ وكيف تؤثر على شعور الفرد بالانتماء لوطن مزقته الصراعات؟

الحروب في السودان غالبًا ما تكون داخلية، مما يزيد من تعقيد تصويرها وتركيزها على الخيانة الداخلية، وتفتت النسيج الاجتماعي، والصراع بين أبناء الوطن الواحد..

بشكل عام، يمكن القول إن الأدب السوداني يقدم تصويرًا عميقًا ومؤثرًا للحرب، يجمع بين الواقعية القاسية لتصوير المعاناة الإنسانية، وتحليل تأثيرها على الهوية والنسيج الاجتماعي، واستخدامها كأداة نقد سياسي واجتماعي، مع لمسات من الأمل أو المقاومة التي تعكس صمود الشعب السوداني.

نقرشات على جدار التاريخ :

من الملاحظ ظهور حركات مقاومة قبل الاستقلال مثل الكتلة السوداء بقيادة عثمان متولي ونائبه زين العابدين عبد التام، ورغم حصر دورها في القضايا المطلبية ومحاولتها لاحقًا جمع أكبر تحالف من قوى الهامش يؤكد بأن هناك تخوف مشروع من تلك المكونات، التي أكدت تجربة النخب التي حكمت الدولة السودانية منذ 56، صدق تلك المخاوف التي يمكن أن نطلق عليها جذور المشكلة، وغياب المشروع الوطني، الذي يمكن أن يقضي على تلك المخاوف.

ولكن كان المعيق الحقيقي هو عقلية تلك النخب أو النادي السياسي القديم وقد تمثلت تلك العقلية في طريقة تفكير البرجوازية الوطنية، التي كانت تمثل وسيطًا للمستعمر، حيث نجد فرانز فانون قد قدم نقدًا حادًا للبرجوازية الوطنية التي تظهر بعد الاستقلال، وقد وصف هذه الطبقة بأنها لا تملك مشروعًا وطنيًا حقيقيًا أو قدرة على الإنتاج، بل تكتفي بدور الوسيط أو «الوكيل» للرأسمالية الغربية.

هذا الوصف قد مر علي من خلال اطلاعي في ورقة لا أذكر صاحبها كتب وقد خرج الإنجليز في الأول من يناير بعد أن تركوا جيلًا من الإنجليز السود يحكمون السودان .. جيل الإنجليز السود في تقديري هم الجلابة أو البرجوازية الوطنية..

والمقصود بالبرجوازية الوطنية هو مصطلح يصف الطبقة العليا أو النخبة التي تنشأ في البلدان المستعمَرة أو التي تخضع للسيطرة الأجنبية. هذه الطبقة تتكون عادة من رجال الأعمال المحليين، التجار، المثقفين، والقادة السياسيين الذين لديهم علاقة وثيقة بالنظام الاستعماري أو يستفيدون منه.

والمقصود بالبرجوازية الوطنية ليس مجرد طبقة اجتماعية، بل هي ظاهرة سياسية واقتصادية معقدة. إنها تُمثل فشل النضال الوطني في تحقيق أهدافه الكاملة بعد رحيل المستعمِر. حيث تستمر آليات الاستغلال والتبعية الاقتصادية. زي ما قلنا هي قوة لا تعمل لصالح الجماهير، بل لصالح مصالحها الخاصة التي غالبًا ما تتماشى مع مصالح القوى الإمبريالية الأجنبية. يعني ممكن القول بشكل عام يختلف هذا المصطلح عن معنى (البرجوازية) في النظرية الماركسية الكلاسيكية (التي تصف طبقة أصحاب وسائل الإنتاج)، لأنه يركز على دورها في سياق ما بعد الاستعمار وعلاقتها بنضال التحرر الوطني.

سم الأفعى :

تبدو الدولة السودانية منذ أحداث توريت 1955 وحتى الحرب الحالية وكأنها في دوامة من العنف والصراعات المتعددة الأوجه، التي عرقلت التنمية، وقسمت البلاد، وتركت إرثًا ثقيلًا من عدم الاستقرار والأزمات الإنسانية.

ما هي الملابسات والظروف التي هيأت لإطلاق الرصاصة في توريت :

شهدت أحداث توريت عام 1955، التي تُعتبر «الرصاصة الأولى» للحرب الأهلية السودانية، مجموعة معقدة من الملابسات والظروف التي هيأت لاندلاعها، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. الإرث الاستعماري وسياسة المناطق المغلقة:

السياسة البريطانية الثنائية: خلال الحكم الثنائي الإنجليزي المصري للسودان (1899-1956)، اتبع البريطانيون سياسة «المناطق المغلقة» (Southern Policy) التي فصلت الجنوب عن الشمال إداريًا واقتصاديًا واجتماعيًا. كان الهدف المعلن لهذه السياسة هو حماية الجنوب من «التأثير الشمالي» و«العربي-الإسلامي» وتوجيهه نحو «التطور الأفريقي».

التنمية غير المتكافئة: أدت هذه السياسة إلى إهمال تنمية الجنوب مقارنة بالشمال، مما خلق فجوة كبيرة في التعليم والصحة والبنية التحتية والوظائف.

الاختلافات الثقافية والدينية: تعمقت الفروق بين الشمال، والجنوب، مما أدى إلى شعور بالاستقطاب وعدم الانتماء المشترك.

2. التحول نحو الاستقلال والمخاوف الجنوبية:

الاستقلال الوشيك: مع اقتراب موعد استقلال السودان في يناير 1956، زادت مخاوف الجنوبيين من هيمنة الشماليين على السلطة والثروة.

الوحدة المفاجئة: في عام 1947، قرر البريطانيون إلغاء سياسة المناطق المغلقة وضم الجنوب إلى الشمال في إطار دولة سودانية موحدة، وذلك بعد أن كانت هناك مؤشرات على احتمالية دمج الجنوب في شرق أفريقيا البريطانية. هذا التغيير المفاجئ أثار قلق الجنوبيين الذين شعروا بأنهم لم يتم استشارتهم بشكل كافٍ ولم تُؤخذ مصالحهم بعين الاعتبار.

الوعود غير المحققة: كانت هناك وعود من الشماليين خلال المفاوضات بإنشاء نظام فيدرالي يمنح الجنوب حكمًا ذاتيًا واسعًا بعد الاستقلال، ولكن هذه الوعود لم يتم الوفاء بها بشكل مُرضٍ للجنوبيين.

مرضى الفشل الكلوي في عطبرة..
بين سندان الفقر ومطرقة انعدام الدواء

ملخص

يعاني مرضى الفشل الكلوي في عطبرة من ضغط هائل بعد تضاعف أعدادهم عقب الحرب، وغياب عنابر مخصصة لهم، مما أجبر المستشفى على تقليص جلسات الغسيل إلى جلستين أو واحدة أسبوعيًا.

المركز يواجه نقصًا حادًا في الأدوية والمحاليل، وغياب قسم متخصص للأطفال، ما أدى لوفاة معظم الحالات الطفولية المستقبلة.

المرضى يقطعون مسافات طويلة بتكاليف مرتفعة، ويقيم بعضهم قرب المستشفى لعجزهم عن دفع أجرة المواصلات.

الاعتماد على المبادرات الخيرية محدود، فيما يطالب العاملون بالدعم العاجل لإنقاذ حياة المرضى من الفقر ونقص الدواء.

وقـــائع

- تكلفة المواصلات للمرضى مكلفة : 30 ألف جنيه ذهابًا وإيابًا من دار مالي، و50 ألف من أم الطيور.
- توسعة المركز إلى 28 ماكينة غسيل، بعد إضافة 6 ماكينات جديدة.
- استقبال المركز مرضى من عدة ولايات، منهم 5 من الفاشر، و2 من الضعين، و2 من الأبيض في أسبوع واحد.
- وفاة 7 أطفال من أصل 8 مصابين بالفشل الكلوي، وبقاء طفل واحد فقط على قيد الحياة.

نهر النيل: لبنى عبدالله

في قلب مدينة عطبرة، يخوض مرضى الفشل الكلوي معركة يومية للبقاء، حيث المعاناة المستمرة بدءًا من آلام المرض لتتسع وتشمل ندرة الدواء، وغياب العنابر، وعبء تكاليف المواصلات الباهظة.

مستشفى عطبرة التعليمي» الذي بات الملاذ الأخير لمئات المرضى من ولايات نهر النيل والخرطوم ودارفور، يقف اليوم على حافة الانهيار تحت ضغط الأعداد المتزايدة وغياب الموارد، فيما يظل المرضى عالقين بين سندان الفقر ومطرقة الحاجة إلى جلسة غسيل قد تعني الفرق بين الحياة والموت.

كشفت زيارة (أفق جديد) للمستشفى عن افتقاره لعنابر تخص مرضى الفشل الكلوي عدا غرفة للغسيل، وأفادت المشرفة التمريضة «المترون» المسؤولة عن قسم أمراض الكلى ليلى قرشي، عن «ضعف السعة الاستيعابية للمرضى في ظل التردد العالي بعد الحرب.

وأوضحت أن القسم يستقبل 6 مرضى يوميًا بقسم الطوارئ، مع وجود 358 مريضًا دائمين، واشتكت من نقص بعض العلاجات.

وبسؤال عدد من مرضى الفشل الكلوي بمستشفى عطبرة، جاءت إجابتهم متقاربة: «غلاء أسعار الأدوية، وعجزهم عن توفيرها، وانعدام حقن الحديد».

غرف الغسيل

تقول المريضة خالدة لـ(أفق جديد): «أعاني من مرض الفشل الكلوي منذ خمسة أعوام، ولكن نسبة للظروف الاقتصادية الضاغطة أحيانًا لا يتوفر لدي ثمن الوصول إلى المستشفى لتلقي جلسات الغسيل».

واستطردت قائلة: «أسكن بقرية دار مالي، التي تبعد حوالي 60 كيلو متر من عطبرة وأحتاج لمبلغ (30) ألف جنيه للذهاب والإياب، بالإضافة لارتفاع أسعار الأدوية».

وبصوت متحسر وحزين تضيف خالدة: «مرضى الفشل الكلوي لا يجدون الغذاء الجيد، وينتظرون يومهم بسبب الفقر والأوضاع الاقتصادية الضاغطة».

وجه آخر للمعاناة

يقول المريض محمد حسن: «أحضر للغسيل من منطقة أم الطيور غرب النيل ابعد حوالي 70 كيلو متر من المستشفى، وأحتاج لمبلغ (50) ألف ذهابًا وإيابًا، ولكنني لا أملك هذا المبلغ، وأضطر أحيانًا البقاء بالقرب من المستشفى، بإيجار سرير في نزل خارجها، وعندما أتعب أعود إلى منزلي».

358

مريضا يتلقون غسيل كلوي شهريا بعد الحرب بمستشفى عطبرة التعليمي .

وأضاف: «أحيانا أتخلى عن الغسيل بسبب غلاء أسعار الأدوية، وانعدام حقن الحديد والهيبرين»، وزاد: «نناشد الخيرين لمساعدة مرضى الفشل الكلوي لأنهم من الطبقات الفقيرة والمعدمة».

ذكرت مشرفة التمريض ليلى مصطفى قرشي، المسؤولة عن مركز غسيل الكُلى بمستشفى عطبرة التعليمي، أن هنالك تحديات تواجه المركز، فيما يتعلق بزيادة عدد المترددين في اليوم للمركز بمستشفى عطبرة التعليمي بعد الحرب.

وأضافت أن «تضاعف التردد اليومي لمرضى الفشل الكلوي عقب الحرب ليصبح 3 أضعاف قبلها، إذ كان عدد المرضى وقتها بمستشفى عطبرة حوالى (121) مريضًا من المترددين، وهم من مدينة عطبرة».

«أما بعد الحرب العدد تضاعف حتى وصل إلى 358 مريضًا بالفشل الكلوي»، على حد قولها.

وأكدت قرشي أنه نتيجة لهذه الزيادة الكبيرة، تم فتح ورديات إضافية والعمل على توسعة المركز من خلال افتتاح غرفة جديدة بعدد 6 ماكينات، ليصبح العدد الكلي 28 ماكينة.

وأوضحت: «بالنسبة لعدد الورديات نعمل ثلاث ورديات غالبًا، وفي نهاية الأسبوع إذا كان التردد كبيرًا يتم برمجة يوم الجمعة في الورديات».

وأشارت قرشي إلى أن المستشفى يستقبل كل حالات الطوارئ بولاية نهر النيل نسبة لوجود اختصاصيي الكُلى بمستشفى عطبرة.

وأضافت: «نستقبل يوميًا ما بين 6 إلى 5 حالات طوارئ، وبعد أن يتم استقبالهم يتم توزيعهم على مراكز الغسيل في الولاية».

وبالنسبة للتحديات والمشاكل تقول قرشي: «هنالك نقص كبير جدًا في المعينات العلاجية المصاحبة لعمليات الغسيل، مثل المحاليل الوريدية ، ودواء الهيبرين، وحقن الايبركس، خاصة المحاليل الوردية فيها نقص كبير جدًا لدرجة أن المرضى يلجأون إلى شرائها».

121

مريضا يتلقون غسيل كلوي قبل الحرب.

وتشير إلى أنه من وقت إلى آخر توفر عدد من المبادرات الشبابية المحاليل الوريدية، وباقي المستهلكات يتم توفيرها مجانًا من مركز جراحة وغسيل الكُلى.

وضع كارثي للأطفال

تواصل المترون ليلى عباس قرشي بقولها: «من أكبر المشاكل التي تواجهنا هي مرضى الفشل الكلوي من الأطفال، إذ لا يوجد لدينا قسم متخصص للأطفال، ولا يوجد اختصاصي أطفال، مع عدم وجود كادر متدرب التعامل مع الحالات المرضية للأطفال».

واستدركت قائلة: «بالرغم من ذلك المستشفى يستقبل الأطفال كحالات مرضية، ولكن للأسف استقبل المستشفى قرابة (8) حالات توفوا جميعهم باستثناء طفل واحد بقي على قيد الحياة».

وتشير إلى أنهم في المستشفى يعانون في وضع جداول ثابتة بمعدل غسلتين لكل مريض، بسبب كثرة الأعداد، فالمستشفى يستقبل الوافدين من ولايتي الخرطوم والجزيرة، فهم رغم توقف الحرب هناك لم يعودوا إلى ولاياتهم لتلقي العلاج.

ولديهم أسباب متفاوتة فالبعض يذكر أن مراكزهم لم تعد للخدمة، وآخرون يقولون إن انعدام خدمات المياه والكهرباء تقف عائقًا في طريق عودتهم، إضافة إلى عدم وجود مصادر دخل بولاية الخرطوم، كلها أسباب تجعل المرضى يتلقون العلاج بمستشفى عطبرة.

وتبرز مشكلة أخرى أدت إلى زيادة الضغط على مستشفى عطبرة، وهي استقبالها لمرضى من ولايات دارفور.

وتقول المشرفة التمريضة ليلى: «لقد استقبلنا هذا الأسبوع من مدينة الفاشر خمسة مرضى، واثنين من الضعين، واثنين من مدينة الأبيض، وهؤلاء استقبلناهم في قسم الطوارئ».

6

مرضى يترددون يوميا على الطوارئ بالمستشفى لتلقي الغسيل الكلوي.

وأضافت: «لا نجد مساحة في الجداول لبرمجة المرضى القادمين من دارفور وكردفان لجلسات الغسيل خلال الأسبوع، نسبة إلى الضغط العالي، واكتمال السعة الاستيعابية الكاملة للمركز».

وتتابع: «حاليًا لا نستطيع توفير 3 غسلات للمريض الواحد، بسبب ظروف المركز والضغط العالي، ونوفر فقط غسلتين في الأسبوع لكل مريض، وبعضهم يجد غسلة واحدة حتى لو كانت حاجته لغسلتين. وفي حال كانت ماكينة قسم الطوارئ متاحة نتواصل مع المريض، ونطلب منه الحضور لإجراء الغسلة الثانية».

تعتبر قرشي أن المرضى يعانون لأنهم لا يعرفون متى يمكنهم الحصول على فرصة للغسيل، وهذا يترك أثرًا سيئًا في أنفسهم.

وتضيف: «من جانبنا، نتابع معهم بالتلفون متى ما سنحت فرصة نضعهم في جداول ثابتة».

وأكدت: «لا نترك المريض حتى لو اضطررنا لفتح وردية بدوام إضافي».

وأشارت إلى أن هنالك خيرين يقومون بمساعدة المركز من خلال توفير بعض الاحتياجات، بالإضافة لمبادرة شارع الحوادث، وحتى العالمين بالمركز أحيانًا يتبرعون لشراء بعض الأدوية التي يحتاجها المرضى، مشيرة إلى أنه لا توجد عنابر لمرضى الفشل الكلوي، فقط غرف الغسيل.

وأردفت قرشي: «120 مريضًا في الشهر يستقبلهم مستشفى عطبرة، الأسرة السابقة كانت بحالة متردية، ولكن هنالك منظمة تبرعت للمستشفى بعدد من الأسرة الجديدة».

وختمت بقولها: «نطالب الخيرين لزيارة المركز ليقفوا على حاجة المرضى في ظل الظروف الاقتصادية، كما يعجز بعض المرضى في الوصول إلى المركز بسبب عدم توفر قيمة المواصلات».

«البراويز» في الشارقة عودة الروح للجسد

الناقد راشد بخيت:
العرض تم إنتاجه تحت ظروف غاية فى الصعوبة والتعقيد

الكوميدي محمد جلواك:
المسرحية بمثابة عودة لروح الكوميديا في نفوسنا

المؤلف عمر الحاج:
محمـد نعيـم سعـد أظهر رؤيتـه الإخـراجية وبصمتـه المتميزة

محمد إسماعيل – أفق جديد

شهد المركز الاجتماعي السوداني بالشارقة حضورًا لافتًا من أبناء الجالية السودانية من إمارات عجمان، أم القيوين، أبوظبي ودبي، لمتابعة عرض مسرحية البراويز، من تأليف عمر الحاج وإخراج محمد نعيم سعد، وبمشاركة رحاب الكرار، ميرفت الزين، وإيمان عبد الكريم.

تتناول المسرحية قضية الزواج والارتباط، التي تتحول إلى ساحة صراع بين الماضي والحاضر، حيث تتصادم رؤى المرأة الحكيمة مع أفكار فتاتين ترفضان الزواج لأسبابٍ مختلفة: خيانة تخشى، أو هيمنة ترفض.

قضايا نسوية:

الناقد راشد مصطفى بخيت قال عن العرض لـ(أفق جديد): استحق عرض براويز التكريم والإشادة لأسباب عديدة، من بينها أنه تم إنتاجه بمثابرة إبداعية خالصة من فريق محب لفن المسرح، وتحت ظروف غاية في الصعوبة والتعقيد فرضتها شروط النزوح، وحالة الفنان السوداني ما بعد الحرب.

وأضاف: «رغم ذلك، ثابرت المجموعة بدأب ملفت على البروفات، واقتطعت من وقتها ودخلها الشخصي زمنًا ثمينًا وهبته لتحدي إنتاج العرض، وجاء ملفتًا في جدارته الفنية والإبداعية، وتمكن فريق الممثلات من تقديم أداء مبهر أشعل صالة الجمهور بالضحك والتصفيق الحار إلى نهاية العرض.

وتابع قائلًا: «بني العرض على نص جيد التأليف متاخم لحدود القضايا النسوية عبر تقنيات التداعي الحر وأساليب الحكي الشعبي، وأتقن فريق الإخراج إنتاج الصورة البصرية للعرض بشكل معبر وعالي الجمالية رغم ظروف الإنتاج الشحيحة، واستبدال

مكان العرض التقليدي - الخشبة - بمكان جديد غير مهيأ في الأساس لتقديم عروض مسرحية».

عودة لروح المسرح

يقول الكوميدي محمد جلواك: «هذه المسرحية بمثابة عودة لروح المسرح السوداني والفنون والكوميديا في نفوسنا، ونستعيد ذكرياتنا، بعد هذه المعاناة التي عشناها، التي أتاحها النادي الاجتماعي السوداني».

أما المؤلف عمر الحاج قال لـ«أفق جديد»: «لقد ازدان حضور العرض بكوكبة من رموز الفن والمسرح، تقدمهم مكي سنادة، بجانب الإماراتي عبد الله الجفالي، ولفيف من الرواد والفنانين الذين أضفوا على الأمسية طابعًا خاصًا».

لحظات مؤثرة:

استقبل مخرج العرض محمد نعيم سعد بحفاوة بالغة بالتصفيق والزغاريد، واستحضرت ذاكرة الحضور أجواء المسرح القومي وقاعة الصداقة، ومواسم (خطوبة سهير) و(المهرج) و(عجلة جادين الترزي)، ومجموعة الصياد وتلغرافها، وليالي مهرجان المسرح العربي، ومهرجان البقعة، والسودان الكبير.

لحظة مؤثرة خطفت أنفاس الحضور حين انفلت طفل صغير من يد والدته متوجهاً إلى الخشبة، حيث كانت الممثلة رحاب الكرار تجسد دور الأم وهي تهدهد دمية وتغني: «النوم النوم.. النوم تعال»، فاحتضنته وأكملت المشهد في لحظة عفوية جسدت التفاعل الحقيقي بين الجمهور والمسرح.

أداء عاطفي قوي:

يقول المؤلف عمر الحاج: «الممثلة ميرفت الزين أثرت في الجمهور بأدائها العاطفي العميق، ولقد أبدعت إيمان عبد الكريم في المزج بين رشاقة الاستعراض وفن التمثيل مقدمة أداءً متفردًا».

وأكد أن مخرج العمل محمد نعيم سعد أظهر رؤيته الإخراجية المتميزة، إذ حمل العرض توقيعه الفني الفريد ومدرسته الخاصة التي لا تخطئها العين، وزاد «ويكفي أن نقول: محمد نعيم سعد.. وكفى».

ما وراء الكواليس:

وأشار عمر الحاج إلى أن فريق العمل من خلف الكواليس أبدع وعلى رأسهم إمام حسن الإمام مشرف العرض، وعلي عبد الرحمن في هندسة الصوت والإضاءة، وكذلك دور مميز للكاست الإخراجي المساعد، بقيادة الفنان محمد يوسف، بجانب ريم محمد نعيم، وعاطف حسن في التصميم والديكور، والفنانة أشرقت في التقديم، وشارك الفنان شمت محمد نور، ورؤى محمد نعيم في أغنية الاستعراض.

وأضاف الحاج: «لقد أهدت مسرحية البراويز عرضها عبر التلغراف إلى روح الرائد المسرحي الراحل محمد رضا دهيب».

وذكر أن فريق العمل يستعد للمشاركة في المهرجانات المسرحية العربية من بينها مهرجان المسرح العربي الذي تنظمه الهيئة العربية للمسرح، والمهرجان القومي للمسرح المصري، بالإضافة إلى مهرجانات مسرحية محلية ودولية أخرى.

ظلال.. عن الناقد أبو طالب محمد

السر السيد

ملخص

يوضح المقال أن أبو طالب محمد، ناقد مسرحي سوداني، عُرف باهتمامه المبكر بتوثيق الإرث المسرحي وجمع النصوص النادرة، وكان كتابه الأول «وانفرج الستار ومسرحيات أخرى للطيب المهدي» (2018) بوابة دخوله إلى النشر المسرحي العربي.

ويذكر أنه إلى جانب تخصصه في النقد المسرحي ودراسته للفلكلور، كتب عن المسرح والرواية السودانية والعربية والأفريقية، وشارك تنظيرًا وتنظيمًا في مهرجانات مسرحية محلية وعربية، مما جعله أحد مصادر المعلومات الموثوقة عن تاريخ المسرح السوداني.

ويشير الكاتب السر السيد إلى أن أبوطالب أصدر عدة كتب في النقد والسرد والرواية التاريخية، ونال جوائز منها جائزة الطيب صالح للنقد التطبيقي (2017) وجائزة البحث العلمي للشباب في مهرجان المسرح العربي (2018)، وله مؤلفات قيد النشر تعزز المكتبة السودانية.

ويوضح أن من أبرز مقالاته المثيرة للجدل «الدرامي والممارسة»، التي صنفت الممارسين للمسرح إلى الحرفيين، العاطلين، والمستنيرين، في محاولة رائدة لدراسة الوسط المسرحي كمجتمع له تقاليده وأساليبه. وتبقى هذه الجهود مهددة بالضياع في ظل الحرب الراهنة.

نشر الناقد أبو طالب محمد كتابه الأول، الذي جمع فيه بعضًا من نصوص الكاتب السوداني الطيب المهدي وكتب مقدمته، الموسوم بـ (وانفرج الستار ومسرحيات أخرى للطيب المهدي محمد الخير)، وقد صدر
الكتاب عن الهيئة العربية للمسرح في العام 2018.
ما تجدر الإشارة إليه هنا هو، أولًا النزوع المبكر لأبو طالب في الاهتمام بالإرث المسرحي السوداني قراءة وتوثيقًا بالنظر إلى عمره 41 عامًا، وإلى تاريخ تخرجه، وإلى البحث المسرحي والنشر المسرحي في السودان ووضعيتهما الحرجة، وثانيًا اختياره للكاتب المتميز الطيب المهدي الذي تحتشد نصوصه بأسئلة فلسفية ووجودية واجتماعية معقدة، لتكون مدخله إلى عالم النشر والكاشفة بطريقة ما عن مسار تذوقه ووعيه الاستراتيجي بأهمية النشر، فقد دعم هذا الكتاب وبقوة ذاكرة المسرح السوداني المثقوبة وأفرد أجنحتها للتحليق عاليًا، ويكفي أنه صدر عن الهيئة العربية التي تمثل جسر التعارف الخلاق بين المسرحيين العرب.. هنا يجدر بي أن أشير وتأسيسًا على معرفتي الطويلة بأبو طالب، فهو إضافة إلى تخصصه في النقد المسرحي في كلية الموسيقى والدراما - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، قد نال الدبلوم العالي في الفلكلور من معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية - جامعة الخرطوم، كما له شغف عظيم ولا يزال بعوالم السرد وحقول النقد المتنوعة.

يتوفر هذا الشاب النحيف، باهتمام يصل حد الولع بالحركة الثقافية المتنوعة السودانية والعربية والأفريقية، فقد كتب عن الرواية الأفريقية والرواية العربية. وكتب عن سعدالله ونوس، وكتب عن الكثير من الروايات السودانية، وكتب عن الروايات الفائزة في جائزة الطيب صالح (جائزة شركة زين).. هنا لا أنسى مساهماته الكبيرة في المهرجانات المسرحية السودانية، تنظيرًا وتنظيمًا (مهرجان البقعة/ مهرجان المسرح الحر/مهرجان مركز عبدالكريم ميرغني الثقافي للمسرح)، إضافة إلى مشاركاته المتميزة في المهرجانات المسرحية العربية. هذا الحضور الكبير لم يكن مجانيًا وإنما كان حضورًا مستحقًا قاعدته تمتعه بالشغف والحيوية والهمة العالية والركض خلف المعلومات، فقد مثّل أبو طالب بالنسبة لي ولآخرين مصدرًا للمعلومات «الغميسة» في المسرح السوداني، فقد فاجأني مرة وأنا أشرع في أعداد كتاب عن (المسرحيات السودانية المنشورة)، بأن السيد الفيل له مسرحية منشورة بعنوان «الجحود»، وأن جمال عبدالملك ابن خلدون له مسرحية منشورة في مجلة القلم السودانية، كما كان هو من مدني بمسرحية «ملحمة أكتوبر»، ولا غرابة هنا فهو العليم بجغرافيا الوراقين على طول العاصمة المثلثة، وهو السادن العليم بدار الوثائق القومية.

رفد أبو طالب المكتبة السودانية إضافة للعديد من المقالات والدراسات المنشورة في الصحف السودانية والعربية بالكتب التالية:
- أنماط السرد في الرواية الأفريقية - رواية الحوالة

نموذجاً لعثمان سامبين - دراسة بنيوية تكوينية:

- سوسيولوجيا الرواية الأفريقية صادر عن دار رفيقي 2021م.

-حفريات نقدية – دراسات ومقالات في المسرح - هيئة الخرطوم للصحافة والتشر 2018م.
-القومية والمسرح في السوداني 1920--2020 عن مركز يوسف عيدابي لفنون المسرح.

- الرواية التاريخية العربية من منظور نقدي - صادر عن دائرة الثقافة إمارة الشارقة 2022م.

- جدل الخطاب والتجديد - الروايات الفائزة بجائزة الطيب صالح العالمية للإبداع الروائي 2010-2020 صدر عن شركة زين في العام 2023م.

- مقاربات تطبيقية في نقد الرواية السودانية صادر عن دار النشر جامعة الخرطوم - القاهرة 2025.
- المسرح السوداني في زمن العنف ودراسات أخرى- ضمن إصدارات المهرجان الدولي لشباب الجنوب - القاهرة 2025.
وله تحت الطبع كتاب (المسرحية الشعرية العامية في السودان 1920- 2020م).
في الجوائز، نال جائزة النقد التطبيقي في مسابقة الطيب صالح العالمية للإبداع الكتابي الدورة السابعة، فبراير2017م، وجائزة البحث العلمي للشباب، مهرجان المسرح العربي، الدورة العاشرة، تونس 2018م. وجائزة د. يوسف عايدابي للبحث المسرحي - السودان 2021م.
لا يكتمل هذا المقال من دون الإشارة إلى مقالته المختلفة وذات الجدة التي نشرها في قروبات المسرحيين السودانيين الموسومة بـ(الدرامي والممارسة:
الحرفي، العاطل، والمستنير)، التي حاول فيها تشريح أوضاع الممارسين للعمل المسرحي السائد في مجالات النص والإخراج والأداء، والتقاليد، وقسم هؤلاء الممارسين إلى ثلاثة نماذج، الحرفيين، العاطلين، والمستنيرين، محددًا إسهام كُلٌّ نموذج، وكان مما توصلت له هذه المقالة أن الممارسة السائدة في المشهد المسرحي السوداني ومن خلال الممارسين تشير إلى أن الحرفيين قد ساهموا في شلّ حركة التطوُّر المسرحي وذلك بسبب أنهم، (أقرب لحرفيي القهاوي، حيث تنقصهم التجربة المسرحية، وتنقصهم الموهبة، وعدم المعرفة الإيجابية بالدور الذي زجّوا أنفسهم فيه). أما العاطلين فقد وصفتهم المقالة بأنهم (خريجي فنون مسرحية أو مُدّعين أو عابري سبيل)، وأنهم «ينظّرون» ولا يقدمون ما يخدم الحركة المسرحية وأفكارهم حبيسة أذهانهم وليس لها تعين في الواقع العملي، أما بخصوص المستنيرين فالمقالة تقول: (هؤلاء مثقفون مستنيرون، وأصحاب مشاريع مسرحية. أسسوا وأضافوا الكثير للحياة المسرحية، لأنهم ولجوا المجال المسرحي عبر مداخل شتّى وبمواهب فذة ومتنوّعة).
بالطبع قد لا أتفق بكل ما جاء في المقالة من فرضيات وتوصيف ونتائج، إلا أن قولي باختلافها وجدتها يكمن في أنها قد تكون البادرة الأولى في النظر إلى شريحة المسرحيين كوسط او كمجموعة بشريه لها حرفتها وعلاقاتها وأساليب تعاطيها مع ما تمارسه على مستويات الكتابة والإخراج والاداء والتقاليد، وأعتقد أن هذا مبحث مشروع وضروري، غض النظر عن اتفاقنا أو اختلافنا مع بعض ما توصلت له المقالة من نتائج.
إن كان من خاتمة لهذه المقالة فهي الإشارة إلى جهود أبو طالب في جمع النص المسرحي السوداني وحفظه، وإن كانت الحرب الراهنة قد جعلت معظم هذه الجهود في خبر كان.

مواجهة حاسمة

صقور الجديان في اختبار مصيري أمام نيجيريا بـ«شان» 2024

ملخص

أفق جديد
يستعد منتخب السودان للمحليين، لخوض مواجهة مصيرية وحاسمة يوم الثلاثاء على ملعب «أمان» بزنجبار، عندما يلتقي بالمنتخب النيجيري ضمن الجولة الثانية من منافسات المجموعة الرابعة لبطولة كأس الأمم الأفريقية للمحليين (شان) 2024. يدخل الفريقان المباراة بهدف واحد، وهو تحقيق الفوز الأول لإنعاش آمالهما في التأهل إلى الدور التالي.

في الجولة الافتتاحية،بدأ السودان مشواره في البطولة بتعادل إيجابي 1-1 مع منتخب الكونغو. وعلى الرغم من الأداء الجيد والتقدم الذي أحرزه المهاجم موسى حسين في الدقيقة 29، استقبلت شباك الفريق هدفًا قاتلًا قبل أربع دقائق فقط من نهاية الوقت الأصلي. هذه النتيجة وضعت صقور الجديان في المركز الثالث برصيد نقطة واحدة، مما يجعل الفوز في المباراة القادمة ضرورة ملحة.

وأرجع كواسي أبياه، معاناة فريقه في اللحظات الحاسمة إلى ضعف اللياقة البدنية، مشيرًا إلى أن غياب المنافسات المحلية المنتظمة أثر على جاهزية اللاعبين.وقال أبياه عقب مواجهة الكونغو:

«لم تكن لدينا بطولة دوري نشطة، وهذا انعكس على اللاعبين. الأمر لا يتعلق بالثقة، بل بالجاهزية البدنية، وهذا مصدر قلق كبير لنا».

وأوضح المدرب أن فترة الإعداد اقتصرت على معسكر قصير لأربعة أيام فقط، ما صعّب مهمة الوصول إلى المستوى التنافسي المطلوب، مؤكدًا أن الفريق يعاني أيضًا من إصابات عضلية وبعض القصور في الانضباط التكتيكي.

ورغم الانتقادات، أشاد أبياه بأداء مهاجمه موسى حسين الذي افتتح التسجيل، وبروح اللاعبين، مشددًا على أنه يعمل على تجهيزهم نفسيًا للتعامل مع ضغوط البطولة.

على الجانب الآخر، يدخل منتخب نيجيريا المباراة بدون أي نقاط بعد خسارته في الجولة الأولى أمام السنغال بهدف دون رد، هذه الهزيمة وضعتهم في قاع الترتيب ورغم التاريخ الجيد لنيجيريا في البطولة وتصنيفها المتقدم (44 عالميًا)، إلا أنها تحت ضغط كبير لتجنب الخروج المبكر.

معنويات مرتفعة:

أجرى المنتخب الوطني السوداني تدريبه الرئيسي بجدية وتركيز عال تحت قيادة المدير الفني الغاني كواسي أبياه، الذي شدد على أهمية المباراة وضرورة الالتزام والانضباط التكتيكي. وشمل المران جوانب متعددة حيث ركز أبياه بشكل مباشر مع المدافعين ولاعبي الوسط على كيفية بناء الهجمة من الخلف بشكل سليم، كما خضع المهاجمون لتدريبات متخصصة تحت إشراف مساعد المدرب الغاني كوفي والمدرب العام صلاح الفنج، حيث تم التركيز على التسديد من خارج منطقة الجزاء واستغلال الكرات العرضية وتحويلها إلى أهداف، وهو ما كان ينقص الفريق في المباراة الأولى. وخضع اللاعبون عقب المران الرئيسي، لجلسة استشفاء بـ «حمام الثلج» لضمان وصولهم إلى المباراة بأفضل حالة بدنية ممكنة.

وتلقى معسكر صقور الجديان دفعة معنوية وفنية هامة بوصول الثنائي خاطر عوض الله و المهاجم معاذ الطاهر (بخاخ) إلى زنجبار مساء الأحد. وسيوفر انضمام اللاعبين خيارات إضافية للمدرب كواسي أبياه ويساهم في زيادة القوة الهجومية للفريق قبل المواجهة الحاسمة امام المنتخب النيجيري.

تاريخ المواجهات

التقى المنتخبان 15 مرة، حققت نيجيريا الفوز في 9 منها، مقابل انتصارين فقط للسودان، بينما انتهت 4 مواجهات بالتعادل. وكان آخر فوز للسودان كان في أكتوبر 2014، بينما يعود أول انتصار إلى نوفمبر 1963. وتحتل نيجيريا المركز 44 عالميًا في تصنيف «فيفا»، مقابل المركز 110 للسودان.

«في المكتبات»

«السودان.. حرب وحروب»

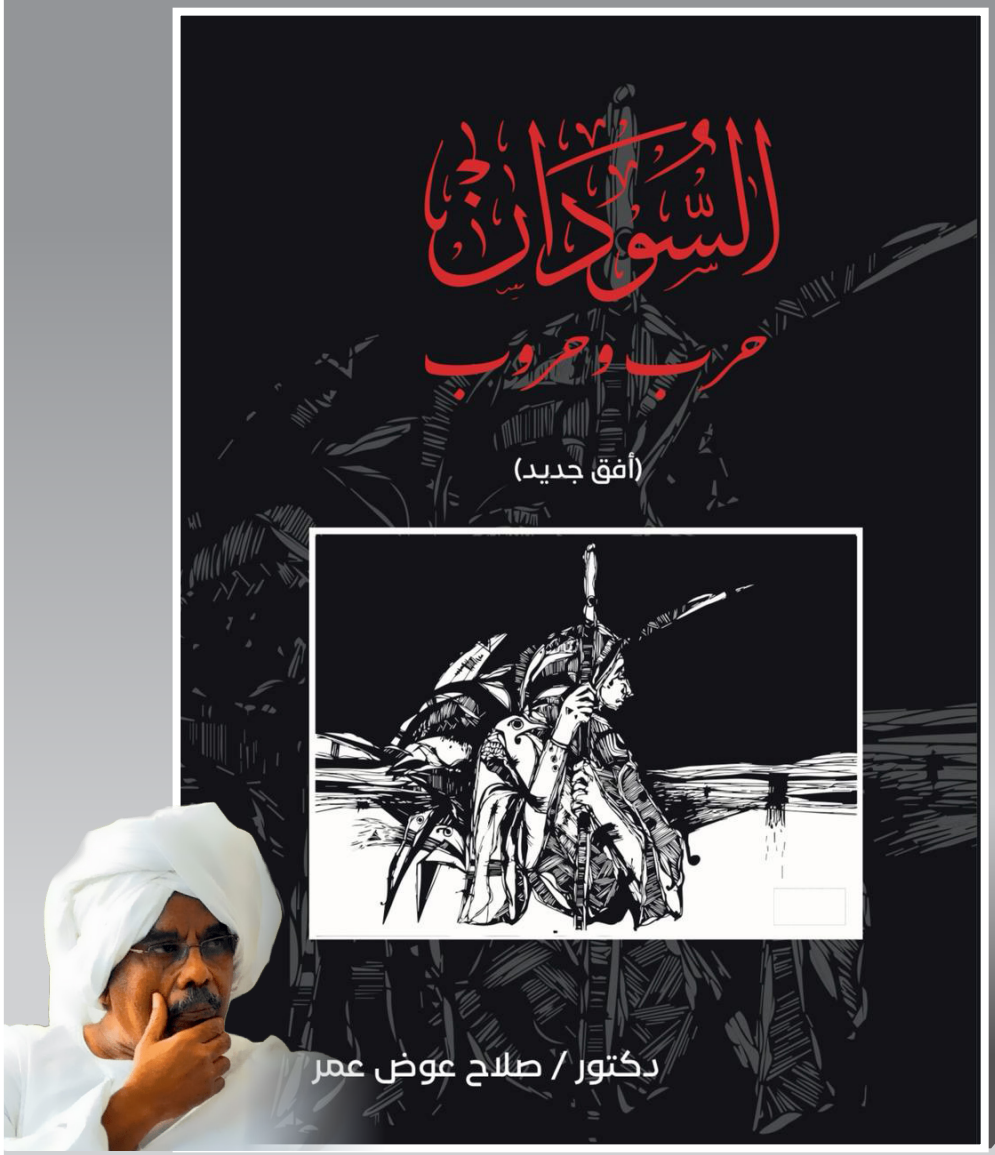

لم ينعم السودان بـ«استراحة محارب» منذ انطلاق الرصاصة الأولى في توريت قبل إعلان الاستقلال، حتى ظلنا نتحسس ذواتنا وكأن الحرب من طبائعنا، والأنثروبولوجيا تذهب في بحثها عن خصائص الشخصية السودانية لتنفي ذلك، وتؤكد أن من أبرز صفاتنا السلام والوفاء.

ظل السودانيون يموّلون هذه الحروب على حساب معاشهم وتنميتهم وتطور وطنهم، إرضاء لكبرياء العقلية التي تربعت على الحكم برسم كامل في 30 يونيو 1989م، داعية لمشروع حضاري، كما أسمته، لعموم السودان. لكن- سرعان ما انكشف مستوره من استبداد بالغ الذروة، وفساد غابر للولايات، وبطش بلا حدود، وإقصاء للمختلف السياسي والفكري، واستعلاء عرقي.

أي نصر هش يقود السودان تحت إمرة «زناد» آخر لن يعبر بنا إلى ضفة الديمقراطية والتنمية التي ننشدها ونشدو بها. إن انتصارنا يجب أن يكون ذا أفق جديد للسودان، عبر دولة تؤسَّس على أعمدة صلبة، منها الحكم الفيدرالي الذي يكفل لأقاليم السودان المختلفة أن تتعايش بعضها مع بعض على أساس المواطنة، ولا يُفرَّق بين شعوبه بامتياز العرق أو الديانة. كما أن حقوق الإنسان متأصلة في جميع البشر، أيًا كانت حيثياتهم أو معتقداتهم الدينية، أو اللغة التي يتخاطبون بها، وأيًا كانت جغرافيا إقامتهم وتاريخهم، أو في أي وضع حياتي كان. أفق جديد من خلال تمسكنا بأن الحرية تنمية. فالرهان التنموي ليس رهان تطوير مجتمع مثالي، أو رهان تطوير مجتمع استهلاك مفرط، بقدر ما هو رهان التقدم نحو مجتمع أكثر عدلًا.

. الطبعة الأولى:2025 القاهرة

للحصول على نسخة
واتساب: +249912224100